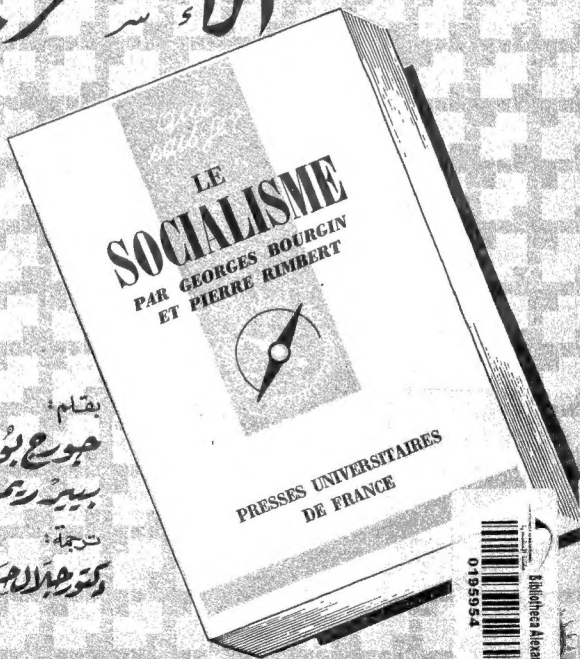


إخترنالک ۱۴۲



الاشتراکیه



بقلم:
جورج بورجین
پیر ریمبرت
ترجمه:
دکتر محمد علی حسن صافی



اخترنالك

الاشتراكية

بقلم جورج بورجان
بشير ريمبير

ترجمة الدكتور جمال حسن صادق

مقدمة

يمكن أن نعتبر الاشتراكية كرد فعل للظلم الاجتماعي أو كشكل تاريخي متطور للمجتمع وإذا نظرنا إليها من أدراية الأولى لاحظنا على الفور أن جذورها تضرب إلى أعماق الماضي البعيد ، ويمكننا أن نجد آثارها لها ، تحت تسميات مختلفة في أقدم العصور . أما إذا اعتبرناها كشكل تاريخي للمجتمع فإننا نجد جذورها تنبت في تربة المجتمع الرأسمالي ، فقد ولد المذهب الاشتراكي بمعناه اندقيق خلال القرن التاسع عشر . والاشتراكية « كموقف » أمام الظلم الاجتماعي تعد مذهبا « مثاليا » فكل مجتمع منقسم إلى طبقات تنفص فيه بالضرورة ألوان كثيرة من الظلم الصارخ وعدم المساواة وتتوقف درجة الاحساس بأسباب الظلم الاجتماعي على درجة تقدم الحقبة التاريخية موضوع البحث ، على حين يكون علاج هذا الظلم الذي « ما زال مختفيا وراء الأوضاع الاقتصادية الوليدة (١) » ويعمد الإنسان أمام الظلم الاجتماعي وعدم وجود حلول منبثقة من التطور الاقتصادي نفسه إلى « تخيل » بعض الأنظمة الاجتماعية المثالية الخيرة لتحل محل النظم القائمة التي يتولد عنها الظلم الاجتماعي . . . وهكذا كانت اشتراكية نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . فقد كانت الاشتراكية ابتداء من «توماس موريس» و «لوى بلان» حتى «سان سيمون» و «فورييه» و «كأيت» مجرد رد فعل ضد الظلم الاجتماعي أو « صرخة ألم على حد تعبير « إميل ديركهائم » فلم تكن تركز على التطور الاقتصادي ولا على قوانين هذا التطور التي كانت تجهلها تماما . . . لقد كانت تناشد العقل وروح العدل عند الجميع . . وكانت تخاطب الشعوب والحكومات على حد سواء وكذلك الأغنياء والفقراء (٢) .

(١) فردريك أنجلز في مؤلفه Anti-Duhring

(٢) إخذ «أوجست كونت» في مستهل القرن التاسع عشر على رجال الاقتصاد والكلاسيكيين أنهم عزلوا الاقتصاد السياسي عن غيره من العلوم الاجتماعية وأنهم باقتصارهم على دراسة « جزء » من الإنسان أصبحوا غير إنسانيين ويحوى هذا النقد الكثير من الحقيقة . ولهذا شُهد فجر القرن التاسع عشر ظهور مجموعة من الكتاب يتميزون بما يمكن أن نسميه « المطالبة بالمثل العليا » وهؤلاء الكتاب لا يختلفون عن سبقوهم في تحليلهم النظام الرأسمالي ، ولهذا فهم لا يقدمون جديدا من وجهة النظر العلمية البحتة ، ولكنهم زاحوا ينددون بأسم مثلهم ألعليسا التي لم تعد تمثل المصالح الفردية أو المادية بآثار النظام الرأسمالي وخاصة بالتنافس وانتشار الآلة . وهم يؤكدون أن التنافس يضر بمصالح الجميع : بالمجتمع لأنه يولد الأزمات ، وبالمتجني لأنه يضغط أربابهم ويقضى على الضعفاء =

وقد أطلق على هذه الاشتراكية لفظ « الاشتراكية المثالية » لأنها بدل أن تبحث عن علاج الظلم الاجتماعي في ثمايا تطور المجتمع نفسه ، راحت تبحث عن هذا العلاج في عقول البشر .

وقد ازدهرت هذه الاشتراكية المثالية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ثم بدأت تذبل ولكنها لم تختف ، فقد عادت اليوم الى الازدهار من جديد تحت مسميات مختلفة مثل « الاشتراكية الإنسانية » أو المذهب «الإنساني» أو «الشخصي» personnalisme (١)

ومازال عدد كبير من الكتاب يقدم لنا الاشتراكية اليوم ، كما كان الحال في بداية القرن الماضي لا كشكل تاريخي للمجتمع يثبت بالضرورة من التطور الاقتصادي بل كنظام « صناعي » يقترحه كبدل للنظام الرأسمالي . وهؤلاء الكتاب يجهلون على غرار من سبقهم ، قوانين التاريخ وخاصة المتناقضات التي تسود المجتمع الحديث . وهم يتوجهون كالرواد الأول الى العقل وروح العدل ، أى أنهم لا يرون الطبقات بل الرجال

وهذا الاشتراكية « المثالية » الأكبر لا يسبغ من مضمون النظام نفسه بل لأنها لا تأخذ في الحسبان درجة نزوج الحقبة التاريخية موضوع البحث . فلكي يصبح أى تغير اجتماعي ممكنا يجب أن تتحقق أولا بعض الشروط الفنية والاقتصادية ويرجع خطأها كذلك الى انها تعتبر التغيرات الاجتماعية كنتيجة لعاطفة العدل الإنسانية لا كما هي في الواقع أى نتيجة للمتناقضات الاجتماعية وما يتبعها من نضال طبقي .

وعلى العكس حينما يعتبر المرء الاشتراكية كشكل تاريخي محدود للمجتمع ... اشكل يصبح ضروريا عند مرحلة معينة من مراحل نمو القوى الانتاجية يصبح المذهب الاشتراكي مذهبا علميا . فالاشتراكية العلمية « تعكف على دراسة الاحداث الواقعية والبحث عن القوانين التي تسير هذه الاحداث واستغلال المتناقضات التي تسود المجتمع القائم

= منهم ، وبالعالم لأنه يرغبهم على قبول أجور زهيدة ويلقى بهم في أحضان البطالة وهم يطالبون باسم مثلهم العليا بعدد من الاصلاحات فمنهم من ينادى بتدخل الدولة «ميسموننى» ومنهم من يطالب بتنظيم الانتاج عن طريق جمعيات تعاونية انتاجية يديرها العمال « لوى بلان » وتنظيم العمل لجعله مبهجا (شارل فوريه) وأخيرا منهم من ينتقد نظام الملكية الخاصة (بازار) . (المترجم)

(١) يمثل هذا المذهب الفيلسوف الفرنسي « إيمانويل مونييه Emmanuel-mounié الذى يعطينا التعريف التالي لهذا الاتجاه الفكرى الخاص : ليعتبر المذهب الشخصى التنظيمات الهيكلية الرأسمالية عقبة في سبيل تطور الانسان ولذا يجب أن تزال هذه التنظيمات ليحل محلها التنظيم الاشتراكي للانتاج والاستهلاك ... انفسا لم نخترع هذه الاشتراكية ... لقد ولدت من يؤس الانسان ومن تفكيره في الفوضى التي تنلونه وتستعبده ... ولن يحقق هذه الاشتراكية غير هؤلاء الذين عانوا من النظام الرأسمالي . (المترجم)

لتبرز للعطفة المستغلة المناهضة أهمية الدور التاريخي الذي تؤديه على مسرح العالم .

يس من شك في ان النظام الرأسمالي ليس أول نظام اقتصادي عرفه العالم فقد سبقته أنظمة أخرى : كنظام الرق ، والنظام الإقطاعي ثم النظام الرأسمالي ، لقد تنامت أنظمة الانتاج الثلاثة هذه عبر العصور ولم يجر هذا التوقيت الزماني وليد المصادفة وحدها . فلم يكن من الممكن أن يسبق النظام الإقطاعي نظام الرق أو أن يسبق النظام الرأسمالي النظام الإقطاعي ومن باب أولى لم يكن من الممكن أن تجر الرأسمالية قبل نظام الرق . . ان التاريخ الزمني كما أشرنا ليس وليد المصادفة لان الرأسمالية « وليدة » الإقطاع ، والإقطاع بدوره « وليد » نظام الرق . لقد تمخض نظام الرق بعد تطوره عن النظام الإقطاعي ، وتمخض هذا النظام الأخير بتطوره عن النظام الرأسمالي . وبمعنى آخر فان نظام الرق كان السبب في ظهور الرأسمالية . فلم يكن من الممكن أن تبدأ المدنية بالرأسمالية كما لم يكن من الممكن أن يبدأ التطور التكنولوجي باختراع المحركات ذات الاحتراق الداخلي . . . فكل نظام اقتصادي عرفه التاريخ جاء نتيجة لتطور النظام الذي سبقه .

ان دراسة الاحداث تثبت ان التاريخ عبارة عن سلسلة دائمة من التغيرات المتعاقبة . وقد يكون التغير بطيئاً او سريعاً واضسحاً او غيماً واضح ولكن على كل حال حقيقة لا يرقى اليها الشك ويرجع السبب في هذا التغير الدائم الى تقدم فنون وسائل الانتاج . فتطور هذه الفنون يخلق اسباب التغير الاقتصادي . . . ان مزارع الاستغلال الزراعي لا يمكن أن تظهر ما دامت وسائل الانتاج في هذا القطاع ما زالت مقصورة على الفأس مثلاً . . . وتصبح هذه المزارع الضخمة ضرورية عند ظهور الجرار الآلي .

وبما أن تطور الانظمة الاقتصادية التي عرفها التاريخ قد انتهى بمولد أنظمة أخرى فليس هناك أي سبب يدعو الى مخالفة هذه القاعدة فيما يخص الرأسمالية .

تطور هذا النظام الأخير يجب أن يؤدي الى نظام آخر . . . هذه هي النتيجة التي يوصلنا اليها تحليل التطور في الماضي (أو اسقاط هذا التطور على المستقبل) ولكن ليس هناك ما يدعو الى القيام بهذه الاسقاطات أو التكهّنات ، فيكفي أن نحلل النظام الرأسمالي . ونلم بالقوانين التي تسيّر ، لنذكر على الفور أنه يحمل في دخليته أسباب تغيره . وهذا هو ما أظهره « البيان الشيوعي » منذ أكثر من قرن . وقد أصبح اليوم هذا التحليل أكثر سهولة بسبب تطور النظام نفسه فقد بلغت قوى الانتاج بسبب تقدم فنون وسائل الانتاج ، درجة تجعلها ليس فقط كما يقول أنجلز « تتمدد الأطار البورجوازي لاستخدامها » بل تجعل هذا الأطار نفسه . ويبدو التعارض القسائم بين تطور القوى الإنتاجية والأطار الرأسمالي لاستغلال هذه القوى فيما يسمونه « بالمالتمسية »

الاقتصادية » (١) والبطالة المزمنة التي كانت ستتفاقم بدون شبك لولا الاستعدادات العسكرية التي تنشط بعض طاقات الانتاج وتستوعب الكثير من الایدی العاملة .

وإذا كان تطور أى نظام اقتصادى يؤدى الى تغيير هذا النظام ومولد نظام آخر للانتاج يفوقه جودة وفعالية ، فإن هذا التغير ، أو أحلال نظام محل الآخر ، لا يتم تلقائيا ... إنه يحتم تدخل العنصر الإنسانى .

وتمتاز الاشتراكية « العلمية » عن الاشتراكية « المثالية » بأنها لا تدعو الانسسان بوجه عام للتخلي عن النظام القائم الذى يسوده الظلم الاجتماعى الى نظام آخر احسن منه بل تبين أن تغيير المجتمع ينبثق من انزعاج بين تطور قوى الانتاج والشكل القانونى لاستقلال هذه القوى والذي يتبلور فى النهاية فى « الصراع الطبقي » ... والاشتراكية العلمية تبين من ناحية أخرى أن هذا التغير هو الشرط الرئيسى لكل تقدم لاحق ، وأن الطبقة المستغلة بوساطة النظام القائم هى القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة على تحقيق هذا التغير .

والاشتراكية « العلمية » هى اشتراكية لأنها تعتبر أن الرأسمالية بتطورها تتحول الى نظام تكون فيه ملكية وسائل الانتاج طابع اجتماعى أى أن استغلال قوى الانتاج يصبح ذا طابع اجتماعى ، ومن البديهي أن هذا التحول لا يتم تلقائيا بل هو يستلزم تدخل الأفراد ولكن ليس الأفراد بوجه العموم ، بل الأفراد الذين ينتمون للطبقات المستغلة لأن هدف التحول هو القضاء على الشكل القانونى لاستغلال القوى الانتاجية ، ذلك الشكل الذى يدافع عنه أفراد الطبقة المستغلة ولهذا فالاشتراكية هى نتيجة للصراع الطبقي ...

والاشتراكية بالنسبة لنا ، هى شكل تاريخى للمجتمع ... يصبح لازما وضروريا حينما تبلغ قوى الانتاج درجة معينة من التقدم ... ولكن ما هو هذا الشكل أو بمعنى آخر ما مميزات المجتمع الاشتراكي ؟

لم تعد الاشتراكية اليوم هذا « الشبح » الذى يفزع أوروبا فالجميع يقولون انهم اشتراكيون كما تنادى جميع البلدان - فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية - بأنها اشتراكية . ولكن موقف الاتحاد السوفيتى هو الذى يشغل جميع الأذهان لأن الدعاية الشيوعية تحاول أن تبرز هذا البلد للزأى العام العالمى على أنه موطن الاشتراكية على الرغم من أنه يخضع لنظام سياسى ديكتاتورى وبوليسى ، ويعتبره الاشتراكيون كبلد يخضع لنظام استبدادى مطلق ...

ويقول البعض إن الاشتراكية هى الحرية واحترام حقوق الإنسان

(١) نسبة الى روبرت مالتوس صاحب نظرية السكان الشهيرة والتي تلخص فى أن سرعة ازدياد السكان تزيد على سرعة ازدياد الموارد ممسا يؤدى الى ضرورة تحديد النسل . ويقصد بالمثالية الاقتصادية كل سياسة تهدف الى الحد من زيادة الانتاج كالسياسة التى تنتهجها المؤسسات الاحتكارية مثلا (المترجم) .

ويقول البعض الآخر انها الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وديكتاتورية البروليتاريا .

ونحن لن نقف طويلا عند هذه المجادلات المذهبية التي ظهرت منذ سنوات طويلة وهذا ما يقرره « ماكسيم لى روا » حينما يقول :

مما لا شك فيه انه توجد أنظمة اشتراكية عدة ... فاشتراكية « بابيف » تختلف تماما عن اشتراكية « برودون » ... كما تختلف اشتراكية « سان سيمون » و « برودون » عن اشتراكية « بلانكى » ... واشتراكية « لوى بلان » عن اشتراكية « كابيت » واشتراكية « فورييه » عن اشتراكية « بيكير » ... هناك اختلافات عميقة داخل هذه الطوائف والمجموعات ...

ولكن جميع هذه الاشتراكيات تتفق على نقطة معينة : مناهضة نظام الملكية الخاصة الذى يعتبر متبعا لعدم المساواة وللظلم الاجتماعى .

يعرف الاشتراكى الانجليزى « برتراند راسل » الاشتراكية على الوجه التالى « الاشتراكية هى الملكية الجماعية لرأس المال داخل اطار من الحكم الديمقراطى هى تعنى الانتساج الموجه لاشباع الحاجات لا لتحقيق الربح ... وتوزيع السلع بروح المساواة اى عدم اقرار التفاوت الذى لا تسوغه المصاحبة العامة ... »

ويعطينا هذا التعريف المميزات الرئيسية للمجتمع الاشتراكى تلك المميزات التى بدأت تظهر اليوم بوضوح تام امام الجميع . لهذا سنتبنى من جانبنا هذا التعريف مع علمنا انه يحتاج لبعض الايضاحات وسنستعيد صياغته فى شكل جديد .

أما الايضاحات التى نود ابرازها فهى أن تعبير الملكية المشتركة *propriété commune* او الملكية الجماعية *propriété collective* يعتبر غير كاف لتعريف الاشتراكية فقد أثبتت التجارب أن ملكية وسائل الانتاج يمكن أن تكون جماعية دون أن يكون المجتمع نفسه اشتراكيا . وبهذا فنحن نفضل تعبير الملكية الاجتماعية *propriétésociale* فيكفى لكى تصبح الملكية جماعية أن يملكها المجتمع ولكن لكى تصبح الملكية اجتماعية فيجب ألا تكون فقط ملكا للمجتمع بل أن تكون كذلك فى « خدمة » ذلك المجتمع . وبمعنى آخر يجب أن تصبح وسائل الانتاج أو « العمل المتراكم » كما يقول البيان الشيوعى ، وسيلة لافشاء وتنشيط الوظائف الحيوية عند العامل بمنهاته العام . والملكية الجماعية ، كما أشرنا لامتنى بالضرورة انها تمارس لخدمة المجتمع . وهذا ما نلاحظه فى الاتحاد السوفيتى حيث الملكية جماعية ، ولكنها لا تمارس لخدمة المجتمع بل لخدمة « القوة الوطنية » ... وهذا ما نلاحظه كذلك فى جميع الدول التى حلت فيها ملكية الدولة (الملكية الجماعية) محل الملكية الخاصة . ان تأميم وسائل الانتاج الذى نادى به الاشتراكيون طوال القرن التاسع عشر ، قد تحقق اليوم أو هو فى طريقه الى التحقيق . ولكن بدل أن تعمس لوسائل الانتاج المؤتممة

لخدمة المجتمع راحت تعمل لخدمة القوة الوطنية الأمر الذى يترك
استقلال الانسان قائما .

لهذا كله نفضل تعبير الملكية الاجتماعية الذى يعنى أن وسائل الانتاج
هى ملك المجتمع وتمارس لخدمة هذا المجتمع . ولا تعنى الملكية
الاجتماعية القضاء على نظام الملكية الفردية فقط بل كذلك القضاء على
الملكية الوطنية propriéte nationale وهذا يعنى أن وسائل الانتاج يجب
الاتخاىس فقط لخدمة مجتمع محدود أو دولة معينة لتحقيق تفوق هذه الدولة
على غيرها من الدول بل لخدمة المجتمع البشرى كله أى الانسانية
جميعا . . . والملكية الاجتماعية بمعنى آخر ليست ملكية بالمعنى المقرر ،
بل هى مجرد وسيلة لخدمة الانسان والمدنية .

كما أن تعبير الانتاج الموجه لاشباع الحاجات لا لتحقيق الربح هو
بدوره غير كاف لتعريف المجتمع الاشتراكى فانتاج جميع الدول اليوم
هو انتاج مخصص للاستهلاك على الأقل . فيما يختص بالصناعات
الرئيسية . ولكن هناك استهلاك واستهلاك . . . فاقصاد الحرب هو
اقتصاد يوجه فيه الانتاج الى الاستهلاك أو الاستخدام ولكنه استهلاك
أو استخدام للحرب واقتصاد الدولة Economie d'Etat الذى اصبح
كما سنرى هو المميز لعصرنا هو اقتصاد يعمل لخدمة الاستهلاك لباحثين
الربح . . . لان محرك الانتاج فيه أصبح « الحاجات » لا « الربح » ولكن
هذه الحاجات ليست حاجات الافراد بل هى حاجات القوى الوطنية .

ونصل الآن الى تعريفنا للاشتراكية : أنها شكل من اشكال المجتمع
الذى يتركز على الاسس الجوهرية التالية :

- ١ - ملكية جماعية لوسائل الانتاج .
- ٢ - إدارة ديمقراطية لهذه الوسائل .
- ٣ - توجيه الانتاج لاشباع حاجات الافراد .

هذا هو ما نسميه بالاشتراكية . . . وقد بقى علينا أن نرى : هل
التطور التاريخى ينتجه هذا الاتجاه أم لا ؟ وهل الاشتراكية حقا هى شكل
تاريخى ضرورى للمجتمع ؟ . . .

المجلد الأول

الرسالة من البيان الشيوعي

حتى الحرب العالمية الأولى...

الفصل الأول البيان الشيوعي

لم يكن البيان الشيوعي الذي نشر في بداية عام ١٨٤٨ هو الوثيقة الوحيدة التي تتحدث عن الاشتراكية أو حتى أكثر هذه الوثائق شعبية فقد ظهرت عدة وثائق وكتابات اشتراكية في فرنسا، إنجلترا وحتى في ألمانيا وذاع صيتها أكثر من « البيان » الذي لم يسترع نظر أحد وقت صدوره ويمكن القول أنه تأثر بالكتابات الاشتراكية التي ظهرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من ذلك فإن « البيان الشيوعي » معروف اليوم في العالم أجمع على حين أن الوثائق الأخرى لا يعرفها غير المؤرخين الاجتماعيين
هل يرجع ذلك إلى أن أنصار ماركس يمتازون بموهبة دعائية تفوق أنصار برودون ، وبلانكي ، ولوى بلان ، وباخونين ؟ (١) أم لأن البروليتاريا الألمانية قد تطورت تطورا سريعا وزاد نفوذها في ربوع أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ؟

(١) بلانكي ولوى بلان ينضمون إلى طائفة « الاشتراكيين المثاليين » .. ويعتبر الأخير أقلهم خيالا وأكثرهم واقعية فهو لا يحلم مثلهم بإلغاء النقود أو تحقيق التضامن التام « بل هدفه كله هو تكوين ما يسميه « بالمصنع الاجتماعي » أي بالجمعية التعاونية الانتاجية التي يديرها العمال الذين ينتمون إلى مهنة واحدة . والمصنع الاجتماعي يختلف عن المصنع العادي في أن جميع عدده وآلاته تكون ملكا خالصا للعمال الذين يبيعون ما ينتجونه من سلع على مسؤولياتهم الخاصة أي يتحملون الخسارة كما يجنون الربح .

أما برودون فمن أنصار المذهب الفوضوي وهو يندد بالملكية الخاصة التي تسمح لعدد من الناس في الحصول على جزء كبير من ثمار عمل الغير ولكنه يهذب هذه الملكية « حينما تغزو من عنصر السرقة » أي ملكية الزارع الصغير الذي يفاخ الأرض بنفسه أو بمعاونة أفراد أسرته . وباخونين ، هو الآخر من أنصار المذهب الفوضوي وهو ينحدر من أسرة روسية نبيلة وقد انخرط كضريح من النبلاء في صفوف الجيش ثم قدم استقالته وهو مازال في سن العشرين ليعتكف على دراسة الفلسفة وقد تأثر ببرودون وماركس بآراء « هيغل » وسافر إلى ألمانيا ثم إلى فرنسا وتبلورت نزعة الثورية عام ١٨٤٨ حيث اشترك في ثورة براغ والثورة الساكسونية في « دريسدن » وألقى عليه القبض أكثر من مرة وحكم عليه بالإعدام في سافس والنساء وسلم لروسيا حيث نفى إلى سيبيريا عام ١٨٥٧ ولكنه =

إننا نعتقد أن ذلك يرجع في المقام الأول إلى أنه وضع للمرة الأولى أسسا علمية للتطور التاريخي لأنظمة الإنتاج وهو يبين أن تعاقب هذه الأنظمة لا يحجره نتيجة « لأراء أو مبادئ اخترعها هذا المصلح أو ذاك » بل نتيجة للتطور التاريخي نفسه .

ولم يظهر « البيان » عام ١٨٤٨ نتيجة للمصادفة وحدها أو للقاء السعيد بين انجلز وماركس بل لأن عام ١٨٤٨ كان نقطة تحول في تاريخ البشرية : فقد كان الاقتصاد الرأسمالي في طريقه لأن يصبح الشكل المميز السائد للمجتمع ، حقيقة أن الاقتصاد الأوربي ومن ثم الاقتصاد العالمي لم يكن قد أصبح كله رأسماليا ولكن الاقتصاد الرأسمالي كان يتطور بسرعة مذهلة .

وكان الإنتاج الرأسمالي على الرغم من الأزمات الدورية التي تنتابه يزداد بسرعة وهذه هي بعض الأرقام التي تبين هذا الاتجاه التصاعدي ارتفع انتاج الفحم في فرنسا من ١٨٦٣ر١٠٠٠ طن عام ١٨٣٠ إلى ١٨٥٣ر٥٣٠٠٠ طن عام ١٨٤٧ وقد زاد عدد العمال في المناجم خلال الفترة نفسها من ١٥٦٠٠ إلى ٣٤٨٠٠ . وقد حدثت الزيادة نفسها في قطاع صناعة الحديد والصلب حيث ارتفع عدد الأفران العالية التي تستخدم فحم الكوك من عشرين فرنا عام ١٨٣٢ إلى ١٠٦ عام ١٨٤٦ ، وزاد الإنتاج من ١٤٨٠٠٠ طن إلى ٣٩٠٠٠٠ طن للصلب المصنوع وتخطت معدلات الزيادة هذه المستويات في إنجلترا مهد الرأسمالية الناشئة . فقد بلغ انتاج الخيوط القطنية ١٠٧ ملايين جنية عام ١٨٢٠ وزاد إلى ٥٢٣ مليونا عام ١٨٤٥ كما زاد عدد العمال في هذا القطاع من ١٢١٠٠ إلى ٩٠٠٠٠ عامل .

وانتشرت معدلات الزيادة هذه في جميع بلدان أوروبا الغربية وبلغت أقصاها في أمريكا حيث وجدت الرأسمالية تربة خصبة عذراء

وقد ارتفعت المستويات الإنتاجية نتيجة للاستخدام العالمي للبخار ولنفذ الآلة لقطاع الصناعة كما ساعد مد خطوط السكك الحديدية وتحسين الملاحة النهرية بعد استخدام السفن البخارية على تنشيط حركة التبادل ونقل السلع المنتجة إلى أركان العالم الأربعة مما زاد من رقعة الأسواق وعمقها

وقد أدت هذه الزيادة السريعة للإنتاج إلى انتصار النظام الرأسمالي الذي سيستمر في ازدهاره طوال القرن التاسع عشر

ووصف « البيان » هذا التغيير التاريخي بدقة ووضوح وحدد موقفه من هذا النظام الذي ولد وراح ينمو بسرعة غريبة وبين قوايته ومناقضاته الأساسية وبدل أن يبحث عن نظام تام الصنع ليحل محل النظام الرأسمالي الذي اقترح منذ بدايته أنه نظام استغلالي استبدادي راح

تمكن من الهرب عام ١٨٦١ وسافر إلى لندن وراح يتابع دعايته الثورية في سويسرا وإيطاليا وفرنسا حتى وأخذه المنية في برن عام ١٨٧٦ وأهم كتاباته هي تلك التي نجدتها في « مراحلته » بعنوان : التحالف الدولي في إطار الديمقراطية الاشتراكية . (المترجم) .

يبين أن الرأسمالية هي مرحلة تاريخية ضرورية سينتهى أمرها إلى الاختفاء بسبب متناقضاتها الداخلية ... فتطور الرأسمالية نفسها يخلق اشكالا للانتاج تتعدى هذا النظام ورجالا يتلاءمون مع هذه الاشكال الانتاجية وهم : العمال الأجراء

ويتناول « البيان » الآراء الرئيسية التالية :

١ - أن تاريخ أى مجتمع هو تاريخ النضال الطبقي . وهذا النضال الممنوع أو المكشوف والذي يتغير شكله مع تغير الزمان والمكان دائم مستمر ولا هوادة فيه « وهو ينتهى دائما إما بتغير المجتمع كله تغييرا ثوريا أو بالقضاء المشترك على الطبقات المتصارعة » .

٢ - تتجه المجتمعات البورجوازية التى احتلت بعض الاشكال الجديدة للنضال الطبقي محل الاشكال القديمة الى « الانقسام الى معسكرين متعادين أو الى طبقتين متضادتين تماما : الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا » .

٣ - أدى المجتمع البورجوازي الى تقديم تقسيم العمل الدولى . وجعل الدول تعتمد بعضها على بعض .

٤ - أدى قانون المنافسة الذى يسود المجتمع البورجوازي الى تنمية قوى الانتاج الى درجة تتعارض مع شروط الانتاج البورجوازية مما أوجد التناقض بين أهمية القوى الانتاجية والشكل القانونى لاستغلال هذه القوى ،

٥ - عمد المجتمع البورجوازي الى تنمية الطبقة الاجتماعية التى تبت « بطلان » هذا المجتمع وهي طبقة العمال الاجراء .

٦ - لن يستطيع العمال الاجراء التحرر من الاستغلال الاقتصادى . الا بالقضاء على الشكل البورجوازي للملكية قوى الانتاج .

٧ - يكون نضال العمال فى بدايته وطنيا أو قوميا ثم يصبح بعد تطوره دوليا .

٨ - على العمال أن يوحّدوا صفوفهم فى حزب « طبقي » حتى يستطيعوا الاستيلاء على السلطة السياسية ويتركّزوا وسائل الانتاج فى يد الدولة .

وقد راحت هذه الآراء التى لم تكن واضحة تماما عام ١٨٤٨ تنسرب الى عقول الجماهير مع تطور النظام الرأسمالى وسيطرته كشكل اقتصادى على المجتمع .

الفصل الثاني

الأساليب مرحلة تاريخية

ان تحليل الرأسمالية وتطورها يبين لنا أن الاشتراكية هي شكل تاريخي للمجتمع يصبح ضروريا ولزاما حينما يبلغ هذا المجتمع درجة معينة من النمو والتقدم .
ولما كانت الرأسمالية بدورها مرحلة من مراحل التاريخ ولما كان قد مضى على ظهور البيان الشيوعي أكثر من قرن فإنه يمكننا أن نتحقق مما إذا كانت الرأسمالية قد بقيت كما كانت عليه عام ١٨٤٨ أو أنه قد تغيرت بالفعل وكيف تم هذا التغير وفي أي اتجاه .

ولكى نقوم بمثل هذا التحليل يجب علينا أن نلم بالقوانين الرئيسية التي تحدد تطور الاقتصاد الرأسمالي والتي تعتبر جوهر وأساس تغيره .
ولا يزيد عدد هذه القوانين على أربعة : البحث عن الربح - التنافس - التكتل والتركيز - انخفاض معدل الربح .

١ - البحث عن الربح :

إننا نعلم أن الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد « السوق » أي أن هدف الإنتاج ليس إشباع الحاجات (حاجات المنتج المعالجة) بل التداول في الأسواق والمنتج لا يستهلك ما ينتج بل يعرضه للبيع ويتم هذا البيع عن طريق السوق ولهذا فالإنتاج الرأسمالي هو إنتاج سلعي وهدف المنتج هو بيع إنتاجه وهو لا يحقق هذا الهدف خدمة للإنسانية، بل لتحقيق كسب يسمى « الربح » وهكذا فإن هدف رجل الأعمال الرأسمالي هو البحث عن الربح الذي يعد الدافع والحرك للاقتصاد الرأسمالي كله . ان البحث عن الربح هو الذي يحدد تطور الاقتصاد الرأسمالي .

٢ - التنافس :

ويعتمد الرأسمالي لتحقيق هذا الربح على عرض منتجاته للبيع وتتوقف سهولة عملية البيع هذه على حالة الطلب ، وهذا الأخير تحده القوة الشرائية بعكس الإنتاج (١) مما يؤدي إلى قيام تنافس بين

(١) التعديد الذي نقصه هو تحديد اجتماعي . . فالإنتاج بدوره يمكن أن تحده قلة المواد الأولية أو الأيدي العاملة . ولكن هذه تحديثات، فنية يمكن أن تظهر في أي مجتمع . (المؤلفان)

الرأسماليين لاستمالة كل منهم الطلب الى جانبه ويعمد كل رجل اعمال على حدة الى جنب المعميل من جاره المنافس اى ان كل رأسمالى يحاول «فرو» السوق ليغمرها بأنتاجه على حساب منافسيه. ويعتبر التنافس، الذى يحدده عامل البحث عن الربح قانونا يخضع له كل رأسمالى ولا يمكن الفرار منه : فعلى الرأسمالى أن يتخلص من منافسه قبل أن يتخلص منافسه منه . . هذا هو المنطق الرهيب لقانون التنافس .

وصف « لوى بلان » نتائج هذا القانون عام ١٨٤٠ حينما تصدى لنقد آراء مدرسة آدم سميث و «ساي» (١) التى كانت تنادى بأن التنافس من الأمور المرغوب فيها لأنها تؤدي الى خفض مستوى الاسعار . . قال :

« ان خفض مستوى الاسعار فى اطار نظام التنافس ليس الا « حسنة » مؤقتة . . وخادعة . . فالاتجاه النزولى للأسعار لا يستمر الا باستمرار النزاع بين المنتجين . . وما أن ينجح القوى (الفنى) فى الانتصار على منافسيه والقضاء عليهم فى معركة التنافس حتى تصدود الاسعار الى الارتفاح من جديد . . ان التنافس يؤدي الى الاحتكار وللأسباب نفسها يؤدي الاتجاه النزولى للأسعار الى تضخمها فيما بعد . . وهكذا يتقلب سلاح الحرب بين المنتجين فى النهاية الى عامل من عوامل افقار المستهلكين . . »

٣ - التكتل والتركيز

ويؤدي قانون التنافس الى ظهور قانون آخر هو : التكتل والتركيز .

(١) ولد آدم سميث ببلدة . . «كبركالدى» باسكتلنده فى ٥ من يونيه عام ١٧٢٣ ودرس فى جامعة جلاسجو فى الفترة من عام ١٧٣٧ الى عام ١٧٤٠ ثم انتقل الى جامعة أوكسفورد من عام ١٧٤٠ الى عام ١٧٤٦ ومين عام ١٧٥١ أستاذاً لعلم المنطق فى جلاسجو ثم احتل كرسى الفلسفة الأخلاقية وبقي فى هذه الجامعة حتى عام ١٧٦٤ ونشر عام ١٧٥٩ نظرية « المواظف الأخلاقية » التى بلغت باسمه مرتبة الشهرة ثم قام بعدة رحلات كمراقف لدوق «بيكلوج» وتنقل فى ربوع أوروبا وبقي عشر سنوات كاملة فى باريس وعاد الى اسكتلنده عام ١٧٧٦ وكرس وقته كله لكتابة مؤلفه الشهير عن « ثروة الأمم » الذى دافع فيه عن فكرة أهمية العمل كمورد من موارد الثروة وأهمية تقسيم العمل التى تزيد كمية السلع المنتجة دون أن يتطلب ذلك جهداً اضافياً من العمال .

اما «ساي» فكان من رجال الصناعة ولد ببلدة ليون بفرنسا عام ١٧٧٦ وقام برحلة الى إنجلترا ثم عمل بعد ذلك فى إحدى شركات التأمين ثم احتل مركزاً سياسياً هاماً عام ١٧٩٩ ولكنه اختلف مع القنصل الاول وسافر الى كاليه حيث انشأ مصنعاً لغزل القطن ثم مين عام ١٨٣٠ استأذناً للاقتصاد السياسى بالكروليج دى فرانس توفى عام ١٨٣٢ بعد أن نشر محاضراته الكاملة فى الاقتصاد السياسى فى ستة أجزاء ضخمة وقد التصق اسم « ساي » بقانون الأسواق فهو يعتبر النقود مجرد وسيط وإن السلع تتبادل بالسلع (المتزجم) .

فكل رأسمالي يعتمد - حتى لا يقضي عليه التنافس وحتى يستطيع تصريف كل إنتاجه - الى ضغط تكلفة هذا الإنتاج ، ولا يمكن أن يتم خفض هذه التكاليف الا بزيادة كميات الإنتاج .

هناك اذن ضرورة بخفض لها كل رأسمالي هي : زيادة الإنتاج وهائل هذا الإنتاج وخفض المصاريف العامة ولكن زيادة العائد ورفع معدلات الإنتاج لا يمكن أن يتما الا بوساطة المشروع الكبير الذي يستخدم أحدث الآلات ومفنون الإنتاج . أي أن الضرورة الملحة لمنافسة أقرانه في الصناعة تدفع بالرأسمالي الى التطور المستمر بمشروعه مما يجبره على تحقيق استثمارات ضخمة .

وضخامة حجم الوحدات الإنتاجية المتزايدة المستمر يعني اختفاء المشروعات الرأسمالية التي لا تقوى على متابعة هذه الحركة مما يؤدي الى تكتل وتركيز وسائل الإنتاج بين عدد من الرأسماليين يقل بمرور الأيام وازدياد حدة التنافس ولا يتحقق هذا التكتل والتركيز في جميع أنواع الإنتاج وفي جميع البلدان بالدرجة او السرعة نفسها : فالتكتل سريع في ميدان الصناعة عنه في قطاع الزراعة وقد بلغ الذروة في الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا وما زال في مراحله الأولى في بلد كفرنسا مثلاً . وهو لا يتم بطريقة مستمرة فهو يزداد حدة في فترات الأزمات ويكاد يتلاشى في فترات الرواج التي يظهر فيها الاتجاه المعاكس أو ما يطلقون عليه « بحركة تشتتت المشروعات الإنتاجية » .

ولكن التكتل والتركيز كما يقول جايتون بيرو ظاهرة عامة ، ومميزة للنظام الرأسمالي ، كان التنظيم الاقتصادي لدول أوروبا الغربية الكبرى في منتصف القرن التاسع عشر يتركز على التنافس القائم بين عدد كبير من المؤسسات الصغيرة . ولقد تغيرت الأوضاع تماماً في عالم اليوم على الأقل فيما يختص بقطاع كبير من قطاعات الإنتاج والتبادل فقد حلت الوحدات الفنية والاقتصادية الكبرى محل الوحدات الصغيرة التي اضطرت الى الانسحاب من السوق . وحل الاحتكار محل التنافس . وتطور هذه التغيرات جميعها حول ظاهرتين تسودان الاقتصاد المعاصر هما :

١ - ظاهرة التكتل والتركيز .

٢ - ظاهرة الاتفاق والتحالف بين المنتجين .

٤ - انخفاض معدل الربح :

يدفع قانون التنافس بالرأسماليين الى محاولة كل منهم القضاء على الآخر حتى يخلو له الجو ويستحوذ على السوق بفرده ويعتمد كل منهم لتحقيق هذا الغرض الى زيادة انتاجه حتى يستطيع عرض سلعة بسعر يقل عن أسعار منافسيه . وهذا لا يؤدي الى التكتل فحسب كما رأينا ، بل كذلك الى خفض معدل الربح .

وينقسم رأس المال المستثمر في مشروع ما الى قسمين رئيسيين : القسم الاول يمثل العدد والآلات والمباني والمواد الأولية ، والثاني يمثل الأيدي العاملة . ونحن اذا استخدمنا تعبير ماركس أمكننا أن نسمي رأس

المال الثابت Capital Constant (وسنرمز له بالحرف ث) ذلك الجزء من رأس المال الذى يمثل العدد والآلات والمباني والمواد الأولية ورأس المال المتغير Δ (وسنرمز له بالحرف م) ذلك الجزء الذى يمثل الأجور .

وهكذا فإن ث + م تمثل رأس المال الكلى المستثمر فى عملية الإنتاج والتمييز بين (ث)، (م) والذى يطلق عليه ماركس تعبير « التكوين العنصرى لرأس المال » يعد ضروريا لمعرفة قانون الاتجاه التنازلى لمعدل الأرباح .

فقيمة أية سلعة تنقسم الى قسمين : الاول يمثل العمل الماضى Travail passé (المواد الأولية - استهلاك الآلات والمباني) والثانى العمل الجديد Travail Nouveau أى العمل الضرورى لتحويل المادة الأولية الى سلعة تامة الصنع .

وتنقسم قيمة العمل الجديد بدورها الى قسمين : القسم الاول يمثل وأس المال المتغير (الأجور) والقسم الثانى فائض القيمة La plus-value أى مجمل الأرباح .

وهكذا فالربح ليس الا جزءا من العمل الجديد ، أو العمل المضاف على المادة الأولية واستهلاك الآلات والمباني والمواد الإضافية . والعمل الجديد يسطع به العمال أى رأس المال المتغير ومن هنا يكون رأس المال المتغير هو منتج فائض القيمة لأن العمل الماضى لا يفعل أكثر من تحويل قيمة الى السلعة المنتجة ولهذا الحقيقة أهميتها الكبرى وقد أدى عدم فهم رجال الاقتصاد من البورجوازيين لها الى تخبطهم أمام احتضار الرأسمالية .

ولكى نحصل على معدل الربح يجب أن نقسم فائض القيمة (أى مجمل الربح) على مجمل رأس المال المستثمر أى على رأس المال الثابت (ث) + رأس المال المتغير (م) وهو ما يعطينا المعادلة التالية :

$$\text{فائض القيمة (مجمل الربح)} \\ \text{معدل الربح} = \frac{\text{رأس المال الثابت (ث) + رأس المال المتغير (م)}}{\text{رأس المال الثابت (ث) + رأس المال المتغير (م)}} .$$

ونظرة سريعة على هذه المعادلة تكفى لكى تبين لنا أن ارتفاع الربح يستلزم زيادة فائض القيمة (١) مع بقاء رأس المال المستثمر على حالة أو زيادته بسرعة أقل .

(١) يمكن أن يرتفع معدل الربح كذلك على أثر انخفاض رأس المال المستثمر ، مع بقاء فائض القيمة على حاله أو انخفاضه بسرعة أقل ولكن هذه حالة عرضية... فالأجواء العام يحتم دائما زيادة رأس المال المستثمر (المؤلفان)

ولما كان فائض القيمة هو مجمل الأرباح ولما كان البحث عن الربح هو هدف الرأسمالية فإن هذه الأخيرة تعتمد دائما إلى تضخيم فائض القيمة (١) في رأس المال المتغير . وهكذا يمكن القول بأن هناك ثلاث إمكانيات لزيادة فائض القيمة :

- ١ - زيادة رأس المال المتغير مع بقاء فائض القيمة على حاله .
- ٢ - زيادة معدل فائض القيمة مع بقاء رأس المال المتغير على حاله .
- ٣ - ارتفاع معدل فائض القيمة في الوقت الذي يزيد فيه رأس المال المتغير .

وتؤدي الحالة الأولى إلى زيادة فعلية في فائض القيمة ولكنها لا تؤثر اطلاقا على معدل الربح فهي تعني في الحقيقة مضاعفة الانتاج بمضاعفة رأس المال المستثمر ، الأمر الذي لا يؤثر على معدل الربح وهذه الحالة التي تمثل الرأسمالية في مرحلتها الأولى تعترضها حواجز لا يمكن تجاوزها بزيادة معدلات الانتاج . فزيادة انتاج الإحدى مثلا بالكثير من حوانيت هاتفي الإحدى ستصطدم في النهاية بقلة الأيدي العاملة .

لا يبقى إذن غير الوسيلة الثانية لزيادة فائض القيمة وهي تتمزج كما سنرى بالوسيلة الثالثة ففي الحالتين يزيد فائض القيمة بسرعة أكثر من رأس المال المتغير وبمعنى آخر فإن ارتفاع معدل فائض القيمة هو السبيل الوحيد أمام الاقتصاد الرأسمالي ... هو السبيل الذي اتبعته بالفعل الرأسمالية منذ ظهورها ...

يتحدد معدل فائض القيمة بدرجة استغلال الطبقة العاملة أي أن ارتفاع معدل فائض القيمة يستلزم زيادة درجة استغلال الطبقة العاملة وهذه الزيادة لا تتم إلا بوسيلتين :

- ١ - زيادة عدد ساعات العمل وخفض مستوى الأجور .
- ٢ - زيادة مستوى الانتاجية .

وقد اتبعت الرأسمالية عند ظهورها الوسيلة الأولى (٢) ولكن سرعان ما صادفت عوائق منيعة تمثلت في استجابة تشغيل العمال أكثر من عدد معين من الساعات يوميا وخفض مستوى الأجور عن الحد الأدنى للحياة .

(١) يجب ألا نخلط على الرغم من تساوي فائض القيمة ومجمل الربح بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح فمعدل فائض القيمة هو العلاقة بين مجمل فائض القيمة ورأس المال المتغير على حين أن معدل الربح هو العلاقة بين فائض القيمة (مجمل الربح) ورأس المال الإجمالي (ث + م) . (المؤلفان) .

(٢) ما زال هذا هو وضع الزراعة في المستعمرات والدول المتخلفة اقتصاديا وقد كانت فترة العمل الأسبوعية تبلغ عام ٦٨٤٠ - ٦٩ ساعة في إنجلترا و ٧٨ ساعة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، و ٨٣ ساعة في ألمانيا . (المؤلفان) .

وقد أضيفت. في نهاية القرن التاسع عشر الى هبسته الحدود الطبيعية
حدود اجتماعية كالتحديد القانوني لساعات العمل ومطالبة العمال بتحديد
حد أدنى للأجور لا يمكن تخطيه .

ولم يبق أمام الرأسمالي الا العمل على زيادة الانتاجية وهذه الزيادة
لايحدها غير فنون وسائل الانتاج . وقد عمد الرأسمالي دائما الى الاستفادة
من تقدم الفنون التكنولوجية لرفع مستوى الانتاجية . وقد أصبحت أكثر
الدول الرأسمالية تقدما أولى الدول ذات الانتاجية المرتفعة .

وهكذا أصبحت زيادة الانتاجية هي السبيل الوحيد أمام صاحب
العمل الرأسمالي لتنمية مشروعه وكذلك السبيل الى احتفائه كمنتج .
فلا يمكن تحقيق زيادة الانتاجية الا بإدخال العدد والآلات الأكثر دقة أى
الأكثر حداثة . وهذا يعنى أن جزء رأس المال المستثمر فى (ث) - رأس
المال الثابت - يجب أن يزيد بسرعة أكثر من الجزء المستثمر فى (م)
- رأس المال المتغير - ولما كانت (م) هي المنتجة الوحيدة لأغراض القيمة فإن
زيادة (ث) بسرعة أكبر بالنسبة ل (م) تعنى أن ث + م من المعادلة
السابقة تزيد بسرعة أكثر من فائض القيمة فى المعادلة نفسها وهو ما
يعنى انخفاض معدل الربح .

فكلما ازدادت انتاجية العمل ازداد كذلك رأس المال الثابت (الآلات ،
المباني ، المواد الأولية) بالنسبة لرأس المال المتغير (الأجور) وازداد ميل
معدل الربح الى الانخفاض (١) .

(١) لكي نبين سرعة زيادة رأس المال الثابت بالنسبة لرأس المال
المتغير سنسوق المثال التالى الذى ينطبق على صناعة الطباعة . ان العامل
بدون آلة الجمع أو « اللينوتيب » لا يستطيع أن « يكون » أكثر من ١٠٠٠
حرف فى الساعة أما اذا استخدم الآلة فإن انتاجه يصل الى ٦٠٠٠
حرف . وهكذا يمكن لعشرين عاملا اذا استمروا فى العمل ثمان ساعات
يومية أن يكونوا ١٦٠٠٠ حرف - ولما كان أجر عامل الطباعة فى
باريس (فى يونية عام ١٩٤٩) هو ١٢٢ فرنكا فى الساعة فإن رأس
المال المستثمر فى الأجور (رأس المال المتغير) سيبلغ ١٩٥٢٠ فرنكا أى
٨٥٦٠٠ فرنكا فى السنة ولكي يكونوا الـ ١٦٠٠٠ حرف فى
اليوم يحتاج الـ ٢٠ عاملا الى رأس مال ثابت (أثاث و - صندوقا تحتوى
١٠٠٠ كج من حروف الرصاص) يقدر بما يقرب من ٧٠٠٠ فرنكا
وتصبح العلاقة

$$\frac{٨٥٠}{٧٠٠} = \frac{٢}{١}$$

واذا وجدت آلة « اللينوتيب » فإن انجاز العمل نفسه لن يستلزم
أكثر من ٣٥ عاملا ولما كان أجر هذا العامل الفنى هو ١٤٧ فرنكا فى
الساعة فإن رأس الميسال المتغير حصيله ١٦٠٤ فرنكا فى اليوم أى
٨٠٠٠ فرنكا فى السنة ويلزم لهؤلاء العمال رأس مال ثابت =

ومما لا شك فيه أن هناك عوامل مضادة كإنخفاض قيمة (رأس المال الثابت) تعمل على إبطاء أو حتى عرقلة هذا الاتجاه (انخفاض معدل الربح) ولكن الحركة العامة تتبلور دائما عن اتجاه نزولي . لأن الرأسمالية عليها أن تنمو أو تختفي ...

ولنباحول الآن أن نلخص مآلنا: لما كان الربح هو محرك الاقتصاد الرأسمالي فإن البحث عن الربح هو القانون الأساسي للرأسمالية . والبحث عن الربح يؤدي إلى قيام تنافس بين الرأسماليين وهذا بدوره يدفع بهم إلى تطوير مشروعاتهم وتكبيرها ومن ثم إلى القضاء على منافسيهم ويؤدي هذا إلى الاتجاه إلى تحقيق ظاهرة التركيز والتكتل ويستمر البحث عن الربح بين مؤسسات ضخمة تتنافس داخل إطار البلد الواحد أو من بلد إلى بلد مما يدعوها إلى زيادة انتاجيتها باستمرار عن طريق تحسين فنون الإنتاج ولما كان ارتفاع مستوى الانتاجية لا يتحقق إلا بزيادة رأس المال الثابت بالنسبة لرأس المال المتغير فإن الرأسمالية بتطورها تؤدي إلى انخفاض معدل الربح .

وهنا تظهر سخيرية القدر إذا صح هذا التعبير : فالبحث عن الربح يؤدي إلى تطور الرأسمالية وتقدمها ولكن هذا التطور أو التقدم يؤدي بدوره إلى ضعف الربح واختفاءه ويحاول رجال الأعمال من الرأسماليين مقاومة هذه الظاهرة . فعلى الرغم من انكار النظرين لظاهرة انخفاض معدل الربح ، فإن غريزة البقاء عند الرأسماليين تجعلهم يشعرون أن في هذه الظاهرة يكمن الخطر . ولهذا نراهم يتقاربون ويعقدون الاتفاقيات ويكونون الاحتكارات للحد من زيادة الإنتاج ومن ثم المحافظة على الأرباح وهذا هو السبب في أن الرأسمالية حينما تبلغ مرحلة معينة من تطورها تمج عن تحقيق أي تقدم اضافي . ويدخل المجتمع في مرحلة كساد أو جمود اقتصادي وتسوده الاضطرابات الاجتماعية ولا يعود إلى توازنه إلا بعد تخلصه من الرأسمالية .

متناقضات الرأسمالية

تحمل الرأسمالية في ذيلتها عددا كبيرا من المتناقضات . ولذا فإن نشر هنا إلا لاهمها أي تلك التي تتفرع منها بقية المتناقضات :

= (٤ آلات لينوتيب و ٥٠٠ ك ٠ ج من الرصاص) يقدر بحوالي ٠٠٠ ٠٠٠ ٨٩٠ فرنك وتصبح العلاقة

$$\frac{١٢,٣٤٨}{٨٩,٠٠٠} = \frac{٤}{٨٩}$$

وهكذا فإن رأس المال المتغير في غياب آلة اللينوتيب يكون أكبر من رأس المال الثابت بثمانية أضعاف تقريبا . أما وجود الآلة فيجعله أقل بسبعة أضعاف . وقد تحاشينا عن عمد في هذا المثال ذكر المباني والمواد الأخرى التي تزيد من حدة الفروق في مصالحة رأس المال الثابت . (المؤلفان)

التناقض القائم بين الصفة الاجتماعية للإنتاج والصفة « الخاصة » للملكية
ونشأ كل هذا الإنتاج .

إن الرأسمالية كما أشرنا هي اقتصاد السوق بمعنى أن الإنتاج لا يستهلك بواسطة المنتج بل يطرح للبيع في السوق كسلعة . وهذا يعني بدوره أن المنتج نفسه لا يستطيع أن يشبع حاجياته إلا إذا اتجه إلى السوق .

وقد كان تقسيم العمل من الشروط الأولية التي سبقت ظهور الإنتاج الرأسمالي وراحت الرأسمالية تطبق قانون تقسيم العمل هذا تطبيقاً كلياً جامعاً حتى أن تطور الاقتصاد الرأسمالي يؤدي إلى إنتاج ساهم كل منتج فيه بجزء محدود . فقط . وهكذا يكون الإنتاج نتيجة تعاون جميع المنتجين ولا يستطيع أحد أن يقول : « أنا الذي أنتجت هذه السلعة » ولكن كل واحد يمكن أن يؤكد أنه ساهم في إنتاجها .

وقد عملت الرأسمالية على تطوير مبدأ تقسيم العمل ليس فقط في إطار المجتمع بل في إطار الصناعة الواحدة ، بل المؤسسة الواحدة . فالعامل الحديث ليس إلا حلقة من (العامل الجماعي) الذي يتكون من مجموع عمال مؤسسة معينة أو صناعة محددة . فإن سلعة - كالسيارة مثلاً أو الحذاء تمر بين أيدي عدد كبير من العمال قبل أن يتم صنعها . وهذا ما يسمى بإنتاج السلسلة La chaîne أي أن كل عامل لا يقوم إلا بجزء فقط من السلعة التي هي في النهاية عمل جميع العمال كالإنتاج الكلي الذي هو عمل مجموع المنتجين في المجتمع .

وهذا الإنتاج الذي هو نتيجة تعاون جميع المنتجين لازم وضروري للمجتمع ولما كان كل منتج لا يخلق غير جزء فقط من هذا الإنتاج فهو لا يستطيع أن يشبع رغباته بواسطة هذا الجزء فقط . وكذلك العامل الذي يشتغل في مصنع للإحذية والذي ينحصر عمله في تجهيز « النعل » من قطع الجلد الكبيرة لا يستطيع أن يشبع رغباته من الأحذية بواسطة هذه « النعل » فقط ولكنه في حاجة إلى روح الأحذية الذي هو نتيجة عمل جميع عمال المصنع . ونجد الوضع نفسه بالنسبة لأي منتج صناعي فهو لا يستطيع أن يشبع حاجياته جميعاً بواسطة منتجات صناعته فقط ولكنه في حاجة لمجموع الإنتاج الذي هو ثمرة عمل جميع المنتجين .

وتزداد هذه الظاهرة وضوحاً إذا أخذنا في الاعتبار العمال الذين يشتغلون في صناعات السلع الانتاجية أي : الحديد والصلب والآلات . . الخ . . . فجميع هؤلاء العمال يعتمدون لأشباع حاجياتهم على الصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية وتعتمد هذه الأخيرة بدورها على الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية أو السلع الانتاجية . إن الإنتاج يتسم بالطابع الاجتماعي لأنه نتيجة تعاون جميع المنتجين ولأن كل واحد منهم لا يعمل لأشباع حاجياته الخاصة بل لأشباع جزء من حاجيات المجتمع .

ولقد قصت الرأسمالية على المنتجين المستقلين الذين ينتجون

بأنفسهم ما هم فى حاجة اليه ولهذا أصبح تطور الانتاج مسألة حساسة أو موت بالنسبة للمجتمع ولكن الطابع الفردى للملكية وسائل الانتاج يقف فى سبيل هذا التطور .

إن محرك الانتاج والهدف الذى يجسب أن يرمى اليه بعد صيفته بالصيغة الاجتماعية يجب أن يكون هو اشباع حاجيات المجتمع . ولكن الواقع يختلف عن ذلك تمام الاختلاف : لما كانت ملكية وسائل الانتاج فردية أى ملكا للرأسماليين هؤلاء الذين استثمروا أموالهم فى شق أنواع الانتاج فإن هدف الانتاج يصبح الربح والربح وحده . وهذا يعنى أن الانتاج يمكن أن يتطور ويزيد مادام هناك ربح يجنيه المنتج . ولكن بانعدام الربح تقف عجلة الانتاج مهما كانت أهمية وضرورة هذا الانتاج بالنسبة للمستهلكين وللمجتمع .

وهكذا تصبح الصفة « الفردية » لتملك وسائل الانتاج مناقضة تماما للصفة « الاجتماعية » للانتاج . ويزداد هذا التناقض حدة بانتشار الرأسمالية وتطورها ويؤدى الى أزمات اجتماعية خطيرة ويبقى الحال كذلك حتى اليوم الذى يستطيع فيه المجتمع - وقد خنقه غلافه الرأسمالى - التخلص من نظامه القائم وتؤدى هذه العملية القاسية الى سلسلة من النضال الذى قد يبلغ حد العنف . . . ولكنه نضال لا يد منه .

والصفة « الفردية » لتملك وسائل الانتاج يمثلها الرأسماليون ، أما الصفة « الاجتماعية » للانتاج فيمثالها العمال . ويتبلور التناقض بين الانتاج الاجتماعى والملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى شكل تناقض طبقي فيقف الرأسماليون ضد العمال . . . وهذا هو الشكل الحديث للنضال الطبقي .

تطور الرأسمالية..

كانت الرأسمالية قد بدأت عام ١٨٤٨ حينما ظهر « البيان الشيوعي » تسيطر على الأوضاع الاقتصادية السائدة ولكن هذه الرأسمالية كانت Individualiste. وحررة Liberal ، فردية لان المؤسسة الانتاجية كان يملكها رأسمالي واحد ويقوم هو بشئون ادارتها وحده لانها كانت لا تعرف غير قانون واحد : قانون التنافس ولا تسمح بأى تدخل من جانب الدولة وكان شعارها هو : دعه يعمل ٠٠ دعه يمر ٠٠

وقد أدى قانون التنافس هذا الذى لم تقبل الرأسمالية الناشئة المتطورة غيره والذى أشاد بفضائله جميع رجال الاقتصاد فى القرن الماضى الى التكتل والتركيز كما أشرنا فى الفقرة السابقة فمبدأ « دعه يعمل ٠٠٠ دعه يمر ٠٠٠ » هو فى الواقع مبدأ أو قانون الغاب . فالأقوياء الأذكيا يقضون على الضعفاء والخاملين . وقد تحقق التركيز فى البداية بدون أن يختفى الشكل الفردى للمؤسسة الرأسمالية ، فقد حل صاحب العمل القوي بموارده المالية محل المنتج الصغير ٠٠٠ وهذا هو عهد «ملوك الصناعة » .

وإزدادت حركة التكتل والتركز حدة فيما بمرسد بازدياد درجة التنافس فقد تضخم حجم المؤسسات وأصبحت وسائل الانتاج بفضل تقدم الفنون التكنولوجية ، ذات تكلفة باهظة كما أصبحت رهوس الاموال المستثمرة من الضخامة بحيث لا يمكن أن تتحملها امكانيات الرأسمالى الفرد . ولهذا أصبح تعاون عدد معين من الرأسماليين ضروريا . وهكذا حل المشروع الضخم - (ثمة تعاون أكثر من رأسمالى واحد) - محل المؤسسة الرأسمالية الفردية . ولكن هذا التعاون لم يكن من ذلك النمط الذى دعا اليه « لوى بلان » وغيره من الاشتراكيين السابقين على ماركس أى هؤلاء الذين ظهروا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ولكنه تعاون بين الرأسماليين ٠٠٠ انه عهد الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة ٠٠٠ الخ ٠٠٠

وتتمتع هذه الشركات بميزة كبرى بالنسبة للمؤسسات الفردية : طهى تستطيع أن تعبئ الادخارات بطرحها الأسهم والسندات فى الاسواق . وراحت هذه الشركات بفضل هذه الميزة تتسع وتنتشر بسرعة مذهلة حتى استطاعت ان تسيطر فى بداية القرن العشرين على الانتاج الرأسمالى كله .

وأصبح قانون التنافس الذى كان يسرى فى مستهل القرن التاسع عشر على ملايين من اصحاب العمل لا يسرى الآن الا على عشرات الآلاف

من الشركات الضخمة . وأصبح الاتفاق للتضاء على التنافس - الذى كان مستحيلا تحقيقه حينما كان الملايين من أصحاب العمل يتنازعون السوق - ممكنا بعد أن سيطر عدد محدود من الشركات الكبرى على السوق . وهكذا شاهد قرننا الحالى ازدهار «الترست» و «الكارتل» وغيرها من «الاتحادات» الرأسمالية التى تهدف الى احتكار السوق الوطنية أولا ، ثم السوق العالمية بعد ذلك (١) .

وقد اختلفى الشكل «الفردى» للرأسمالية بظهور الشركات ، ذلك الشكل الذى حاولت أن «تخلده» الثورة الفرنسية ، وكذلك اختلفى الطابع «الحر» للرأسمالية بظهور «الترست» و «الكارتل» وغيرها من التنظيمات الاحتكارية التى حلت محل مبدأ «دعه يعمل . . دعه يمر . .» وهكذا غير التطور من معالم الرأسمالية ، وكان جوهر هذا التطور هو الانتقال من مرحلة الملكية الفردية لوسائل الانتاج الى مرحلة الملكية اجماعية لهذه الوسائل ، وهذه الملكية تيسر بالطبع ملكية المجتمع بأكمله ، بل هى ملكية جماعية محدودة من الرأسماليين ورجال المال . ولكن هناك حقيقة واقعة لا شك فيها هى: ظهور الطابع «الجماعى» للملكية ووسائل الانتاج . . ذلك الطابع الذى خلقته الرأسمالية نفسها .

لقد اختلفت معالم الرأسمالية الاصلية تماما عند بلوغها مرحلة الشركات المساهمة والفرق بينها الآن وبين ما كانت عليه عند نشأتها فرق شاسع من الناحيتين الكمية والنوعية . فرق كمى أولا لان الملكية

(١) ظهرت هذه الحركة فى معظم الدول الرأسمالية ولكنها بلغت الذروة فى كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من عام ١٨٨٠ . فالكارتل فى ألمانيا كانت تحدد كميات بيع الشركات الأعضاء وأسعارها والكميات المنتجة منها ولكنها كانت تترك لهذه الشركات هامشا كبيرا من الحرية فى ميدان الادارة الفنية . وقد عملت «الترست» فى الولايات المتحدة الى ربط النشاط الصناعى بدنيا المال ويمكننا أن نحدد هيكل القطاع الصناعى بعد ظهور هذه التنظيمات الجديدة على الوجه التالى :

(أ) ارتباط قطاع الصناعة بالبنوك : فقد ساهمت هذه الأخيرة فى المؤسسات الصناعية بهدف السيطرة عليها و . . ابتلاعها . واتخذ البحث عن الربح النقدي طابعا مجردا جامدا . لقد كانت فكرة الانتاج فى قطاع الصناعة فى بداية القرن التاسع عشر تحتل المكان الاول . أما اليوم فإن البحث عن الربح يتفق مع تحديد الانتاج اذا كان ذلك ضروريا للمحافظة على مستوى الأسعار أو حتى لرفع هذا المستوى .

(ب) ارتباط قطاع الصناعة بالسلطات العامة : فالمؤسسات الضخمة والتنظيمات الاحتكارية يهملها أن «تضغط» على السلطات العامة للحصول على الحماية الممركية أو الإعانات المالية أو الأسسواق المربحة . . الخ . . وهى تستخدم - لهذا الغرض - أكثر من وسيلة تبدأ بمجرد الطلب الشرعى وتنتهى بالرشوة واستغلال الأحزاب والصحافة . . (المترجم) .

الفردية أصبحت أكثر ضخامة وأعلى تركيزاً . وفرق كفى لان هذه الملكية الخاصة لم تعد تتميز بالطابع « الفردى » بل اكتسبت الطابع « الجماعى » بعد ظهور الشركات المساهمة . ان الملكية مازالت خاصة بمعنى أن وسائل الانتاج مازالت حكرًا على عدد من الافراد دون الغالبية العظمى ولكنها لم تعد « فردية » بمعنى انها لم تعد حكرًا على شخص واحد فقط .

ليس هناك شك في أن الطابع الجماعى للملكية الخاصة بعد تقدمها أكيداً بالنسبة للطابع الفردى وقد كان هذا التطور هو السبب في استغلال الكثير من الفروات وتحسين المستويات المعيشية لعدد غفير من الناس . ولهذا تعد كل سياسة تؤازر الاشكال القائمة للملكية الفردية والحد من تطور الشكل الجماعى للملكية الخاصة ، سياسة رجعية فالحشكل الجماعى للملكية الخاصة لا يمكن إلا أن يولد الملكية الجماعية بمعناها الدقيق ، وسوف نرى فيما بعد ان الملكية العامة قد مرت بالفعل بالشكل الجماعى للملكية الخاصة .

ويظهر الفرق النوعى بين الشكل الجماعى للملكية الخاصة والشكل الفردى لهذه الملكية في وظيفة الرأسمالى ، فهو في إطار الملكية الخاصة « صاحب العمل » . الرجل الذى يدير المؤسسة ويوجه سياستها أى أنه يمارس عملاً اقتصادياً وفنياً . والرأسمالى لا يمارس هذه الوظيفة في إطار الشكل الجماعى للملكية الخاصة : ان مجلس ادارة الشركة أو جمعية المساهمين تعهد بها لموظف معين مقابل أجر محدود . وتقلص وظيفة الرأسمالى في اقراض أمواله مقابل أرباح معينة أى أنه يصبح عاملاً طفيلياً في المجتمع يتقاضى « أتاوة » على الانتاج . سرهان ما تشكل عقبة في سبيل زيادة الانتاج ويعمد المجتمع على القضاء على هذه العقبة بطريقة مباشرة بواسطة الجهاز الضريبى وتحديد الارباح بطريقة غير مباشرة بواسطة مراقبة الأسعار أو تطبيق نظام التسعير الجبرى .

يؤدى الشكل الجماعى للملكية الخاصة - بصفة كونه اتحاداً بين عدد من الرأسماليين - الى ظهور تشريع خاص فتكتسب الشركة الشخصية المدنية أى أنه يجب تسجيلها كما يجب أن تملك عقداً تأسيسياً ولانحة تنظم نشاطها . الخ . . ولما كان في مقدورها طرح أسهمها أو سندات لها في السوق لتعبئة الادخارات حتى الصغيرة منها فقد أصبح من الضروري سن التشريعات الهادفة الى حماية المدخزين ومراقبة نشاط الشركات .

بدور الاشتراكية

أن الاشتراكية بالنسبة لنا ليست نظاما « صناعيا » نود أن نقرضه
على المجتمع بدل النظام القائم الذي لا ينكر ميوه أحد . أن الاشتراكية
هى شكل تاريخي للمجتمع يصبح ضروريا حينما يبلغ هذا المجتمع درجة
معينة من درجات النمو .

وهذا يعنى أن الاقتصاد الاشتراكي يجب أن يولد ويتطور داخل
النظام الرأسمالي نفسه بل يجب أيضا أن يبلغ درجة معينة من النضج
قبل أن يصبح الشكل الرئيسى للمجتمع . . أن بدور المجتمع الاشتراكي
توجد ولا شك فى المجتمع الرأسمالي . . ونحن نقول « بدور » الاشتراكية
لأنه من غير المعقول أن نجد داخل النظام الرأسمالي مجتمعا اشتراكيا
مصفرا . . بل نجد أشكالا وليدة للاقتصاد الاشتراكي . .

أن تطور الرأسمالية يوضح ويحسم هذه الأشكال المنتظرة التى
تميز بالصفات الأساسية التالية :

- ١ - الإنتاج أصبح ذا صبغة اجتماعية .
- ٢ - ملكية وسائل الإنتاج لم تعد « فردية » بل « جماعية » .
- ٣ - وظيفة الرأسمالى الفنية والاقتصادية يقوم بها موظف أجير
- ٤ - الإنتاج والتوزيع تضطلع بهما المؤسسات الاحتكارية .

وهذه المظاهر الأربعة تعد أشكالا متطورة للاقتصاد الاشتراكي .
فالإنتاج فى الاقتصاد الاشتراكي يتصف بالصبغة الاجتماعية الحاصصة
وهذا الطابع « الاجتماعى » للإنتاج أصبح اليوم ظاهرة شبه عامة .
ووسائل الانتاج فى المجتمع الاشتراكي ملك خاص للمجتمع بأسره .
ولما كانت الرأسمالية قد انتهت اليوم الى نظام الشركات المساهمة فقد
بلغ المجتمع العامل الرئيسى للاشتراكية فى بداية تطورها أى الشكل
الجماعى للملكية . . أن هذا الشكل ما زال محدودا ولكنه فى سبيله الى
الاتساع . فحينها يمتلك وسائل الإنتاج مائة ، أو ألف ، أو عشرة آلاف
مساهم أو جميع أفراد المجتمع فإن ذلك يعنى أن الملكية أصبحت ذات طابع
جماعى وأن الفرق بين ملكية شركات المساهمة والملكية والاشتراكية هو
فرق عددي أو كمى

ويمكننا أن نكرر القول نفسه بالنسبة لإدارة المؤسسات . فالوظائف
القيادية تحت نظام الشركات المساهمة يضطلع بها الاجراء تماما كما هو
الحال تحت النظام الاشتراكي . وهنا كذلك نجد الفرق بين الوضعين

عدديا أو كميًا • إن المساهمين هم الذين يعينون المديرين داخل هذه الشركات المساهمة على حين يمين هؤلاء المدبرون في إطار النظام الاشتراكي بواسطة المجتمع كله •

والاقتصاد الاشتراكي اقتصاد « منظم » أي أن الانتاج تجوده الحاجات ويتم التوزيع تبعاً لهذه الحاجات نفسها وتنظيم الانتاج والتوزيع بواسطة الاحتكارات هو نواة للتنظيم الاشتراكي • للاحتكارات تنظم الانتاج تبعاً لامكانيات السوق وكذلك عمليات التوزيع تنظم تبعاً لحالة الاسواق • وغنى عن البيان أن الرأسمالية الاحتكارية لا تأخذ في الاعتبار غير حاجات فئة معينة من المستهلكين ••• هؤلاء الذين يملكون القوة الشرائية الكافية بعكس الاشتراكية التي تهدف الى اشباع حاجات افراد المجتمع جميعاً ولكن هناك حقيقة واقعة هي أن الانتاج والتوزيع يخضعان « لتنظيم » معين وأنه يكفي ابدال هذا التنظيم الذي يخضع مصالح أقلية من رجال المال ، بتنظيم يخضع مصالح المجتمع كله لنحصل على اقتصاد اشتراكي • وهنا كذلك نجد أنفسنا أمام بذرة من بلور الاشتراكية ••••

وخلاصة القول أن نواة الاشتراكية موجودة فعلاً داخل إطار النظام الرأسمالي وسنرى فيما يلي كيف أن هذه النواة بدأت تنمو وتتطور تحت نظام اقتصاد الدولة ••• L' Economie d' Etat

الجزء الثاني

العامل الإرادي

تدخل العامل الإنساني

يتكون المجتمع الرأسمالي ، كأي مجتمع آخر من هيكل اقتصادي هو في الواقع أساس هذا المجتمع المادي ، ومن هيكل سياسي هو الترجمة القانونية للهيكل الاقتصادي . وتوخيا للبساطة سنسمي الأول الهيكل الاقتصادي والثاني الهيكل القانوني .

ويتكون الهيكل الاقتصادي للمجتمع بطريقة عشوائية . فهو نتيجة لصراع الافراد لكي يحصلوا على ثروات الطبيعة اللازمة لحياتهم ولهذا يتطور الهيكل الاقتصادي ويتغير بعيدا عن ارادة الافراد نتيجة لتقدم فنون وسائل الانتاج .

وعلى العكس فإن الهيكل القانوني للمجتمع الذي هو التمثيل النظري للهيكل الاقتصادي يعد من عمل الافراد ولا يمكن تغييره الا بتدخلهم . وقد تطور الهيكل الاقتصادي للرأسمالية وتغير حتى انه كونه بعض الاشكال الاشتراكية للانتاج ولكن هيكلها القانوني لم تصبه التفسيرات نفسها مما أدى الى حدوث هوة بين الهيكلين وهذه الهوة هي السبب في عدم الاستقرار الدائم الذي تعيش فيه الرأسمالية منذ الحرب العالمية الاولى . ولا بد ان يزداد عدم الاستقرار هذا حدة بمرور الايام ويلقى بالمجتمع كله في لجة الفوضى ما دام الهيكل القانوني يتعارض مع الهيكل الاقتصادي المنظور .

ولكن تغيير الهيكل القانوني للمجتمع الرأسمالي يحتم تدخل الافراد ولكن أي أفراد ؟ ليس جميع الافراد قاطبة بل هؤلاء الذين تتفق وظيفتهم الاقتصادية مع الاشكال الاشتراكية للانتاج التي أوجدتها النظام الرأسمالي نفسه . وهؤلاء الافراد قد أوجدتهم الرأسمالية كما أوجدت أشكالا الانتاج الاشتراكية انهم الأجراء (١) ومن الممكن أن يتحد رجال آخرون ،

(١) يستخدم الباحثون ثلاثة الفاظ تعني نفس الطبقة : الأجراء - العمال - البروليتاريون وفي رأينا أن لفظ الأجير هو أقربهم الى الحقيقة فهو يعبر عن وظيفة اقتصادية محدودة تتميز تماما عن وظيفة الرأسمالي أو صاحب المهنة الحرفية أو مالك الاراضي الزراعية . أما لفظ العمال والبروليتاريين فأقل شمولاً ولا تعني غير عمال المصانع .

وقد يعترض البعض بأن لفظ الأجراء يشمل المدير والعاقل وغير المتخصص على حد سواء والمحافظ وعامل رصف الطرق . ومن المبدئي أن المدير والمحافظ لا يشعرا انهم يميل للقضاء على الهيكل القانوني للمجتمع وهذا اعتراض غير وجيه لأن هناك عمالا وبروليتاريين لا يريدون القضاء من أجل القضاء على الهيكل القانوني للرأسمالية . بل هناك من يضع =

ينضمون الى طبقات أخرى من طبقات المجتمع وحتى الى الطبقة الرأسمالية نفسها ، مع الطبقة العمالية ولكنهم حينئذ يتركزون أرض طبقتهم أى أنهم يتخلون عن مصالحهم الطبقيّة ليتبنوا مصالح الطبقة العاملة

ويكفى أن نستعرض مختلف طبقات المجتمع حتى نتيقن أن الطبقة العمالية وحدها هي المؤهلة تاريخياً لتحقيق التحول الاجتماعي المنتظر .

الطبقات الاجتماعية

يتكون المجتمع الرأسمالي البحت من طبقتين فقط هما : طبقة الرأسماليين وطبقة الاجراء . ولكن الرأسمالية البحتة لا وجود لها في المجتمعات الحديثة ولما كان التاريخ عبارة عن حركة دائمة فلا يمكن اعتبار أية حقبة تاريخية مماثلة لغيرها فهي دائماً خليط من الماضي والحاضر والمستقبل ونحن حينما نقول « مجتمع رأسمالي » فهذا يعني مجتمعا تكون فيه الرأسمالية هي الشكل الغالب للانتاج ولكن الى جانب الرأسمالية توجد أشكال أخرى من أشكال الانتاج ومن ثم بعض الطبقات التي هي من آثار الماضي : كملاك العقارات وأصحاب الحرف اليدوية والزراعي المستقلين .

وهكذا يتكون المجتمع الحديث من خمس طبقات مختلفة : الطبقة الرأسمالية ، طبقة الاجراء ، طبقة ملاك العقارات ، طبقة الزراعي المستقلين . وأخيرا طبقة المهن الحرة (١)

(١) ، (٢) الزراعي المستقلون وأصحاب المهن الحرة :

تعتبر هاتان الطبقتان من الطبقات « الوسيطة » أى أنها ليست من الطبقات الرأسمالية أو من الطبقات الاجرية بل هي تجمع بينهما . وهما دائماً مهددان نتيجة لتطور الرأسمالية ، فالتركز يلقي بافراطهما الى مرتبة الاجراء . ولهنذا فتميل هاتان الطبقتان الى مناهضة الرأسمالية ، ولكنها مناهضة ذات طابع رجعي لان هدفها الدفاع عن اشكال بدائية للانتاج .

= نفسه في خدمة المديرين (العمال الذين يقضون على حركة الاضراب) أو في خدمة المحافظين (رجال الشرطة) من أجل القضاء على حركة رفقائهم الذين ينتمون للطبقة نفسها . ان ما يهم هنا ليس موقف هذه الطائفتين أو تلك من الاجراء بل موقف هذه الطبقة كطبقة . وهذا الموقف في النهاية لا بد أن ينسجم مع الوظيفة الاقتصادية . ولهذا نفضل أن نستعمل هنا لفظ الاجراء . ونستعمل كذلك تجنباً للتكرار الممل تعبير (الطبقة العمالية » (المؤلفان) .

(١) يقصد المؤلفان بالزراعي المستقلين هؤلاء الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم أو بمعاونة أفراد أسرهم أما ملاك العقارات فيقصد بهم المؤلفان أصحاب الملكيات الكبيرة الذين يلجئون الى الأيدي العاملة لاستغلالها (المترجم)

لا يمكن اذن لافراد هذه الطبقات الاضطلاع بمهمة القضاء على الهيكل القانوني للمجتمع الرأسمالي ولكن يمكنهم أن يتحدوا مع الطبقة العمالية في نضالها ضد الرأسمالية وهم بذلك يتخلون عن مصالحهم « الحالية » من أجل مصالحهم « المستقبلية » ويتخلون عن وجهة نظرهم ليتبنوا وجهة نظر « البروليتاريا » .

(٣) طبقة الملاك العلاقات :

وهذه طبقة طفيلية. لم تعد تتفق مع أية وظيفة اقتصادية ودخل هذه الطبقة أى الربيع الزراعى هو نوع من الاتاوة التى تحصلها هذه الطبقة من دخل المجتمع ومصدر هذه الطبقة يتوقف على بقاء الملكية الفردية للأرض الزراعية . ومصالحها الطبقة هي في بقاء الملكية الفردية بأى ثمن وبهذا فهي طبقة رجعية مناهضة للاشتراكية . وتقف هذه الطبقة في النضال الترويضى القائم بين الطبقة العمالية والطبقة الرأسمالية الى جانب هذه الأخيرة دفاعا عن مبدأ الملكية الفردية . وتمثل هذه الطبقة في جميع بلدان العالم أشد أنواع الرجعية .

(٤) الطبقة البورجوازية :

لن نطيل الكلام عن هذه الطبقة التى يطلق عليها في العادة لفظ « البورجوازية » ولما كان الهيكل القانوني للرأسمالية يتفق ومصالحها تنجدها تدافع دائما عن هذا الهيكل ... وهو أمر طبيعي لأن القضاء على الهيكل القانوني للرأسمالية يعني القضاء على البورجوازية كطبقة . وهكذا فالطبقة البورجوازية هي العدو المباشر للاشتراكية كما أن النضال التاريخي في العصر الحديث هو النضال بين الطبقة البورجوازية والطبقة العمالية . وهذا النضال هو نضال طبقي ... ونضال حاسم لأن على نتيجته يتوقف مصير المجتمع المعاصر .

(٥) الطبقة العمالية :

تعتبر هذه الطبقة ثمرة مباشرة للرأسمالية . فكلما ازداد نمو الرأسمالية ازداد كذلك عدد الاجراء . وقد رأينا فيما سبق أن بظهور الشركات المساهمة أصبحت الوظائف القيادية للمؤسسات الجماعية نفسها حكرا على الاجراء .

ولما كان الاجير ليس بمالك لوسائل الانتاج فإن اخفاء الملكية الفردية لا يتعارض مع مصالح الاجراء الطبقة ... بل على العكس أنه يدعم هذه المصالح . فتأميم وسائل الانتاج يعنى أن غائص القيمة سيثول الى المجتمع كله لا الى عدد محدود من الملاك وهكذا يعتبر القضاء على الهيكل القانوني للرأسمالية مطابقا لمصالح الطبقة العمالية بل هناك ما هو أكثر من ذلك : فحينما تصل الرأسمالية الى مرحلة معينة من مراحل نموها تصبح عقبة لتطور قوى الانتاج ... ويصبح القضاء على الهيكل القانوني للرأسمالية ضرورة حيوية بالنسبة للطبقة العمالية التى تتوقف رفاهيتها على تنمية وسائل الانتاج هذه .

والطبقة العمالية هي طبقة المستقبل • وفي الطبقة الوحيدة التي ازداد عددها ازديادا كبيرا في جميع بلدان العالم وتطور هذه الطبقة حينما تحل ملكية الدولة محل الملكية الخاصة على حين تنزوي جميع الطبقات الأخرى في المجالات الاقتصادية الثانوية في انتظار اختفائها تماما • وبانتشار ملكية الدولة (وهو كما سنبين فيما بعد اتجاه التطور الحديث) كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي وفي عدد كبير من الصناعات بدول أوروبا الغربية لن يبقى في المجتمع غير الاجراء ••

وهكذا تبدو الطبقة العمالية هي الطبقة الفائزة تاريخيا والتي يقع على عاتقها مهمة القضاء على الهيكل القانوني للمجتمع الرأسمالي • « ان معرفة الهدف الوقتي لهذا العامل أو ذلك أو حتى بطبقة البروليتاريا ككل لانهم •• ان المهم هو معرفة جوهر هذه البروليتاريا وماذا يجب ان تقوم به تاريخيا تمشيا مع هذا الجوهر ••• ان هدف البروليتاريا ودورها التاريخي قد حدد لها بطريقة واضحة ونهائية داخل اطار وجودها نفسه وفي جميع تنظيمات المجتمع البرجوازي الحالي » (١) ••

والطبقة العمالية تعد طبقة ثورية تاريخيا •• ونحن نقول تاريخيا لان مصالحها كطبقة تتفق مع تطور قوى الانتاج ولكن الاجراء كأشخاص أو حتى كمجموعات مهنية يمكن أن يكونوا رجعيين ولكي يصبحوا ثوريين يجب أن يتخطوا مرحلة التنظيم المهني وينظموا أنفسهم ، كطبقة ، داخل « حزب طبقي » متركين تمام الادراك أهمية الدور التاريخي لطبقته •

وبقي علينا الآن أن نرى ما اذا كانت الطبقة العمالية قد تطورت بالفعل في هذا الاتجاه أم لا •

الحركة الأدبـية

لقد اشرنا في الجزء الاول من هذا الكتاب الى أن قيمة السلعة تنقسم الى جزأين جزء يمثل العمل « الماضي » (المواد الأولية - استهلاك العدد والالات والمباني) والجزء الآخر يمثل العمل « المضاف » Houail Aiouté • اى العمل الذى يحول المادة الأولية الى سلعة تامة الصنع وقد اشرنا كذلك الى أن هذا الجزء من القيمة الذى يمثل العمل المضاف ينقسم بدوره الى جزأين الجزء الاول يمثل الاجور والثاني فائض القيمة الذى يتحول الى الرأسمالى • ولهذا فإن أى ارتفاع فى مستوى الاجور يقلل من فائض القيمة والعكس صحيح •

(١) يستخدم ماركس في « أعماله الفلسفية » لفظ بروليتارى ولكنه يستخدم كذلك لفظ الاجير كمترادف للفظ الاول وقد كان لفظ « بروليتارى » يعنى « الاجير » فى كتابات القرن التاسع عشر • (المؤلفان)

القوى الاجتماعية المتصاعدة :

ان حجم هذين الجزأين - الأجور وغاقي القيمة - يتحدد بواسطة علاقات القوى القائمة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية . ومطالب العمال التي تهدف الى زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل ليس لها نتيجة أخرى غير مشاركة الرأسمالي في قيمة العمل المضاف . ولكن الانتاج الرأسمالي لا يمكن أن يستمر الا اذا حقق ربحا وهو يتوقف على هذا الربح أو تلاشيهِ .

وتصطدم الحركة العمالية الهادفة الى تحسين مستويات الحياة ومن ثم ضغط فائض القيمة بعقبة لا يمكن تخطيها هي ضرورة تحقيق الربح في اطار النظام الرأسمالي . وهذا يعني بمباراة أخرى ان ارتفاع مستوى المعيشة الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية لا يمكن أن يتعدى درجة معينة . وتفاوت هذه الدرجة من دولة الى أخرى ولكن تخطيها يعني القضاء على أساس النظام الرأسمالي . وهذا يعني أن النضال العمالي الذي يقتصر على المطالب العاجلة ينتهي به الامر الى الدوران في حلقة مفرغة . فيمكن لعمال صناعة بعينها أن يصلوا الى تحسين أحوالهم المعيشية ولكن هذا يتحقق بفضل الانانية المهنية الرجعية التي تعود على أصحابها بالنفع ولكنها تضر ببقية المجتمع العمالي . ويؤدي ذلك الى عدم توازن اقتصادي يجعل بائمة الرأسمالية ، لأن البطالة ستلغى الميزات التي حصل عليها البيض . وتستطيع الطبقة العمالية في بلد ما الارتقاء بمستواها المعيشي عن طريق الانانية الوطنية الرجعية لأنها لن تصل الى ذلك الا على حساب عمال الدول الأخرى ولن يكون هذا الكسب الا كسبا محدودا . وعابرا . فيازدياد الانانية الوطنية تزداد أزمة المجتمع الرأسمالي لان الاشجواذ على السوق العالمية يصبح ضرورة عاجلة بالنسبة لكل دولة على حدة فالحرب التي لا بد أن تنشب نتيجة لهذه الاوضاع ستبتلع بدورها الميزات التي جناها البيض (١)

النضال العمالي :

وهكذا فالطبقة العمالية على الرغم من جميع جهودنا لن تستطيع ان تتجاوز حدا معيشيا معيناً مادامت مخلفة داخل اطار التنظيمات الرأسمالية، خلا بد أن يظهر قانون « ايران Loi d'airain » للأجور (٢) من جديد ، وهو لن يختفى في هذه المرة الا باختفاء الرأسمالية نفسها .

(١) لقد أصبحت الانانية الوطنية اليوم ظاهرة عامة وغير دأبل على ذلك هو موقف النقابات العمالية من الهجرة وهو ما أسماه ج . باريتو « بحماية الابدن » العاملة ولكن انتشار الانانية الوطنية لا بد وأن يدفع المجتمع الدولي الى الحرب (المؤلفان)

(٢) يعني هذا القانون أن هناك اتجاها الى انخفاض مستوى الأجور الى حد أدنى لا يكفل للعامل غير مطالب الحياة الأساسية والتي بدونها لا يستطيع أن يعيش وأن ينتج ويتحقق ذلك الاتجاه نتيجة زيادة عرض قوة العمل عن الطلب عليها . (المترجم)

وتدفع هذه الاستحالة التي تجابه الطبقة العمالية في نضالها لتحسين وسائل عيشها العمال الى مناهضة النظام الرأسمالى نفسه فنراهم يفسقون الى مطالبهم العاجلة (رفع مستوى الاجور ، وخفض ساعات العمل) مطالب ذات صبغة قانونية (ادارة عمالية لعمليات الانتاج - تأميم المؤسسات الخاصة) ترمى الى تغيير الهيكل القانونى للمجتمع . وتتحول لحركة العمالية (الشكل غير الواعى للنضال الطبقي) الى حركة اشتراكية (أى الى الشكل الواعى لهذا النضال)^١ . ويزداد هذا التحول سرعة بفضل تدخل الدولة التي تحاول بوصفها وسيلة للسيطرة البرجوازية ، القضاء على النضال العمالى .

وينتهى الامر بالعمال الى ادراك أن الدولة تمثل قوة كبيرة يجب الاستيلاء عليها واستخدامها لتحطيم الهيكل القانونى للمجتمع الرأسمالى .

ويصبح التنظيم المهنى غير كاف وتظهر ضرورة التنظيم السياسى أى تكوين حزب سياسى يمثل الطبقة العاملة . وينتهى الامر بهذه الطبقة على الرغم من التردد والنكسات واختلاف الرأى الى تنظيم صفوفها داخل اطار حزب سياسى . وقد ظهرت الاحزاب الاشتراكية أو العمالية فى جميع الدول الرأسمالية وحتى فى غياب هذه الاحزاب نجد النقابات نفسها هي التي تعمل على ايجادها كما هو الحال فى بريطانيا . أو تتدخل مباشرة فى الحياة السياسية كما يحدث فى الولايات المتحدة الامريكية .

الاشتراكية :

ان الاشتراكية كمذهب ، وكنظرية ، ليست ألا تحليلا وتفسيرا للرأسمالية . . . تحليلا وتفسيرا لنموها وتطورها والمتناقضات التي تسودها والتي تعمل على تغيير أسسها . . . تحليلا وتفسيرا لاشكال الانتاج الجماعية التي تظهر داخل النظام الرأسمالى نفسه . . . وللنضال العمالى أو الشكل غير الواعى للنضال الطبقي . . . وللدور التاريخى الذى تقوم به الطبقة العمالية . . .

وقد دفع هذا التحليل بعدد من الرجال . . . من المفكرين . . . الذين ينتمون الى مختلف طبقات المجتمع الى التنبيد بالمظالم الاجتماعية التي تراها الرأسمالية . . . والاستغلال الذى يقاسى منه العمال على أيدي أصحاب العمل . وراح هؤلاء المفكرون يبحثون عن حلول للقضاء على هذا الاستغلال وتلك المظالم الاجتماعية . وقد وجدوا هذه الحلول فى الملكية الجماعية لموسائل الانتاج وهكذا ظهر اسم . . . الاشتراكية . .

الحركة العمالية :

والاشتراكية كمذهب ، وكنظرية هي ثمرة لعمل فكري . . . ولكن لكي تصبح النظرية واقعية ولكي تخرج الاشتراكية من ميدان المضاربات الفكرية كان يجب أن تصبح « ضمير » القوة الوحيدة القادرة على تحقيقها وقد ظهرت هذه القوة بوضوح تام خلال القرن التاسع عشر بظهور الحركة

العمالية التي اتضح لها سريعا ضرورة تغيير أجس المجتمع ... وقد شرح لها المذهب الاشتراكي دقائق هذا التغيير وهكذا تم الامتزاج بين المفكرين الاشتراكيين والحركة العمالية ... وتبلورت « الحركة الاشتراكية » من عملية المزج هذه ، تلك الحركة التي تمثل الشكل الواعي للنضال الطبقي .

لقد خلقت الرأسمالية الشروط الفنية للاشتراكية ولكنها لم تخلق غيرها ... فأصحاب رموس الاموال لا يقضون على بعضهم البعض ... ولكن تصبغ الاشتراكية حقيقة واقعة يجب القضاء على الهيكل القانوني للمجتمع الرأسمالي الامر الذي لا يمكن أن يتم الا بتدخل العامل الارادي ... أي تدخل العامل الانساني .. وهذا العامل الارادي هو الحركة الاشتراكية .

الجزء الثالث

فترة الانتقال

الفصل الأول

الانطار الجغرافى والقانونى

لقد درسنا حتى الآن تطور الرأسمالية دون أن نأخذ فى الحسبان الانطار الجغرافى الذى تم فيه هذا النمو غير السنين . وكان لا بد أن نتبع هذا النمط فى التحليل لكى نفهم جيدا كيفية تطور المجتمع الرأسمالى وتحوله الى مجتمع اشتراكى . وعلينا الآن أن ندخل المجتمع الرأسمالى فى اطاره الجغرافى ونرى تأثير هذا الانطار على تطور النظام موضوع البحث

(٠) الامة :

كانت الامة هى الانطار الجغرافى الذى تطور فى حدوده المجتمع الرأسمالى وتختلف الامم ، من حيث الحجم وعدد السكان ولهذه العناصر اهميتها فالامة الصغيرة كانت ولا شك لن تسمح للرأسمالية ببلوغ ما حققته بالفعل من نمو وتقدم . فظهور « فورڊ » فى بلجيكا بعد امرأ مستحيلا . وبالعكس اذا كانت الامة كبيرة للغاية فانها تصبح تربة خصبة لنمو الاشتراكية .

وظهور الامم يحدد فترة الانتقال التى تفصل المجتمع الاقطاعى والمجتمع الرأسمالى فالرأسمالية ، وخاصة فى شكلها التجارى ، بدأت نموها داخل المجتمع الاقطاعى . وقد أدى تطور الرأسمالية الى تركيز السكان فى المدن التى بدأت تنفصل وتستقل عن المجتمع الاقطاعى كما أدى تقدم فنون الانتاج الرأسمالية الى زيادة حدة تقسيم العمل . ونشأ من تقسيم العمل وتركز السكان داخل المدن رواج كبير فى المعاملات التجارية وتبادل السلع مما أدى بدوره الى ضرورة تمهيد الطرق وتنشيط حركة المواصلات ليس فقط بين المدن بعضها وبعض بل كذلك بين المدن وما يجاورها من مقاطعات ريفية وبدأت تظهر ضرورة ايجاد لون من ألوان الادارة المشتركة المركزية وقد تحققت هذه الادارة بالفعل بعد حروب داخلية عانت منها معظم الامم بظهور نظام الملكية المطلق .

وكان ظهور الاقتصاد الرأسمالى هو العامل الرئيسى فى تكوين الامة التى كانت ضرورية لتطور ونمو هذا النظام الاقتصادى . وأصبحت الامة بعد اكتمال عناصرها اطارا موافيا لازدهار الانتاج الرأسمالى . وهكذا بلغت الرأسمالية درجة نضوجها التام داخل « القالب » الوطنى ولكنها كما سنرى فيما بعد غير قادرة على الخروج من هذا القالب أو تعدى هذا

الاطار حتى ان الامة التي كانت مهدا للرأسمالية ستكون في النهاية قبرا لها .

وراحت الرأسمالية داخل الاطار الوطني وبعد تخلصها من جميع شوائب الماضي تخطو الى الامام بخطوات الجابرة . وتعد ألمانيا حين مثل على نجاح الرأسمالية السريع المذهل : لقد أصبحت هذه الامة التي لم تكتمل شخصيتها تماما الا عام ١٨٧٠ من اكبر القوى الرأسمالية في العالم في الفترة التي سبقت مباشرة الحرب العالمية الاولى .

(٥٠) الاقتصاد القومي :

لقد رأينا ان التطور الرأسمالي يؤدي الى التكتل والاحتكارات. وتتلور هذه الظاهرة أساسا داخل الاطار القومي . ويختفي التنافس أو تقل حدته بظهور التنظيمات الاحتكارية مما يسمح لعدد محدود من الرأسماليين بسيادة السوق والسيطرة عليها . ولكن أحد الشروط الجوهرية لنجاح الاحتكارات هو عدم غمر السوق الداخلية بإنتاج الدول الأخرى وهكذا تعتمد الرأسمالية في الوقت الذي تقضي فيه على التنافس في السوق الداخلية الى حماية نفسها من التنافس الخارجي أي تدافس رجال المال والأعمال في الدول الأخرى ولما كانت هذه الضرورة تعد حيوية بالنسبة لرأسمالية كل دولة على حدة فإن مبدأ الحماية الجمركية يصبح هو القاعدة العامة والحماية التي تنبثق من هذه السياسات تتصف بصفة الرجعية الشديدة لأن هدفها ليس حماية الصناعات الناشئة بل حماية التنظيمات الاحتكارية التي تضر أشد الضرر بالمجتمع كله .

والرأسمالية في كل دولة ليست فقط في حاجة الى الدفاع عن نفسها بل عليها كذلك أن تلجأ الى الهجوم . فتقسيم العمل الذي أصبح الآن دوليا يجعل كل دولة تعتمد على الدول المنتجة للمواد الأولية وعلى السوق العالمية ، أي جعل الدول الرأسمالية كلها تعتمد بعضها على بعض . وأصبحت كل رأسمالية مضطرة الى النضال للحصول على ما تحتاجه من مواد أولية وللسيطرة على الأسواق الضرورية لتصريف انتاجها . وقد تتج عن هذا النضال تدفوس حاد قاتل بين النظم الرأسمالية في الدول المختلفة .

والظاهرة المميزة لمصرنا هي أن الأسواق الدولية تسيطر على السوق الوطنية وأن التنافس في السوق الدولية أصبح قانون المجتمع الحديث . ولكن لما كانت الرأسمالية تعتمد على الدولة لتجابه التنافس في الأسواق الدولية ، فإن هذا التنافس يتحول الى تنافس بين الدول نفسها .

(٥١) التوسع الرأسمالي

ولا تكاد تسيطر الرأسمالية على الامة حتى تتجه بانظارها الى الخارج وتحاول غزو العالم معتمدة على « قلمتها » الوطنية التي تسخرها لتنفيد مآربها ويفرض هذا التوسع نفسه على الأنظمة الرأسمالية في جميع

البلدان ويخلق لونا من ألوان التنافس بين الأمم وخاصة بين الدول الكبرى ولا تظهر حدة هذا التنافس أو التسابق على حقيقتها طالما توجد في العالم أقاليم مختلفة لم يتسرب إليها بعد الإنتاج الرأسمالي ... وتعبد الرأسمالية إلى غزو هذه الأقاليم لأنها تجد فيها متنفسا لتوسعها وتصريف منتجاتها ولكن يعود التنافس بين الدول الرأسمالية إلى الظهور حينما يوصد هذا الباب - سواء حينما تصبح هذه الأقاليم مستعمرات مغلفة لا يتسرب إليها غير نفوذ المستعمر وحده أو حينما تزدهر فيها الصناعات المختلفة - بل يتحول إلى نزاع غير مقنع للسيطرة على السوق الدولية .

وبازدياد حدة هذا النزاع يزداد ضغط الرأسمالية على الدولة من أجل تسخيرها للدفاع عن مصالحها وينتهي التنافس بين الرأسماليين من أجل سيادة السوق الدولية إلى تنافس بين الدول نفسها . وتبدأ التنظيمات الاحتكارية التي ظهرت داخل الدول تتكون على الصعيد الدولي .

ويصبح الإطار القومي الذي كان تربة الرأسمالية الخصبة لا يتسع لقوى الإنتاج الهائلة التي تطور إليها النظام القائم ... ونتجبه الرأسمالية إلى السبوق الدولية ... متخذة من الدولة نقطة انطلاق لتوسعها وهذا هو السبب في أن الرأسمالية تؤدي بطبيعتها إلى ... الاستعمار

الاستعمار

(*) الأطار القانوني :

الامة هي الأطار الجغرافي الذي نمت فيه الرأسمالية التي تمكنت في النهاية من سيادة الامة واستغلالها لغزو الأسواق الدولية . ولكن الامة ليست فقط أطارا جغرافيا بل كذلك أطارا قانونيا أي مجموعة من التنظيمات تتجسد في « الدولة » لهذا يجب أن نعرف ماذا تمثل الدولة . الدور الذي تؤديه في تطور المجتمع الرأسمالي .

الدولة هي التعبير القانوني للامة - وهذا يعني أن شكل وطبيعة الدولة يتوقفان على الهيكل الاقتصادي وعلاقات القوى بين مختلف طبقات الامة . ولما كان هذا الهيكل وتلك العلاقات تمثل درجات تطور مختلفة ومتفاوتة فإن الدولة بدورها يمكن أن يتغير شكلها وطبيعتها بتغير المصور والبلاد والدولة الملكية ذات السلطات الشخصية يسودها كقاعدة عامة ، هيكل اقتصادي وسبب بين الاقطاعية من ناحية والرأسمالية من ناحية أخرى أما الدولة الملكية أو الجمهورية ذات السلطات النيابية فيسودها هيكل اقتصادي رأسمالي .

ولما كانت الدولة هي التعبير عن علاقات القوى بين مختلف طبقات الامة فإنها تصبح بالضرورة المدافعة عن مصالح الطبقة المتحكمة أي الطبقة التي تحتكر النفوذ الاقتصادي في المجتمع والدولة في المجتمع الرأسمالي.

تدافع عن مصالح الطبقة الرأسمالية . والحقيقة أن الدولة تعد دائما أداة قمع في يد الطبقة الحاكمة حينما توجد بالفعل هذه الطبقة ، الأمر الذى لا يتحقق فى جميع الحالات ولكن لا يجب اخذ هذا التعريف على علته واعتباره حقيقة مطلقة ، لأن الطبقة الرأسمالية حتى اذا صرفنا النظر عن عدم تجانسها تخضع لضغط الطبقات الاخرى وتضطر فى كثير من الأحوال الى اخذ مصالح هذه الطبقات فى الحسبان بل وأن تتركها جزءا من السلطة ..

كما يجب ألا ننسى من ناحية أخرى ، أن الهيكل الاقتصادى للمجتمع يتغير باستمرار ضد ارادة الافراد نتيجة لتقدم فنون وسائل الانتاج مما يؤدى بدوره الى تغير فى ميزان القوى بين مختلف طبقات المجتمع ، الأمر الذى ينعكس فى النهاية على الدولة نفسها فتحن اذا قارنا مثلا الدولة فى مستهل القرن التاسع عشر وهذه الدولة نفسها فى مستهل القرن العشرين وجدنا الفرق الآتى : كانت الدولة فى بداية القرن التاسع عشر فى ايدى الملاك الزراعيين على حين كانت الطبقة البورجوازية تقف موقف المعارضة ، أما فى بداية القرن العشرين فقد انتقلت الدولة الى الطبقة البورجوازية وبدأت الطبقة العاملة تقف موقف المعارضة وسنرى فيما بعد أن الهيكل الاقتصادى وميزان القوى بين مختلف طبقات المجتمع قد أصابهما تغير جديد منذ الحرب العالمية الاولى وقد تحملت الدولة نتائج هذا التحول .

(٥) تدخل الدولة

كانت الرأسمالية فى البداية كما سبق وأشرنا فردية لا تعترف غير قانون واحد هو قانون التنافس وكانت لا تقبل أية تنظيمات وخاصة التنظيمات الحكومية لأن شعارها الوحيد كان : دعه يعمل ... دعه يمر .. ولكن سرعان ما أدى التنافس الحر الى التكتل والاحتكارات مما أدى بدوره الى ضرورة ظهور التنظيمات . وكانت هذه التنظيمات فى بدايتها تنظيمات خاصة منبثقة من النقابات المهنية والكارتل والترست - ثم تحولت شيئا فشيئا فأصبحت تصدر عن الدولة . وقد ازداد عدد التنظيمات العامة ، أى تدخل الدولة ، بنمو وسائل الانتاج وحينما بلغت هذه الوسائل درجة الضخامة أصبحت مرافق عامة لحاجة المجتمع إليها وعم مقدرة التخلي عنها . فأى توقف فى الانتاج يصبح كارثة حقيقية للامة جمعاء وأصبح من المستحيل ترك الافراد يتصرفون كما يحلو لهم بوسائل الانتاج هذه ، وأضحى التنظيم الحكومى ضروريا وبدأت الدولة تتدخل لحد من حقوق الملاك . وهذا ما حدث بصيغة عامة وفى جميع الدول تقريبا بالنسبة للسكك الحديدية ووسائل المواصلات عامة .. ومرافق الماء والغاز والكهرباء والبريد ... الخ ..

والتسعت قاعدة التنظيمات الحكومية بظهور الشركات المساهمة وطرح الاسهم والسندات فى الأسواق وتقدم وسائل الائتمان وراحت تتغلغل فى جميع الأنشطة الانتاجية .

كما أدى نمو الحركة العمالية وتكوين المنظمات النقابية الكبرى

الى تنظيم شئون العمل وتحديد مستويات الاجور * وبدأت التنظيمات في هذا الميدان * كذلك بين أصحاب العمل والعمال ولكن تضمخ عدد الأيدي العاملة أدى الى جعلها حكومية أى ظهور التشريعات الاجتماعية التي شملت جميع العلاقات بين العمال وأصحاب العمل *

وهكذا فتمو الرأسمالية وتطورها وبلوغها مستوى الضخامة يحتم ظهور التنظيم العام أى تدخل الدولة *

والدولة كذلك هي التي تتدخل لحماية الاحتكارات الوطنية ضد التنافس الخارجى وللمساعدة الرأسمالية فى السيطرة على السوق الدولية وهكذا يتحول التنافس بين الرأسماليين فى السوق الدولية الى نزاع سياسى بين الدول ... نزاع ينتهى بالحرب ويهدف الى دعم الاحتكارات على المستوى العالمى *

وجود الأمة كإطار جغرافى وقانونى مستقل ، أى تقسيم العالم الى أهم مستقلة ذات سيادة ، يحول التنافس بين الرأسماليين فى السوق الدولية الى تعارض بين مختلف الأمم * وكما كان التنافس بالامس يدفع بالرأسمالى الى تطوير مؤسسته للقضاء على منافسيه قبل أن يقضوا هم عليه فان تعارض الأمم اليوم يضمها أمام الاختيار التالى : أن تقسوى الى درجة تمكنها من ابتلاع الدول الأخرى أو تترك نفسها لتبتلعها الدول المنافسة *

الفصل الثاني

اقتصاد الدولة

تنافس الدول :

كانت الامة ضرورية لنمو الرأسمالية ... بصفة كونها اطارا حطمت داخله جميع العقبات القطاعية واحتتمت داخله ضد أى غزو اقتصادى أو سياسى كان يمكن أن يشعل تقدمها وكانت الامة أخيرا ضرورية للرأسمالية كميدان مغلق ، لها عليه حق الاحتكار المطلق . وحينما بلغت الرأسمالية هذه المرحلة بدأت تعبى قوى الامة الاقتصادية والسياسية للسيطرة على السوق الدولية .

وقد تبلورت هذه الظاهرة فى جميع البلدان ولكن بدرجات متفاوتة ان منطق الرأسمالية هو التوسع المستمر لأنها لا يمكن أن تعيش بدونها ويكون هذا التوسع فى بادىء الأمر اقتصاديا بحثا ولكنه يتحول تدريجيا بسبب انتشاره بين جميع الدول ومحاولة كل منها سد الطريق أمام غيرها الى توسع سياسى . وتصبح الحرب هى الطريقة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف . وهكذا " تحل الرأسمالية فى طياتها الحرب كما تحل السحب القاتمة بذور العاصفة " . وتجد كل دولة نفسها منذ اللحظة التى تصبح الحرب فيها خطرا دائما يهدد الانسانية ، مضطرة الى الاستعداد لمواجهة أى نزاع مسلح . وتؤدى هذه الاوضاع الى تغيير الهيكل القانونى للمجتمع داخل كل دولة على حدة .

وقد قلت حدة التنافس بين الرأسماليين أو اختفت تماما على المستوى الوطنى بظهور التكتل والتنظيمات الاحتكارية ولكن التوسع الرأسمالى قذف بهذه التنظيمات الى المستوى الدولى . ولما كانت الرأسمالية فى كل بلد تعبى الامة كلها لمساندة نضالها فى السوق الدولية فان التنافس يصبح القانون الذى يسود العلاقات بين الأمم . وقد رأينا أن التنافس بين الرأسماليين يحتم على كل منهم تحسين وزيادة انتاجه والا قضى عليه كمنتج . وأصبحت هذه الضرورة اليوم تقع على عاتق الامة التى أصبحت مهددة بفقدان استقلالها وسيادتها اذ لم تتم جهازها الانتاجى بالمعدلات التى يزيد فيها الانتاج فى الدول الأخرى . وتؤدى ضرورة الاستعداد للحرب بدورها الى العمل على تنمية القوى الانتاجية المختلفة .

وظهرت هذه الضرورة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى فقد أصبحت للحرب الحديثة بفضل تقدم فنون التسليح حرب عدد وآلات ... حرب

عتاد ٠٠ أى أن القوة العسكرية للأمة باثت تعتمد على قوتها الاقتصادية
فى المقام الاول ومن ثم على درجه تقدم قواها الانتاجيه .

أن القانون الذى يسيطر اليوم على جميع الأمم التى تريد المحافظة
على سيادتها هو : زيادة معدلات الاستثمار وزيادة معدلات الانتاج لتبقى
قوية ولغى مقدمة غيرها من الأمم ٠٠

متناقضات جديدة :

يجب أن تكون الأمة قوية لتستطيع المحافظة على حريتها وسيادتها
ولكى تكون قوية يجب عليها دائماً أن تسعى انتاجياً ولا تتخلف أبداً عن
غيرها . ولكن زيادة الانتاج المستمرة تصطدم بالاستغلال الرأسمالى لقوى
الانتاج .

فالانتاج الرأسمالى يهدف أولاً وقبل كل شيء الى تحقيق الربح .
ومن المعروف أن معدل الربح يميل الى الهبوط نتيجة لنمو الانتاج السريع
ويؤدى هذا الاتجاه الى ظهور تناقض جديد داخل النظام الرأسمالى فهو
يحتج علينا الحد من زيادة الانتاج حتى تبقى الأسعار مرتفعة ومجزية .
وتعتبر الاحتكارات وسيلة فعالة لبلوغ هذا الغرض . وهذه الظاهرة
« الانكماشية » شائعة ومعروفة مما يعطينا من الاطالة بشأنها . ويكفى
أن نذكر القارىء هنا بعمليات اعدام السلع التى انتشرت قبل الحرب
العنلية الاخيرة والتى كان غرضها الوحيد هو المحافظة على مستوى الربح

وهكذا نجد أنفسنا أمام تناقض واضح : فعل الرأسمالية من جهة
أن تزيد الانتاج لتعاطف على السيادة الوطنية ، وعليها من جهة أخرى
الحد من هذا الانتاج للمحافظة على الربح الرأسمالى . هناك اذا تعارض
بين مصالح الرأسمالية ومصالح الأمة ٠٠ تعارض جنزى لا تقضى عليه
الحلول الوسطى : فبقاء الرأسمالية يعنى اضمحلال الأمة وانقضاء
عليها ٠٠٠ وهذا التنافس بين الرأسمالية والأمة يعنى أن الدور التاريخى
لنظام الرأسمالى قد انتهى ٠٠

وقد أظهرت الحرب العالمية الأولى التناقض بين الرأسمالية التى
يهدف الانتاج فى ظلها الى تحقيق أكبر قسط من الربح ، الأمة التى يكون
الانتاج فيها هادفاً الى إشباع الحاجيات الوطنية . وقد اضطرت الدولة وهى
التعبير القانونى للأمة ، لكى تتغلب على هذا التناقض ، بأن تتدخل
لتنظيم الانتاج والتوزيع بما يتفق وضرورات الحرب وقلت درجة هذا
التدخل بانتهاء سنى الحرب .

ولكن تقلص الرأسمالية ابتداء من عام ١٩٢٩ الى عام ٣٠ عقب
الازمة الاقتصادية الكبرى أدى الى خفض عام فى مستويات الانتاج .
واضطرت كل دولة الى التدخل لمواجهة هذا الشلل الخطير فى جهازها
الانتاجى . وكان التدخل فى البداية يرمى الى مساعدة الانتاج الرأسمالى
٠٠٠ فقد حاولت الدولة بالتوسع فى سياستها الانتاجية ادارة عجلة
الانتاج من جديد ، ولكنها اضطرت فى النهاية أمام مقتضيات المصلحة
العامة أن تحل محل الرأسمالية . وقد كان هذا التحول التدريجى أى

أخذ الدولة مكان الرأسمالية من أهم الظواهر التي ميزت عصرنا الحاضر
أن درجة هذه الظاهرة تختلف من بلد إلى آخر - فدور الدولة في ألمانيا
مثلا يفوق بكثير دورها في الولايات المتحدة الأمريكية - ولكنها ظاهرة
عامة دعمتها الحرب العالمية الثانية .

وقد أدى قيام الدولة بدور الرأسمالية إلى تغير في الهيكل القانوني
للمجتمع وخلف نظاما اقتصاديا « انتقاليا » يمكن أن نسميه باقتصاد
الدولة .

الفصل الثالث

طبيعة وميزات اقتصاد الدولة

(٥٠) نفوذ الدولة ..

راحت الدولة لكي تحافظ على سيادتها وتستبعد لمواجهة حرب تبهدد دائما بالانفجار تعمل جاهدة على مواجهة شلل جهازها الانتاجي والفوضي الاجتماعية التي تتمخض عنها الرأسمالية . وقد اضطرت أن تباشر بنفسها استغلال القوى الانتاجية لتقيم دعائم اقتصاد يهدف الى اشباع المجتمع بدل الاقتصاد الذي لا يرمي الا لتحقيق أكبر قسط ممكن من الزيد . وقد رأينا فيما سبق أن التعبير القانوني للامة هو الدولة ، ولذلك فقد وقع عليها العبء لتحل محل الرأسمالية فأدى هذا التحول الى تصدع الهيكل القانوني للمجتمع الرأسمالي .

ويظهر نفوذ الدولة بطريق غير مباشر في : تنظيم الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية وبطريق مباشر : بواسطة تأميم وسائل الانتاج .

وليس تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية بالأمر الجديد ولكن أهم ما يميز الماضي من الحاضر في هذا الميدان هو الطابع العام المستمر لهذا التدخل . ومعنى أو جوهر هذا التدخل على وجه الخصوص هو الذي يعمل على تصدع الهيكل القانوني للنظام الرأسمالي . فأساس هذا الهيكل أي حق الملكية ، بدأ ينهار منذ اللحظة التي جاء فيها التشريع الاجتماعي والاقتصادي والمالي ليحد من حقوق الرأسمالي . وقد راحت هذه التشريعات تنمو وتزدهر على الرغم من فترات التردد والتكسبات وكلما ازداد تقدم هذه التشريعات كلما فقد حق الملكية من معناه وجوهره حتى لقد أصبح مجرد تعبير قانوني أجوف . (١)

والملاحظات التالية التي أوردها « هنري ديوجيس » في كتابه « مراحل القانون » خير ما يؤيد الاتجاه الذي نشير اليه : « أن الاقتصاد الموجه في إيماننا هذه يكاد يقضي على كل معنى لحق الملكية ... فتدخل المشرع المعاصر قد ضغط الى درجة كبيرة مفهوم الملكية الخاصة .. ذلك

(١) ان التقليد القانوني يمكن أن يظل قائما على الرغم من اختفاء الحق الحقيقي وهذا مثال بسيط ولكنه كبير المفزي : ما زال مستاجر المبانى السكنية في حاجة الى تصريح من المالك لإدخال التليفون أو الغاز فأو الكهرباء في شقته ولكن ليس للمالك الحق في رفضه شيئا . التصريح (المؤلفان)

المفهوم الذي كان سائدا في فرنسا خلال القرن الماضي .. وقد ظهرت اتجاهات مماثلة في عصرنا الحاضر في جميع الدول المتقدمة بدرجات مختلفة وبسرعة متفاوتة ... ولكن الظاهرة التي نحن بصددھا عامة شاملة ..

ويعتقد « لوسيان لوزا » من جانبه أن الملكية الفردية في طريقھا لأن تصبح مرفقا عاما يقول هذا الكاتب :

« كان صاحب المؤسسة تحت نظام الرأسمالية الفردية حرا في إدارة مؤسسته .. يستطيع مثلا إيقاف عجلة الانتاج عندما يحلو له ذلك ... وقد أصبح هذا مستحيلا في السنوات الأخيرة بالنسبة لقطاع ضخم في قطاعات الاقتصاد ... وقد راح القانون يحد من حق المالك في التصرف في ملكيته ... لقد قبلت الملكية حتى مع بقائها رأسمالية صفة الفردية .. لقد أصبح لها طابع عام ويظهر ذلك بوضوح كبير فيمما يختص بالسكك الحديدية (حتى في حالة عدم تأميمها) وسائل النقل والمواصلات في المدن الكبرى ومرافق الغاز والكهرباء والماء والبريد والتليفون والتلفراف ... الخ ... ان تطور الملكية الخاصة الى مرحلة المرفق العام قد أصبح اليوم أمرا مفروغا منه ... حتى مع بقاء المؤسسات خارج نطاق ملكية الدولة .. والملكية اليوم اما جماعية اما خاصة لاشراف تنظيمات المجتمع .. »

والى جانب التدخل غير المباشر يوجد التدخل المباشر بمعنى أن تحل الدولة محل الرأسماليين . وقد يحدث ذلك عن طريق العنف (روسيا) أو عن طريق الإصلاحات الهيكلية (إنجلترا) أو عن طريق الاستثمارات العامة (الولايات المتحدة الأمريكية) ... وهو في النهاية أمر شكيل يتوقف على الظروف الداخلية لكل بلد ولكن الحقيقة الهامة هي التحول من الملكية الخاصة الى الملكية الجماعية ، ذلك التحول الذي يعد اليوم ظاهرة عامة تحتاج البلاد جميعا بدورات متفاوتة ولكنها تعبر عن نفس الاتجاه .

وتقاوم الرأسمالية هذا الاتجاه الذي يتجسم في ازدياد نفوذ الدولة ولكن مقاومتها لا طائل تحتها لأنها حينما تنجح في إعادة الحياة الى القوانين التي تحكم الاقتصاد الرأسمالي فإنها في الواقع تدفع بالمجتمع الى أزمة جديدة تجعل تدخل الدولة من جديد أمرا ضروريا لا بد منه ، والتجربة التي نميشها اليوم ذات مغزى كبير : لقد تقلصت التنظيمات الاقتصادية وخاصة في ميدان مراقبة الاسعار وعمليات التوزيع منذ نهاية الحرب الأخيرة باستثناء إنجلترا وحدها وظهرت نتائج انكماش دور الدولة الاقتصادي في الحال : فالأزمة تهدد معظم الدول ولا يمنع اندلاعها غير الاستعدادات العسكرية ..

« ازدياد درجة تدخل الدولة »

لقد أصبح تدخل الدولة أمام الشلل الذي يهدد الجهاز الانتاجي أمرا لا بد منه يتوقف عليه حياة الأمة نفسها ولهذا فقد أكد هذا الاتجاه

نفسه في جميع الدول على الرغم من التردد والمقاومة ، ويتميز هذا الاتجاه بثلاث خواص رئيسية :

- (١) الملكية العامة تجعل تدريجياً محل الملكية الخاصة .
- (٢) الدولة تجعل محل الرأسماليين في توجيه الحياة الاقتصادية .
- (٣) حاجات الأمة كقوة دولية مستقلة تجعل محل الربح كمحرك لجهاز الإنتاج .

ويمكن التحقق من النقطة الأولى أي انتشار الملكية الجماعية على حساب الملكية الفردية ، من توسع القطاع العام والتطور المقارن للاستثمارات العامة والخاصة . وقد زادت من ناحية أخرى مساهمة الدول في المؤسسات الخاصة ويعمل الجهاز الضريبي أخيراً على تحويل الملكية إلى الدولة .

ويلاحظ الباحث بخصوص توجيه وإدارة الحياة الاقتصادية أن الرأسماليين يفتنون بالتدريج دورهم القيادي فنحن لا نشاهد فقط توسع وقعة الملكية العامة على حساب الملكية الخاصة ، بل - أن هذه الأخيرة أصبحت تخضع لتنظيمات اقتصادية واجتماعية تزداد حدتها يوماً بعد يوم . فالتشريعات الاقتصادية وخاصة التشريعات المالية تقدمت محسوساً في هذه السنوات الأخيرة في جميع بلدان العالم .

التشريع الاجتماعي :

ليست التشريعات الاقتصادية والمالية وحدها هي التي تحدد الدور القيادي للدولة في إطار الحياة الاقتصادية فالتشريع الاجتماعي بدوره يعد من أهم مظاهر التدخل الحكومي ، فالقانون أصبح ينظم الأجور وأحوال العمل بوجه عام كمما تقوم الاتفاقيات الجماعية Conventious Collectives (١) التي التي لها قوة القانون بدور إيجابي ففعال في هذا الميدان . ولكن أهم ما يميز هذا الاتجاه هو التشريعات التي ظهرت منذ الحرب العالمية الثانية بفرض تحديد دور وسلطات العمال وأصحاب العمل داخل المشروعات الانتاجية وإنشاء « لجان المؤسسات »

كما أن نظام الضمان الاجتماعي ينتشر ويتفعل في جميع البلدان ويخضع أصحاب العمل لجميع هذه التشريعات ولذا فقد أصبح الرأسماليون مجرد « منفذين » أن أنهم يجتازون المرحلة الأخيرة التي تبشر باختفائهم

(٥) هدف الإنتاج ..

ويزداد كل يوم الدور القيادي للدولة في الحياة الاقتصادية وضوحاً

(١) تتم هذه الاتفاقيات بين ممثلين لاتحادات النقابات العمالية وممثلين لاتحاد نقابات أصحاب العمل . وهي تنقسم إلى اتفاقيات إقليمية يسرى مفعولها على منطقة جغرافية محدودة واتفاقيات وطنية تنفذ على مستوى الدولة .
(٢) المترجم

وقوة ... حتى أصبح اليوم هو الظاهرة السائدة في معظم المجتمعات .
وقد تبلور الاتجاه نفسه فيما يختص بهدف الانتاج . فليس الريح كمحرك
لجهاز الانتاج بدأ - يضمعن - فيضطلع (ولكن يجب ألا نخلط دور الريح
كمحرك لجهاز الانتاج والريح في حد ذاته) . والضعف الذي نشير اليه
بدأ يلب في دور الريح لا في الريح نفسه) وقد بدأ يختفي فعلا في عدد
من الصناعات الإنسانية : سواء لأن هذه الصناعات قد قدمت ودخلت
القطاع العام أم لأن برنامجا انتاجيا محدودا قد فرض عليها من أعلى أي من
السلطات العامة . فالطاقة الذرية وهي صناعة المستقبل لم تعرف في يوم
ما قانون الريح فمفهوم نشأتها وهي صناعة عامة ملك للدولة .

ولما كانت زيادة الانتاج من الشروط الضرورية لصيانة السيادة
الوطنية فقد أصبحت حاجيات الأمة هي المحرك والموجه لجهاز الانتاج
أن أن هدف الانتاج في طريقه إلى أن يصبح اشباعا لحاجات الأمة (لا يهنا
طبيعة هذه الحاجات فهذا موضوع آخر سنتعرض له بالبحث فيما بعد
بل يهنا دور هذه الحاجات كمحرك للانتاج) .

وهكذا تتضح لنا مميزات اقتصاد الدولة التسلية : الدور القيادي
للدولة ... الملكية العامة ... توجيه الانتاج صوب اشباع حاجات المجتمع

طبيعة اقتصاد الدولة ..

ويعد تحول الرأسمالية إلى نظام اقتصاد الدولة ظاهرة هامة
فالتطور الاقتصادي في جميع البلدان منذ الحرب العالمية الأولى يتجه صوب
هذا النظام يميزاته التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة . وإذا كان
اقتصاد الدولة لم يبلغ بعد مرحلة النضج فإن ذلك لا يعني أنه أصبح
الشكل الاقتصادي للمستقبل ... المبرر بالقول نجم الرأسمالية ...
وهذا ثبت أننا لسنا أمام ظاهرة عارضة ، بل أمام نتيجة حتمية لتطور
الرأسمالية في عالم تتنازع أهم مستقلة ..

وتنبثق ضرورة اقتصاد الدولة من التطور التاريخي نفسه ولما
كانت الاشتراكية هي شكل تاريخي من أشكال المجتمع تتطور من تطور
الرأسمالية فإن وجود فترة انتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية يعد
أمرا لا بد منه .

والرأسمالية تخلف بتطورها الأشكال الاشتراكية للانتاج وما أن
تظهر هذه الأشكال حتى تنتشر بسرعة على حين تضمحل الأشكال الرأسمالية
ويصل التطور إلى مرحلة يتواءم فيها شكلا الانتاج . ولكن هذين الشكلين
متناقضان أي أن أحدهما لا يمكن أن يزدهر إلا على حساب الآخر . ويزداد
التناقض بينهما حدة كلما اقترب النظام الاقتصادي من نقطة التوازن .
وتبلغ حدته درجة العنف حتى أنها تعصف بالمجتمع كله وتندلع نتيجة
لذلك أزمة اجتماعية تعرض المجتمع كله للخطر . ويصبح تدخل الدولة
هو الوسيلة الوحيدة لاعادة التوازن الاجتماعي ويبقى هذا التدخل ضروريا
ما دامت الأشكال الاشتراكية للانتاج لم تبلغ مرحلة السيادة .

وهكذا يمثل اقتصاد الدولة الفترة الانتقالية بين الرأسمالية

والاشتراكية . وهذا هو السبب الذي دفعنا الى تسميته « اقتصاد الدولة » .
 الدولة ، وهذه التسمية خير من تعبير « رأسمالية الدولة » .
 Capitalisme d'etat لان المميزات الرئيسية لاقتصاد الدولة تبعد
 عن الخصائص المعروفة في النظام الرأسمالي . ولكن هذه المميزات ليست
 اشتراكية بحتة ، ولهذا فنحن نرفض كذلك تعبير « اشتراكية الدولة »
 Socialisme d'etat وانجلترا اليوم ليست خاضعة لنظام
 « رأسمالية الدولة » كما ان الاتحاد السوفيتي لا يسوده نظام « اشتراكية
 الدولة »

ويعتقد بعض المفكرين السطحيين ان تدخل الدولة التي هي في
 الواقع وسيلة قمع في أيدي الطبقة المتحكمة يرمي الى تدعيم الرأسمالية
 وان اقتصاد الدولة ليس في جوهره غير مرحلة جديدة من مراحل النظام
 الرأسمالي ويؤدى هذا التفكير الشيوعي الى اعتبار روسيا السوفيتية هي بلد
 الاشتراكية - فتورة عام ١٩١٧ التي أطاحت بالطبقة الرأسمالية وضمت
 الدولة على حد تعبيرهم في خنعة الطبقة الصاملة . والحقيقة ان الجانبين
 يتنافلان عن هذه الحقيقة البسيطة : وهي ان فترة الانتقال تتميز بعدم
 وجود طبقة حاكمة والا لما كانت فترة انتقال على الاطلاق . لقد كانت
 الملكية المطلقة التي وجدت في معظم البلدان هي التي تمثل فترة الانتقال
 بين النظام الاقطاعي والنظام الرأسمالي . وليس من الممكن ايجساد طبقة
 حاكمة خلال هذه الفترة . انها ليست بالتأكيد طبقة النبلاء التي راحت
 تفقد جميع امتيازاتها لمصلحة الملكية . ولا البورجوازية التي هي طبقة
 المستقبل والتي لم تكن قد اكتملت قواها بعد لتقوم بالدور التاريخي الذي
 لقي على عاتقها وكانت الملكية هي الحكم بين هاتين الطبقتين ، تعتمد
 تارة على واحدة منهما وتارة على الاخرى ولكنها تسودها معا ولقد
 اضطرت الملكية المطلقة لكي تدعم قوتها الى تحقيق الوحدة الوطنية . .
 والمركزية السياسية وتقوية جهاز الانتاج . وقد ساعدت بذلك على
 ظهور الرأسمالية وازدهارها ومن ثم الدخول في مرحلة انتقالية جديدة .

ونجد الظاهرة نفسها في « اقتصاد الدولة » فالبورجوازية لم تعد
 هي الطبقة المتحكمة لانها فقدت امتيازاتها لمصلحة الدولة . أما الطبقة
 العمالية فما زالت غير قادرة على ان تأخذ مكانها . وهكذا تصبح الدولة هي
 الحكم بين الطبقتين الكبيرتين في المجتمع الحديث . ولكن الدولة مضطرة
 لكي تدعم سلطانها ان تركز بين أيديها وسائل الانتاج وهي بذلك تشجع
 ظهور الاشكال الاشتراكية وتؤكد فترة الانتقال من جديد . . .

حاجات الأمة . .

ليس اقتصاد الدولة اذن مرحلة خاصة من مراحل الرأسمالية
 « كالامبريالية » مثلا بل هو، يميز مرحلة انتقالية لم تعد تصنف بصفات
 الرأسمالية ولا بغير وجود الرأسماليين كافراد في مراكز هامة قيادية من
 طبيعة اقتصاد الدولة شيئا تماما كما ان وجود النبلاء في مراكز السلطة
 أيام الملكية المطلقة لم يغير من طبيعة هذا النظام شيئا . بل يمكننا ان

كقول : ان وجود هذه الطوائف لا يند منهجها في البداية . . . فكما احتل النبلاء تحت نظام الملكية معظم المراكز العامة فان افراد الطبقة البرجوازية يحتلون تحت نظام اقتصاد الدولة معظم المراكز القيادية . وهل يمكن أن تختلف الأوضاع عما هي عليه ؟ فالطبقة الغالبية لم تكتسب بعد الطاقات المعنوية والفنية التي تحتتمها هذه المناصب . ولكنها باكتسابها هذه الطاقات تبدأ في احتلال مراكز القيادة في المجتمع (١) ومن الممكن أن نلاحظ الفرق التالي اذا درسنا أوضاع الملكية المطلقة عند نشأتها وعند نهايتها : كانت طبقة النبلاء تحتل في البداية الغالبية العظمى من المراكز القيادية على حين احتلت الطبقة البرجوازية هذه المناصب عندما إضرف هذا النظام على نهايته . وسيتكرر هذا الاتجاه نفسه بالنسبة لاقتصاد الدولة : ففي بداية هذا النظام يحتل افراد الطبقة البرجوازية معظم المراكز القيادية ولكن عندما تقترب من نهاية المرحلة الانتقالية نجد أن افراد الطبقة العاملة هي التي تبدأ في احتلال هذه المراكز .

(١) اننا نلتقي هنا بفكرة « برودون » الخاصة بإمكانيات الطبقة العاملة . وقد كتب سير ستافورد كرييس ردا على النقابات الانجليزية التي تطالب بتدعيم مساهمة العمال في إدارة المؤسسات يقول : ان أحدا لا يتمنى أكثر من ضرورة مساهمة العمال مساهمة فعالة في الإدارة الصناعية ولكنني غير مسئول عن عدم إتاحة الفرصة لهم منذ أكثر من خمسين سنة لاكتساب الخبرة الضرورية للنجاح . لقد أتاحت لجان الانتاج المشتركة تحقيق بعض النجاح في هذا الميدان . ولكن إدارة الاعمال تستوجب درجة معينة من المعرفة والخبرة الفنية . وعلى النقابات أن تعمل على اكتسابها في أقرب فرصة اذا أولدت أن تساهم في مراكز القيادة .

(المؤلفان)

الفصل الرابع

تطور اقتصاد الدولة

تتحول الرأسمالية بتطورها داخل الاطار الوطنى الى نظام اقتصاد الدولة . وقد يبدو لأول وهلة أن هذا النظام يجب أن يظهر بادىء ذى بدء . فى الدول التى بلغت فيها الرأسمالية أقصى درجات تطورها ولكن الواقع يختلف تماما عن هذه الملاحظة فقد بلغ اقتصاد الدولة درجة كبيرة من التقدم فى روسيا التى كانت الرأسمالية فيها عازلت فى مراحلها الأولى ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأسباب داخلية وخارجية .

فى الدول المتقدمة

لقد كان اقتصاد الدولة متقدما للغاية فى ألمانيا مثلا قبيل الحرب العالمية الثانية ويرجع السبب فى ذلك الى ما كانت تحسه هذه الدولة من ضرورة تنسيق جهاز انتاجها الذى أصابه المطلب خلال الازمة الاقتصادية الكبرى التى اجتاحت العالم عامى ١٩٢٩ - ٣٠ والى حاجتها الى إيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجاتها .

وكان تطوير جهاز الانتاج مستحيلا داخل اطار النظام الرأسمالى فقد حولت ذلك جمهورية Weimou ولم تكن غير الفشل ، وزيادة حدة الازمة الاقتصادية . وأصبح من الضروري أن تحل الدولة محل الرأسمالية وتتكفل بإدارة الاقتصاد . وهذا هو ما قام به الحزب الاشتراكى الوطنى . أما فيما يختص بإيجاد أسواق جديدة فقد كانت هناك أكثر من عقبة : فالسوق العالمية كانت « مشبعة » بالبضائع وتسودها التنظيمات الاحتكارية مما أدى بالنزلة الى التدخل ... وهذا ما قام به أيضا الحزب الاشتراكى الوطنى الذى عبا خلال ست سنوات كاملة من عام (١٩٣٣ - الى عام ١٩٣٩) الاقتصاد الألمانى كله لتحقيق هدف محدود هو غزو أسواق جديدة . وخير ما يمثل هسنا الاتجاه هو الشعار الذى كثر ترديده فى تلك الحقبة : توسيع الرقعة الحيوية ..

ولم تواجه هاتان المشكلتان - تطوير جهاز الانتاج وإيجاد أسواق جديدة - ألمانيا وحدها . بل جابهتها جميع الدول الصناعية . وقد شاهدنا بالفعل فى الفترة ما بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٩ فى جميع هذه الدول تنحلا من جانب الدولة يرمى الى زيادة الانتاج والسيطرة على السوق العالمية . وهذا ما كانت تهدف اليه سياسة « النيوديل » New Deal فى الولايات المتحدة مثلا . ولكن المشكلتين كانتا أكثر حدة فى ألمانيا . فهذه الدولة لم تكن تملك امبراطورية من المستعمرات

كما لم تكن تتمتع بسوق متسعة كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية • ولذا فإن قوى الانتساج في ألمانيا كانت تفيض عن حاجة السوق المحلية (١) ولهذا بلغ اقتصاد الدولة في ألمانيا درجة لم يبلغها في الدول الغربية الأخرى المتقدمة • وقد انهيار هذا الاقتصاد بانهيار النظام الهتلري ولكن ألمانيا ما زالت « جرحاً مفتوحاً » وعدم الثام ، هذا الجرح يدل على أنه من المستحيل الرجوع الى الوراء لما أن حل الاشتراكية محل الاقتصاد النولة وإما أن يعاد بناء صرح هذا النظام من جديد ••• فليس هناك أى مخرج آخر ••

لم تكن المصادفة وحدها هي التي جعلت من ألمانيا بالأصبح ومن انجلترا اليوم الدولتين الرأسماليتين • حيث اقتصاد الدولة يبلغ أكبر درجة من التقدم (٢) ويرجع السبب في ذلك الى أن هاتين الدولتين وجهتا بالعاملين اللذين أشرنا اليهما فيلما سبق وهما : ضرورة تطوير جهاز الإنتاج والبحث عن أسواق جديدة • وقد أصبح شعار هتلر : التصدير أو الموت هو شعار انجلترا اليوم نفسه • فالبلدان يخضمان للظروف الحقيقية نفسها والسوق الداخلية لا تكفي لاستيعاب جميع الإنتاج المحلي والسبيل الوحيد أمام انجلترا لكي تتحاشى أزمة قاتلة هو الاتجاه الى اقتصاد الدولة •

وإذا كانت الدول الرأسمالية الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أقل تقدماً في طريق اقتصاد النولة فإن ذلك يرجع الى أنها لا تخضع للظروف نفسها بالدرجة نفسها بسبب اتساع رقعة أسواقها الداخلية وتمتعها بموقف احتكاري في السوق الدولية • ولكن التطور الى نظام اقتصاد الدولة يمد حقيقة واقعة وستزداد سرعة هذا التطور بازدياد احتمالات وقوع حرب جديدة •••

الدول النامية ••

إن التطور نحو اقتصاد الدولة في الدول النامية وخاصة في روسيا تحدد ظروف داخلية وأخرى خارجية • ولكن هذه الظروف تختلف تماماً عن تلك التي تخضع لها الدول الرأسمالية المتقدمة • فالامر بالنسبة لهذه الدول لا ينحصر في تشغيل جهاز إنتاج لا وجود له في الواقع أو جهاز إنتاج متخلف وبداية • كما أن هذه الدول لا يعينها كذلك

(١) تجد انجلترا نفسها اليوم في هذا الوضع نفسه وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تصدر في سني ما قبل الحرب أكثر من ١٠٪ من إنتاجها • ولكن الإنتاج الصناعي زاد خلال فترة الحرب بما يقرب من ٥٠٪ والإنتاج الزراعي بحوالى ٣٣٪ وبانتهاء الحرب وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة الى البحث عن أسواق لتصريف فائض إنتاجها (المؤلفان) •

(٢) أثبتت الاحداث صحة وجهة النظر هذه : فحينما عاد المحافظون لتولي السلطة لم يستطع حزبهم الابتعاد عن السياسة التي رسمها حزب العمال • (المؤلفان)

البحث عن أسواق جديدة : لأن إنتاجها لا يكفيها نفسها . . . إن مشكلة هذه الدول هي خلق وتطوير جهازها الانتاجي ولهذا فعليها أن تقضى على « بقايا » النظام الاقطاعي التي تشبل حركة نمو الإنتاج أي أن تثير أسس هيكلها الزراعي البدائي الذي يعند العقبة الرئيسية أمام أي تقدم وعليها كذلك أن تحقق أو تدعم وحدتها الوطنية (الهند - الصين) . أما في الميدان الخارجي فعليها أن تجابه الضغط الاستعماري من قبل البلدان الأكثر تقدما .

هذه هي الأعباء التي يجب أن تضطلع بها جميع الدول النامية . . . وتتضمن هذه الأعباء وتتطلب حلا سريعا كلما ازدادت درجة التخلف الاقتصادي وليس هناك من شك في أن أهمية هذه الأعباء تفوق بكثير طاقة الطبقة البورجوازية التي تقع على عاتقها المهمة التاريخية للنهوض بهذه الأعباء .

أما الطبقة العاملة فما زالت في هذه البلدان في طور التكوين بسبب ضعف الإنتاج الرأسمالي . وأمام هذه الظروف تصبح الدولة هي القوة السياسية الوحيدة القادرة على حل المشكلات التي تواجه هذه الدول والتي يمكن أن تلخص كما يل : التصنيع وحماية الاستقلال القومي . . .

وليس أمام الدول النامية غير الخوض لنفوذ الدول المتقدمة أو الانخراط إلى نظام اقتصاد الدولة الذي يعد الوسيلة الوحيدة لتقوية وتدعيم القوة الاقتصادية اللازمة لصيانة الاستقلال السياسي . وهذا هو ما حدث بالأمس في روسيا والذي يحدث اليوم في الصين وفي منطقة الشرق كلها . . .

الاتحاد السوفيتي :

إن روسيا السوفيتية ليست بلد الاشتراكية كما يزعم الشيوعيون . بل هي تخضع لنظام اقتصاد الدولة . وكما يجب أن نحكم على الفرد تبعاً للفكرة التي يعتقدونها في نفسه كذلك يجب ألا نحكم على أي نظام تبعاً للفكرة التي يروجها قادة هذا النظام فالتاريخ لا يجد غير المشكلات التي يستطيع أن يحلها وهو يسخر من المشكلات التي يضعها الأفراد في طريقه فلكي تصبح الاشتراكية حقيقة واقعة يجب أن تبلغ قوى الإنتاج درجة كافية من النمو تسمح لها بأشباع جميع الحاجات وليس فقط الحاجات التي يملك أصحابها قوة شرائية تمكنهم من الحصول على ما يريدون . وطالما بقي الإنتاج غير كاف لأشباع الحاجات . . . جميع الحاجات فإن الاشتراكية تصبح مستحيلة التحقيق كما أن استغلال الطبقة العاملة يصبح أمرا لا بد منه .

كانت المشكلات الوحيدة التي جابهت التاريخ عام ١٩١٧ في روسيا أي المشكلات الوحيدة التي كان في مقدوره أن يحلها هي : تفويض دعائم حكم القيصرية المطلق القضاء على الاقطاع - تصنيع البلاد - الدفاع عن الأمة من خطر الاستعمار وقد تحققت هذه الأهداف بالفعل وأصبحت روسيا دولة مستقلة كبرى كبريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد كانت بالامس دولة زراعية متخلفة. فأصبحت اليوم تحتل المرتبة الثانية
في قائمة الدول الصناعية الكبرى في العالم . ولكن هذه المشكلات لم
يقو على حلها غير الدولة بسبب ضعف مختلف الطبقات الاجتماعية .
والاتحاد السوفيتي يخضع اليوم لنظام اقتصاد الدولة مثله في ذلك مثل
بريطانيا أى أنه يخضع لنظام اقتصادى انتقالى يتجه صوب الاشتراكية
لأن هذه الأخيرة تعد اليوم مشكلة يستطيع التاريخ حلها . ولقد تكهن
لينين بتطور روسيا صوب اقتصاد الدولة ولكنه نعت هذا النظام باسم
« رأسمالية الدولة » ...

الفصل الخامس

نتائج اقتصاد الدولة

« الاقتصاد الدولة »

بعد التطور نحو نظام اقتصاد الدولة ، كما اشرنا ظاهرة عامة يمكن مشاهدتها في جميع الدول . ان درجة التطور متفاوت بطبيعة الحال من بلد الى آخر ولكن هذا الاتجاه موجود بالفعل سواء في دول الغرب المتقدمة أو في دول الشرق النامية . . . ففى جميع هذه الدول بدأ الاقتصاد القومى الذى تسوده الدولة يحل محل الاقتصاد « الخاص الذى يخضع لسيطرة رأس المال . ولكن يجب ألا نخاط هذه الظاهرة فى حد ذاتها بالشكل السياسى الذى يعبر عنها . فهذا الأخير يتوقف على درجة تطور القوى الانتاجية وميزان القوى بين مختلف طبقات المجتمع وموقف كل دولة على حدة ، ولكن مهما اختلف هذا الشكل السياسى فبحسب الظاهرة واحد لا يتغير . وستتعدد الاشكال السياسية لاقتصاد الدولة بتعدد درجات نمو القوى الانتاجية واختلاف موقف كل دولة من غيرها ولكن اقتصاد الدولة لابد ان يؤدي - اذا تعدت الحقبة الانتقالية حدودها التاريخية - بكل دولة الى النظم الديكتاتورية المطلقة والى الحرب . . .

التنافس الدولى

حينما يصبح نظام اقتصاد الدولة هو النظام السائد فى الدول الرئيسية فى العالم يصبح التنافس فى السوق العالمية تبعاً لذلك صراعاً بين الدول يرمى الى احتكار هذه السوق وكذلك الموارد الهائلة للمواد الأولية وبعد هذا الاتجاه ضرورة لكل دولة وستبقى هذه الضرورة قائمة ما دامت هناك أهم مستقلة والتنعى عن هذا الصراع يعنى بالنسبة للامة التخلي عن وجودها نفسه ولهذا فان « الاتفاق » بين الأمم كوسيلة لضمان السلام يعد حلاً سرياً . فالأمم لا يمكن أن تتفق أو تتحد وجهات نظرها والاتفاق الوحيد الممكن بينها هو الاتفاق الذى يرمى الى محاربة دولة أخرى أو مجموعة من الدول . . .

ويؤدي هذا الصراع بين مختلف الدول وخاصة حينما يبلغ مرتبة الحرب (الباردة أو الساخنة) الى تجميع الدول الصغيرة أو الضعيفة حول الدول الكبرى او القوية . وتشجع حركة التجميع هذه احتكارات الدول الكبرى وتزيد الصراع حدة واشتعالا . وستبلغ الحرب العالمية الثالثة - اذا قدر لها ان تندلع - من العنف مالا يستطيع العقل البشرى

أن يتصوره بسبب تجميع الكثير من الدول حول القطبين الكبيرين :
الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .

وهكذا فإن أولى نتائج نظام اقتصاد الدولة وأخطرها جميعا
هي . . . الحرب ولا يعني هنا معرفة هل كانت الحكومات تريد الحرب
أو لا تريد ها ؟ ، كما أنه لا يوجد ما يدفعنا إلى الشك في إخلاص هذه
الحكومات وتعلقها بأهداف السلام . ولكن الحرب أو السلام لا يتوقفان
على نية الحكومات بل على تنظيم المجتمع . وستبقى الحرب ضرورية
ما دام المجتمع تتقاسمه دول مستقلة متنافسة . . . إن اتهام الحكومات
برغبتها في الحرب يصد ضربا من ضروب السخف تماما كاتهام
الرأسماليين برغبتهم في اندلاع الأزمة الاقتصادية . إن ما يرمي إليه
«الرأسماليون» هو الرواج . . . ولكن الرواج يؤدي حتما إلى الأزمات
بسبب التنظيم الرأسمالي نفسه . فالأزمات في النظام الرأسمالي
لا ترجع إلى عجز الرأسماليين أو إلى سوء نياتهم بل هي نتيجة مباشرة
للإقتصاد الرأسمالي . . . وكذلك الحال بالنسبة للحروب فهي لا ترجع
إلى مجز أو سوء نية الحكومات بل هي نتيجة لانقسام العالم إلى أمر
مستقلة متنافسة . . .

لقد سبق أن أشرنا إلى التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج
والطابع « الفردي » للملكية وسائل الإنتاج يعد من أبرز سمات النظام
الرأسمالي . ويعبر هذا التناقض عن نفسه في النضال الطبقي . . .
وتزداد الأزمة الاجتماعية حدة بزيادة درجة هذا التناقض . . . وحينما
يحل نظام اقتصاد الدولة محل الرأسمالية يختفي التناقض أو تضعف
حدته . . . فحينما تتحول الملكية الخاصة إلى ملكية عامة وحينما يصبح
هدف الإنتاج ليس الربح بل استئجار حاجات المجتمع يختفي التناقض
بين « طابع » الإنتاج و « طابع » ملكية وسائل الإنتاج . . . ولكن كما
ظهر التناقض على الصعيد الدولي بعد القضاء عليه على مستوى الدولة
فإن التناقض بين « طابع » الإنتاج و « طابع » ملكية وسائل الإنتاج
سيظهر بدوره في الميدان الدولي .

اعتماد الأمم بعضها على بعض

أخذ مبدأ تقسيم العمل يحتاج العالم نتيجة للتقدم المستمر
للفنون التكنولوجية . واكتسب اليوم صفة « العمومية » أي أن تقسيم
العمل أصبح في عصرنا دوليا . . . وقد أدى تقسيم العمل الدولي إلى ظهور
بعض القوى الانتاجية في كل بلد تتميز بصفتين بارزتين : فهي من
تأحية ، تعتمد على غيرها من الدول في الحصول على ما تحتاجه من مواد
أولية ، أو سلم تامة الصنع أو مواد غذائية كما أنها من ناحية أخرى
تتمتع بإمكاناتها الإطار الوطني وهذا يعني أن إنتاج كل أمة أصبح
يعتمد على السوق الدولية سواء لحصوله على ما يلزمه من مواد مختلفة
لتصريفه فألص منتجاته وتعطى هذه الظاهرة للإنتاج طابعا « عالميا »
على حين تبقى ملكية وسائل الإنتاج ذات طابع « وطني » وينتج عن ذلك
تناقض بين الطابع العالمي للإنتاج والطابع الوطني للملكية ووسائل الإنتاج
ويعتبر الإنتاج دوليا لأن كل دولة لا تستهلك منتجاتها فقطولا تنتج

لغير سوقها المحلية (١) بل هي تنتج للسوق العالمية وتستهلك سائر هذه السوق . كما يعتبر تملك وسائل الانتاج (ومن ثم الانتاج نفسه) دوليا لان الانتاج لا يهدف الى اشباع حاجات الشعوب . بوجه عام بل لاشباع حاجات الامة ومصالحها الخاصة (٢) .

(*) التناقض *** الاخير **

ويعتبر التناقض بين الطابع « العالمي » للانتاج والطابع « الوطني » للملكية ووسائل الانتاج هو أساس الأزمة الحضارة التي تتبلور في الحروب . . . ان التهديد المستمر بالحرب الذي يعاني منه العالم ليس الا التعبير عن هذا التناقض . . . وكلما ازداد حدة أصبحت الحرب أمرا لا مفر منه . . . وهذه الأخيرة تمسك الى تصدع الاطوار الوطني لان غرض كل متحارب هو توسيع رقعته الحيوية . . .

وقد سبق أن أشرنا الى أن تهديد الحرب الدائم يضطر مختلف الأمم الى الاستعداد لها . ويؤدي هذا الاستعداد الى خفض مستوى معيشة السكان داخل كل بلد . فالحرب الحديثة هي حرب « متداد » قبل كل شيء . . . وقوة الامة لا تنبثق من عدد جنودها . بل من طاقتها الإنتاجية . وهذا يعني أن على كل أمة لكي تستعد للحرب أن تنفي باستثمار قوتها الإنتاجية . . . ولما كان من الضروري عدم التخلف في سباق الانتاج فإن معدل نمو الانتاج لا بد وأن يزداد سرعة نتيجة التنافس بين مختلف الدول .

(*) نتائج اقتصاد الدولة :

ويؤدي النمو السريع للقوى الاقتصادية في كل أمة لمواجهة احتمالات الحرب الى زيادة معدل الاستثمارات زيادة غير طبيعية والى انخفاض مستوى الاستهلاك . وبمعنى آخر فإن الجزء المخصص للاستثمار من الدخل القومي سيتضخم على حين سيتقلص الجزء المخصص للاستهلاك وتختلف هذه الظاهرة وضوحا باختلاف الطاقة الانتاجية في كل دولة فهي أكثر وضوحا مثلا في الاتحاد السوفيتي وانجلترا عنها في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها ظاهرة عامة في جميع البلدان (فتتضخم الميزانية العسكرية المتزايدة داخل الميزانية العامة للدولة في جميع البلدان هو من الشواهد الميزة لهذا الاتجاه) . . وهذا هو السبب في أن مسببوا معيشة الشعوب وخاصة الطبقة العمالية أصبح أكثر انخفاضاً عما كان

(١) أن مبدأ الاقتصاد المملوك L'étatisme بعد تعبيراً لـ *Louis XIV* للنظم الفاشية أو ضرورة من ضرورات الحرب (المؤلفان)

(٢) تعتبر سياسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي مثلاً حياً في هذا الصدد : فقد منعت الولايات المتحدة جميع معاملاتها مع تشيكوسلوفاكيا حينما انضمت هذه الدولة الى الكتلة الشرقية . واتبع الاتحاد السوفيتي السياسة نفسها تجاه يوغوسلافيا حينما انفصلت هذه الأخيرة من نفس هذه الكتلة (المؤلفان) .

عليه عام ١٩٣٨ على الرغم من ارتفاع معدل الانتاج اليوم عما كان عليه في ذلك الوقت .

والانتاج في ظل اقتصاد الدولة لا يرمى الى تحقيق اكبر قسط من الربح بل الى اشباع الحاجات . ولكن هذه الحاجات ليست حاجات الشعوب ، بل حاجات الحرب . وهذا ما يفسر انخفاض مستوى معيشة الشعوب أو بقاءه منخفضا بالرغم من الزيادة المستمرة في مستويات الانتاج . ويعتبر الاتحاد السوفيتي من أوضح الامثلة في هذا الصدد . لقد راحت الحكومة السوفيتية تطلب من الشعب منذ الخطة الخمسية الأولى ، أي منذ عام ١٩٢٨ ، بذل التضحيات وتقديم الجهود لزيادة الانتاج . وقد ارتفعت معدلات الانتاج بالفعل ارتفاعا كبيرا منذ ذلك التاريخ ولكن بقي مستوى معيشة الشعب على ما كان عليه من الانخفاض عام ١٩٢٨ .

ويؤدي انخفاض مستوى المعيشة بدوره الى بعض النتائج ذات الطابع السياسي كظهور نظام الديكتاتورية المطلقة . فمستوى معيشة الشعوب هو الأساس لوجود الحرية والديمقراطية . وبكفى أن تلقى نظرة سريعة على تاريخ كل بلد على حدة أو على (الخارطة) السياسية للعالم حتى نفتتح بوجهة النظر هذه . فالحرية والديمقراطية أخذتا تتطوران جنباً إلى جنب مع تطور مستويات المعيشة . ولم يكن ظهور الحرية والديمقراطية في الغرب وليد المصادفة وحدها بل لأن الغرب كان من أولى المناطق التي شأهت تحسناً ملموساً في مستوى معيشة أهلها . وليست المصادفة كذلك هي المسبب عن تقسّم الحرية والديمقراطية في أمريكا الشمالية بالنسبة لأمريكا الجنوبية أو في إنجلترا عنها في روسيا أو في فرنسا عنها في إسبانيا . فالدول ذات المستوى المعيشي المنخفض تتمتع بنظم ديمقراطية غير ثابتة (إيطاليا) كما يصبح من المستحيل وجود هذه النظم على الإطلاق في الدول ذات المستوى المعيشي الأكثر انخفاضاً (الصين) .

ولما كانت الحرية والديمقراطية تتوقفان على مستوى معيشة الشعوب فإن أي انخفاض في هذا المستوى يعرض الديمقراطية للخطر ويؤدي الى الديكتاتورية

ويمكن القول باختصار أن اقتصاد الدولة يؤدي في النهاية الى النتائج التالية : الحروب في الميدان الدولي والديكتاتورية وانخفاض مستوى المعيشة في الميدان الداخلي . ولكن هذه النتائج لا تتحقق الا اذا استمر اقتصاد الدولة بصفته مرحلة انتقالية الى مابعد فترة نضجة الطبيعي .

الجزء الرابع

من إقصاد الدولة إلى الاشتراكية

الفصل الأول

مرحلة ضرورية في الطريق إلى الاشتراكية

تأسيس المجتمع الاشتراكي :

ان اقتصاد الدولة ليس الا مرحلة انتقال بين الرأسمالية والاشتراكية ، وهى مرحلة ضرورية للوصول الى الاشتراكية . فالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية لا يمكن أن يتم الا عن طريق الدولة (١) ولكى نقتنم بوجهة النظر هذه يجب أن نستعرض الاسس الرئيسية للمجتمع الاشتراكي ونرى كيف يتم تطورها وتحولها .

لكى يصبح المجتمع اشتراكيا يجب أن تتوافر الشروط التالية : ان تتحول ملكية وسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية ... ان يصبح هدف الانتاج هو اشباع حاجات المجتمع ... ان يتولى المجتمع نفسه الاشراف على عمليات الانتاج والتوزيع ...

هذه هى الاسس الجوهرية للمجتمع الاشتراكي ، ولنحاول الآن دراسة كل منهما على حدة للسببين كيف يمكن الانتقال من « الشكل » الرأسمالى الى « الشكل » الاشتراكي ...

(١) يقول أميل ديركهايم فى مؤلفه « الاشتراكية » : ما هو السبب من وجهة نظر الاشتراكيين ، فى ضعف الطبقة العمالية وخضوعها ، ومن ثم ، لاختلاف المطالبم الاجتماعية ؟ ... أن السبب هو أن هذه الطبقة تخضع مباشرة لا للمجتمع بوجه عام بل لطبقة محدودة من هذا المجتمع : ... طبقة قوية تستطيع أن تفرض على العمال ارادتها وكلمتها ، وأعطى بها طبقة الرأسماليين ... وواضح أن الوسيلة الوحيدة لتخفيف حدة هذا « الخضوع » ومن ثم تحسين هذه الأوضاع هى الحد من سيطرة رأس المال بخلق قوة أخرى تعادل أو تزيد عن قوة الرأسماليين وتعمل من أجل المصالحة العامة للمجتمع . لأنه من الصعب إيجاد قوة « خاصة » أخرى فى الحياة الاقتصادية ، فذلك لا يعنى غير إبدال الاستبداد الذى يعانى منه أفراد البروليتاريا باستبداد آخر ... لا يوجد إذن غير الدولة للقيام بهذا الدور ، ولكن يجب فى هذه الحالة ان تعمل مختلف الأجهزة الاقتصادية تحت اشرافها .. وهذا يعنى أن الطبقة الرأسمالية يجب أن تختفى وان تقوم الدولة بهامها وتتصل اتصالا مباشرا سريعا بالطبقة العمالية أى تصبح مركز الحياة الاقتصادية فى المجتمع ... (المؤلفان) .

وسائل الانتاج :

تدخل وسائل الانتاج في ظل النظام الرأسمالي في اطار الملكية الخاصة . وتتميز هذه الملكية في بدايتها بالطابع « الفردي » ولكن حينما تلزم الرأسمالية أقصى درجات ازدهارها تصبح ذات طابع « جماعي » بظهور الشركات المساهمة ولكنها تبقى ملكية خاصة سواء بطابعها الفردي أو بطابعها الجماعي لان المالك يكون فردا أو مجموعة من الأفراد لا جميع أفراد المجتمع ... ولان هذا الفرد أو هذه المجموعة من الأفراد هي التي تستولي على الانتاج ...

وبواجهنا هنا السؤال التالي : كيف يمكن أن تثول ملكية وسائل الانتاج هذه الى جميع أفراد المجتمع بدون استثناء ؟

التعاون ...

اجاب « برودون » proudhon واعلام الحركة الاشتراكية فيه مصره على هذا السؤال بقولهم : النظام التعاوني هو الذي يمكن أن يحقق هذا الهدف ... وقد لاقت بانفعل الحركة التعاونية نجاحا كبيرا منذ قرن من الزمان .. ولكن الرأسمالية لاقت نجاحا اكبر . لقد صمدت التشرعات في معظم البلدان على تشجيع التعاونيات عند نهاية القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين . مما ساعد على نموها وتطورها . ولكن ، على الرغم من ذلك ، لم يبلغ عدد التعاونيين في العالم عام ١٩٤٩ الا ١٥٠ مليون شخص ، كما أن التعاونيات لم تتغلغل بعد في جميع المجالات الانتاجية . كل ذلك يدعونا الى الجزم بان نمو التعاونيات ظل محدودا حتى الآن . ونحن اذاً نحللنا الحركة التعاونية من قرب وجدنا انها ازدهرت على وجه الخصوص في قطاع التجارة . أما في قطاع الصناعة فلم تصب نجاحا يذكر الا في بعض الأنشطة الثانوية كالصناعات الغذائية وبعض الصناعات الدقيقة ولم تستطع الحركة التعاونية أن تتغلغل في قطاع الصناعات الثقيلة أو الصناعات الأساسية .

واذا كان نشاط الحركة التعاونية ظل حتى الآن محصورا في النشاط التجاري ، وفي قليل من الصناعات الثانوية فان ذلك يرجع الى ندرة رأس المال الذي تحصل عليه التعاونيات . فلما كان هدف الجمعية التعاونية ليس هو الربح فانها تعجز عن « استمالة » رؤوس الأموال . وتؤدي قلة رؤوس الأموال هذه الى منع الحركة التعاونية من التغلغل في جميع الأنشطة الانتاجية ، وخاصة قطاع الصناعات الكبرى (١) . وليس من شك أن الدولة يمكنها أن تمد يد المعونة للجمعيات التعاونية.

(١) يقول « بول يراماديه » في كتابه « الاشتراكيون وممارسة السلطة » : « من الممكن نظريا أن تتدخل جميع المجالات الانتاجية الشكل التعاوني ولكن الحركة التعاونية ، في الواقع ، لم تنتشر الا في قطاع محدود يشمل النشاط التجاري وبعض المهن . وبقيت القطاعات الاخرى أثر ، نما فيها الانتاج الرأسمالي بعيدة عن مختلف أنواع التعاون . ويرجع ذلك الى أن الصناعات الكبرى تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا =

وذلك بتسهيل وسائل الائتمان لها . . . ولكننا في مثل هذه الحالة نجد أنفسنا من جديد أمام تدخل الدولة كوسيلة لا بديل لها لتتحول إلى الاشتراكية .

ومن ناحية أخرى فإن التعاونيات تخضع لنظام الملكية الخاصة ذات الطابع الجماعي ، تماما كالشركات المساهمة . والعنصر الوحيد الذي يميزها عن هذه الأخيرة هو أنها أكثر ديمقراطية . فهناك ثلاث خصائص تفردها بها التعاونيات وتدعم هذا الطابع الديمقراطي : لا يملك المساهمون غير صوت واحد مهما بلغت قيمة رموس أموالهم . . . يتم التوزيع على حسب عدد الأفراد لا على حسب عدد الأسهم . . . ليس هناك أى تحديد لعدد المساهمين (١) .

وهكذا فالتعاونيات ليست إلا شكلا ديمقراطيا للشركة المساهمة ، ولكنها ، كهذه الشركة تخضع لنظام الملكية الخاصة ذات الطابع الجماعي فهي ملك للتعاونيين وللتعاونيين وحدهم دون أفراد المجتمع جمعيا . ولبسر هناك شك في أن أى فرد يمكن أن يصبح تعاونيا ولكن ذلك يستدعى عملا « اراديا » واعيا ، لن يقوم به جميع أفراد المجتمع (٢) لأنه يكفي أن يوجد في المجتمع جماعات من المهملين أو عدم الواعين (وثبتت التجارب أنهم الغالبية في كثير من المجتمعات) حتى لا تنتشر الحركة التعاونية الانتشار المرغوب . والحل الوحيد هو جعل عضوية

= يمكن الحصول عليها بسهولة في الاوساط التي تزدهر فيها الجمعيات التعاونية . وقد كانت ندرة رأس المال هي العقبة الكداه في سبيل تطور الحركة التعاونية . من الممكن الاعتراض على هذا الرأي بأن عدد التعاونيين في ازدياد مستمر وإن جميع مدخراتهم يكون رأس مال يزيد على الثروات المربضة . وهذا صحيح ، ولكن الجمعيات التعاونية لا تمنح إلا سعر غائلة ضئيلا يتردد بين ٥ و ٦٪ الأمر الذي يضع حدا لتجميع رموس الأموال التي تبحث عن مجالات الاستثمار الربح . وتشير التجارب العدة الى أن التعاونيات لا تبلغ مستويات عالية من التراكم الرأسمالي إلا بعد مرور فترات زمنية طويلة بسبب سعر انفاضة المنخفض الذي تمنحه . . . انظر سلسلة اخترنا لك رقم ١٢٤ (المترجم)

(١) هذه الخاصة الأخيرة لا تتوافر إلا بالنسبة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية . أما عدد المساهمين في الجمعيات التعاونية الانتاجية فيقتصر في احسن الظروف ، على اعضاء الهيئة التي تنتمي اليها الجمعية المذكورة

(المؤلفان)

(٢) ونحن نجد الظاهرة نفسها بالنسبة لبعض تنظيمات « المساعدة المشتركة » التي تؤمن التضامن اليها ضد المرض مثلا . ومن الملاحظ أن هذا الضمان واهى الاسس بسبب عدم ثبات عدد الاعضاء كما أنه غير ممكن لغير الاعضاء وحدهم ، ينعكس تنظيمات التضامن الاجتماعي التي تنشئها الدولة فهي اجبارية لجميع افراد المجتمع (المؤلفان)

التعاونيات اجبارية الأمر الذى لا يمكن أن يتحقق بدون تدخل الدولة .
وهكذا يتضح ان الحركة التعاونية تعجز عن تحويل الملكية الخاصة
لوسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية أى ملكية يتمتع بها المجتمع بأسره .

وقد وضع هذا العجز فى نهاية القرن الماضى كما يشير القرار الذى
اتخذته فى هذا الصدد المؤتمر العمالى الذى انعقد بمدينة « مارسيليا »
عام ١٨٧٩ .٠٠٠ يقول القرار المذكور :

« . . . يؤكد المؤتمر بعد أن اتضح له أن الشركات التعاونية-
الانتاجية والاستهلاكية لا تستطيع أن تقدم خدماتها الا لعدد محدود من
أفراد المجتمع ، ان هذه الجمعيات لا يمكن اعتبارها وسيلة قسوية يمكن
بوساطتها تحرير طبقة البروليتاريا . . . » .

ويحدد « لوى دى بروكير » Louis de Broeckere من جانبه ، فى مقدمته
للطبعة الجديدة من كتاب « اميل فاندير فيلد » Emile Vandervelde
الاشتراكية . . ضد الدولة » ، ميدان الحركة التعاونية بقوله :

« . . . ان احدا لا يؤمن اليوم بما كان يؤمن به الكثيرون فى
عهد « شارل جيد » Charles Gide بأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية
المتطورة يمكن بمفردها أن تحول المجتمع فى النهاية الى « جمهورية
تعاونية » بإشرافها على النشاط الاقتصادى كله وتحقيقها العدالة
لجميع العاملين . . . فقلييل من التفكير يبين الاستحالات النظرية
والعملية التى تواجه هذا التطور المنشود . وتحليل المجتمع الاقتصادى
نفسه سيظهر لنا بوضوح تام أن التنظيمات التعاونية يمكن أن تطبق
بنجاح كبير فى المؤسسات الخاضعة للسلطات العامة . وأن الاقتصاد
التعاونى والاقتصاد العام يجب أن يصبحا متكاملين لخلق نوع جديد من
الاقتصاد الانتقالى . . . » .

التنظيم المهنى للمجتمع :

وبدأ بعض رجال الاقتصاد المحدثين امام عجز الحركة التعاونية
من حل مشكلة الملكية التى بدونها لا يمكن حل المشكلات الاخرى الى
البحث عن المخرج المنشود فى ميدان التنظيم المهنى للمجتمع . والفكرة
الرئيسية التى يدور من حولها النظام المقترح هى تنظيم كل مهنة بعيدا
عن تدخل الدولة فى اطار من التعاون بين اصحاب العمل والعمال لمصلحة
المهنة العليا . ولكن هذا التنظيم يؤدى حتما الى « الانائية المهنية » كفا .
ان اعادة « الانسجام » بين مختلف هذه التنظيمات يحتم تدخل سلطة
عليا لا يمكن أن تكون ، كما اثبتت التجربة الإيطالية ، غير الدولة .
ويجب ، من ناحية اخرى لتحقيق التعاون بين مختلف الطبقات داخل
كل تنظيم مهنى إيجاد حكم أو قوة محايدة . . . وهذا الحكم لا يمكن كذلك
الا أن يكون الدولة . . . يقول « لوى دى بروكير » فى هذا الصدد :

« . . . تشير التجارب دائما الى ضرورة تدخل حكم محايد بين

أصحاب العمل والعمال ... وان سلطة هذا الحكم تزداد تدريجيا حتى تجده في النهاية يفصل في كل شيء ويستولى على السلطة العليا ... وهذا الحكم لا يمكن أن يكون غسير مندوب السلطة . وهكذا يتحول أي اتفاق بين من يهمهم الأمر إلى ديكتاتورية الدولة . . . »

الملكية الاجتماعية :

وهكذا نجد أن التعاونيات والتنظيمات المهنية للمجتمع تعجز عن حل مشكلة الانتقال من الملكية الخاصة إلى الملكية الاجتماعية ، ومع ذلك فإن الملكية الاجتماعية توجد بالفعل ... إنها تلك التي لا تخص فردا واحدا ، أو مجموعة من الأفراد أو مهنة محدودة ، بل هي ملك المجتمع بأسره . فلا أحد يستطيع أن يقول : هذا ملكي ... والشئ نفسه ينطبق على مجموعات الأفراد وعلى مختلف المهن لأن الملكية الاجتماعية لم تعد في الواقع « ملكية » بالمعنى المفهوم ... ان لفظ الملكية لا يؤدي المعنى المطلوب ... فالشئ الذي يخص الجميع لا ينطبق عليه مفهوم الملكية ... فالشمس والهواء لا ينطبق عليهما مفهوم الملكية ... حتى الملكية الوطنية ... !

وهذه الملكية الاجتماعية موجودة بالفعل داخل كل دولة . ويكفي المرء أن ينظر فيما حوله حتى يجدها : الطرق ... الحدائق ... الغابات ... الانهار ... البحار ... المستشفيات العامة ... المتاحف ... المدارس العامة ... الخ ... اليس هذا هو التعبير الصادق للملكية الاجتماعية ؟ فجميع هذه المرافق التي تمتلكها الأمة . هي في الوقت نفسه في خدمة جميع أفراد المجتمع بدون استثناء أي بدون الحاجة إلى انضمامهم إلى أية منظمة من المنظمات .

ولكن ، كيف وجدت هذه الملكية الاجتماعية ، لقد حصلت الدولة على الأراضي اللازمة لتمهيد الطرق والشموارع وإنشاء المتنزهات والحدائق العامة ... والدولة هي التي أقامت المستشفيات والمتاحف والمدارس ... والدولة هي التي تسمح للجميع باستخدام الانهار والمجاري المائية والغابات ... هذا يعني أن الملكية الاجتماعية قد وجدت بفضل الدولة ...

ومن المشاهد أن ظاهرة التحول من الملكية الخاصة إلى الملكية الاجتماعية بوساطة الدولة تلك الظاهرة التي تحققت بالفعل في الميادين التي ذكرناها آنفا ، هي الآن في سبيل تحقيقها في ميادين أخرى . هذا هو الوضع مثلا بالنسبة للمرافق العامة : السكك الحديدية ... الماء ... الكهرباء ... الخ ... ففكرة الإدارة التجارية بدأت تختفي في هذه الأنشطة الحيوية لحياة الأمة الاقتصادية ، على حين بدأت فكرة « المجانية » تتطور وتفرض نفسها في عدد من المرافق العامة . فالبطاقات الأسبوعية التي تصرف للمعامل تكاد تمنحهم حق استخدام المواصلات بالحان لأن ثمن هذه البطاقات اقل بكثير من سعر التكلفة (1) . ونجد

(1) هذا النظام معمول به في فرنسا (المترجم)

هذا الاتجاه نفسه في كثير من البلدان بالنسبة لبعض المرافق مثل الماء والغاز والكهرباء . كما نجد الظاهرة نفسها في ميدان الاسكان حيث تعمل الدولة على بناء المساكن « الشعبية » .

وهكذا فالملكية الخاصة لا يمكن أن تتحول الى ملكية اجتماعية الا بعد ان تصبح ملكية الدولة وبمعنى أخسر فالتحول من الملكية الرأسمالية الى الملكية الاجتماعية لا يمكن أن يتم الا بواسطة الدولة . ولكن يجب ألا نعتقد ان الملكية الاجتماعية أى ملكية جميع أفراد المجتمع تتم تلقائيا بوجود الملكية العامة فتمتع جميع أفراد المجتمع بالملكية يتوقف على مستوى تقدم القوى الانتاجية . فطالما كانت هذه غير كافية لاشباع حاجات الجميع فان الحد من الاستهلاك Rationnement يصير ضروريا . وحتى اذا لم تتدخل السلطات الادارية للحد من الاستهلاك فان مستوى الاسعار يقوم بالدور نفسه .

هدف الانتاج ...

ويمكن أن نقول الشيء نفسه بالنسبة للأساس الجوهري الثامن للاشتراكية أى هدف الانتاج . فالانتاج في ظل المجتمع الرأسمالي لا يرمى الا لتحقيق أكبر قسط من الربح ، ويتحول هذا الهدف في إطار النظام الاشتراكي الى اشباع حاجات أفراد المجتمع جميعا . ولكن كيف يمكن الانتقال من نظام انتاجي يقوم على أساس الربح الى نظام يهدف الى اشباع حاجات الانسان ؟ وثبت التجارب . في هذا الميدان كذلك ان الدولة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الانتقال من نظام الى آخر . فتعميد الطرق ، وتشييد المدارس والمستشفيات والمتاحف لا يقوم على أساس الربح ، بل على أساس الحاجات الطبيعية للمجتمع . وتعمل بعض المرافق الهامة مثل التليفون والتلفراف والسكك الحديدية ، في كثير من البلدان لاشباع الحاجات لا لتحقيق الأرباح . وقد أصبح مرفق الكهرباء ، وهو من أهم المرافق في عصرنا الحاضر يقوم على أساس الحاجة لا الربح ، وكذلك انتاج الطاقة الذرية أى صناعة الفس ، لا اثر في تنظيماتها للربح . وقد زادت الحرب العالمية الاولى ثم الثانية من سرعة هذا التطور أى الانتقال من اقتصاد أساسه الربح الى اقتصاد أساسه اشباع حاجات أفراد المجتمع جميعا . كما دفع التهديد المستمر بالحرب ، والرغبة في صيانة السيادة الوطنية كل دولة الى تحويل الاقتصاد الرأسمالي المبني على الربح الى اقتصاد وطني يقوم على أساس الحاجة وحدها ، والاقتصاد السوفيتي ليس اقتصادا يهدف الى الربح بل اقتصادا اقيم على أساس « الحاجة » ... فحاجات الامة التي يرسمها المسئولون هي التي تحدد الانتاج ، وليس البحث عن الربح الفردي . ويتطور الاقتصاد البريطاني في الاتجاه نفسه . كما نجد الظاهرة نفسها تتكرر في جميع البلدان على الاقل بالنسبة للصناعات الأساسية . والحقيقة ان هذه الحاجات هي حاجات الحرب وليست حاجات الانسان ، ولكن المهم من وجهة النظر الاقتصادية النجحة هو خلق اقتصاد لا يقوم على الربح بل على « الحاجة » هل من الممكن اقامة نظام اقتصادي على هذا النحو ؟ ... ان هذا

النظام قائم بالفعل ، بل لقد اظهرت الحرب العالمية الثانية أن الاقتصاد الذى يقوم على الحاجة يفوق بكثير الاقتصاد الرأسمالى . ويتم هذا التطور العام صوب « اقتصاد الحاجة » *Economie de Besoins* عن طريق الدولة ، لأن الدولة وحدها هى القادرة على تحمل الخسائر فى الانتاج ... ونحن لا ننظر آلى عجز ميزانية الدولة من الزاوية التى ينظر منها موظفو وزارة الخزانة ...

توجيه الانتاج ...

ونجد الاتجاه نفسه بالنسبة للأساس الثالث للاشتراكية ، ونعنى به قيام المجتمع نفسه بتوجيه عمليات الانتاج والتوزيع . وهذا التوجيه ، بدوره ، لا يمكن أن يتم الا عن طريق الدولة فلكى يستطيع المجتمع أن يساهم فى ادارة الاقتصاد يجب أن تصبح الوظائف القيادية انتخابية كما يجب أن يمنح حق الانتخاب والترشيح لجميع أفراد المجتمع . ولا يصبح هذا ممكنا الا داخل اطار القطاع العام . وقد تحقق ذلك الاتجاه الى درجة معينة بظهور حق الانتخاب العام ، وهو كسب حقيقته الطبقة العاملة لا الطبقة البورجوازية . فقد أصبح المشرعون جميعا من المنتخبين . وتختلف درجة انتشار هذه الظاهرة باختلاف العصور وباختلاف الدول . ولكن المهم انها موجودة فعلا وفى طريقها الى الدبوع على الرغم من بعض النكسات الوقتية . وهى تمتد الى الوظائف الادارية فى عدد من البلدان وكلما اتسع نطاق هذه الظاهرة كلما ازدادت مساهمة المجتمع فى ادارة الحياة الاقتصادية .

وقد تغلغل مبدأ الانتخاب للوظائف القيادية بالنسبة لقطاع الصناعة الخاص بظهور الشركات المساهمة حيث تنتخب الجمعية العمومية مجالس الادارة الذى يعين بدوره المدير العام .

ويوجد مبدأ الانتخابى كذلك فى الجمعيات التعاونية . ولكنه محدود فى هذين النوعين من التنظيمات على المساهمين وحدهم . ولا يصبح هذا المبدأ عاما بالنسبة للجميع الا حينما تصحيح وسائل الانتخاب ملكية عامة . واخيرا فان هذا المبدأ لا يكتسب الفاعلية المرجوة الا اذا نظمته القانون أى حيثما تضمنه الدولة .

ويمكن القول باختصار أن التطور صوب اقتصاد الدولة يعد عاملا من موامل التقدم ... لأن هذا النظام هو فى الواقع خطوة لا بد منها للوصول الى الاشتراكية ...

الفصل الثاني

اختفاء الدولة

وظيفة الدولة :

تبدو الدولة كعامل من عوامل التوازن الاجتماعي في المجتمع الذي تسوده الفوارق الطبقية . وجود الدولة ضروري طالما وجدت هذه الفوارق ويتوقف التفاوت الاجتماعي على درجة نمو القوى الانتاجية في المجتمع . فطالما بقي الانتاج غير كاف لاشباع جميع الحاجات ستبقى الفوارق الاجتماعية قائمة ، وستصبح الدولة لا بد منها . وحقيقة ان « شكل هذه الدولة يتغير بتغير الهيكل الاقتصادي للامة » ولكن السبب في وجود الدولة واحد لا يتغير : تحقيق التوازن الاجتماعي حينما لا تتوافر الشروط الاقتصادية لهذا التوازن ، وحينما تتحقق الشروط الاقتصادية للتوازن. المذكور اى حينما يصبح الانتاج كافيا لاشباع جميع الحاجات ، يختفى الداعي لوجود الدولة على الاقل في شكلها المعترف به حاليا .

ان الدولة بمفهومها الدارج مهددة اذن بالاختفاء . ولكن كيف سيتم هذا الاختفاء ؟ ألا يؤدي تطور اقتصاد الدولة واتساع رقعته الى عكس هذا الاتجاه .

تحول الدولة :

ولا يمكن أن تختفى الدولة اعتباطا أو «بقدره قادر» . فحتى اذا قضى عليها بطريق العنف فانها ستبعث من جديد من قبرها(١) ، فالدولة لا يمكن أن تختفى الا بتغير طبيعتها : اى بتحولها من أداة قمع لتحقيق التوازن الاجتماعي الى «مجلس ادارة» للمجتمع(٢) وهي لا يمكن أن تصبح

(١) لقد قام الروس بهذه التجربة ، فقد قضت ثورة عام ١٩١٧ على الدولة ولكنها عادت الى الظهور من جديد وبسرعة كبيرة . لقد تغير شكلها من غير شك ولكن هدفها مازال كما هو لم يتغير وهو : تحقيق التوازن الاجتماعي ، عن طريق القوة لمعز العوامل الاقتصادية عن القيام بهذا الدور .

(٢) يقول «ياندر فيلد» في مؤلفه «الاشتراكية ضد الدولة» : يجب ان نقول بوضوح ان اضمحلال الدولة كوسيلة للقمع في المجتمع الاشتراكي يعادله ازدهار الدولة كأداة للادارة واستغلال الثروات . اى كمثلية للمصالح العامة ، وللمجتمع بأسره .

كذلك الا اذا وضعت يدها على ملكية وإدارة وسائل الانتاج . وهذا مايتحقق بالفعل في ظل نظام اقتصاد الدولة . فحينما تصيح وسائل الانتاج ملكية عامة يتحتم على الدولة إدارتها وإستغلالها ، وبأزدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تزداد مهامها الادارية وتتسع .

لقد أصبحت الوزارات الاقتصادية التى ظهرت حديثا في كثير من البلدان ذات أهمية متزايدة كما تدل التنظيمات الاقتصادية الملحقه بهذه الوزارات (المجلس الوطنى للاتمان - المجلس الوطنى الاقتصادى .. الخ) على تغير عميق جزرى في طبيعة الدولة .

ووظيفة الدولة الادارية تتمدى الميدان الاقتصادى وتتغلغل في جميع نواحي الحياة الاجتماعية يقول : «دجيجس» Dagugis في كتابه «مراحل القانون» :

لقد أخذت الدول الحديثة على عاتقها وتحت اشكال مختلفة المساعدات التى تمنع للأسرة والمرضى والمسنين .. تلك المساعدات التى كان يتحملها الأقارب وحدهم من قبل .. ان القانون يستقطع الآن من الدخل القومى الموارد اللازمة لأعانة المستشفيات ، بيوت الولادة والحضانة ، مساجىء الطاعنين في السن وضحايا الأمراض العقلية .. الخ ، وقد أقيمت في كثير من البلدان أنظمة متطورة للضمان الاجتماعى والمعاشات .. وأصبحت الدولة تقوم مقام الآباء في تربية وتنقيف الأطفال .

ويؤدى الاقتصاد العام بتطويره للوظائف الادارية للدولة الى تحويل هذه الأخيرة الى مجلس ادارة للأمة ويتسبب في القضاء عليها «كدولة» (١) وقد رسم «فردريك انجلز» Fredrickengels لاضمحلال الدولة الذى نشير اليه صورة دقيقة .

ان أول عمل تتميز به الدولة كممثلة للمجتمع بأكمله ، استيلائها على وسائل الانتاج باسم المجتمع، وهذا في الوقت نفسه آخر عمل يميزها كدولة .. فتدخل سلطة الدولة في العلاقات الاجتماعية يصبح غير ذى موضوع في مختلف الميادين ثم يتلاشى تماما .. وتحل إدارة الأشياء، والانتاج محل حكم الأفراد .. ان الدولة لا تلغى ولكنها «تموت» (٢) .

(١) اننا نشير هنا الى الاتجاه الرئيسى لا الى التفاصيل الثانوية او الجانبية ، وبهذا فقد أهملنا مايسمونه بيروقراطية الدولة bureaucratic d'État وبالإمتيازات التى تمنحها . ووجود مثل هذه البيروقراطية الفنية يتوقف على درجة نمو القوى الانتاجية ، وليس ظاهرة مقصورة على الدولة وحدها . فالبيروقراطية تتفشى في الجمعيات التعاونية ، والنقابات والأحزاب السياسية .. (هل تمتد القول بالسطحية التى تهاجم مبدأ التأمين بحجة أنه يخلق البيروقراطية ان هذه الأخيرة يمكن أن تختفى بتعديل المؤسسات المؤممة الى تعاونيات ؟) .

(٢) في كتابه Anti-Dihring

الفصل الثالث

المحدود والتاريخية للاقتصاد الدولة

فلنهرب بالملكية المطلقة مثلاً :

إذا قارنا بين بداية نظام الملكية المطلقة ونهايته وجدنا على الفور الاختلاف التالي : لقد كانت الملكية المطلقة في البداية عاملاً ثورياً ، وأصبحت في النهاية عاملاً رجعياً . لماذا هذا الاختلاف ؟ لقد حلت الملكية المطلقة في البداية محل سلطة النبلاء ، فكانت عاملاً من عوامل تحقيق الوحدة الوطنية والسياسية ، وهو عامل ضروري لزيادة الانتاج وتنشيط التبادل . وهكذا تبدو الملكية المطلقة ، بالقياس الى النبلاء الاقطاعيين ، كعامل ثوري . ولكن هذا النظام بلغ حدوده التاريخية حينما تحققت الوحدة الوطنية والسياسية . ويحتم الانتاج الرأسمالي الذي ساعدت الوحدة الوطنية على تطويره ونمسيوه اصلاً جنرياً في ميدان الملكية الزراعية والغاء جميع الامتيازات: فحرية الابتكار وحرية التنافس أصبحتا من القوانين الضرورية لازدهار هذا الانتاج . وقد احتاجت البورجوازية في الوقت نفسه بعد أن أصبحت هي الطبقة الحاكمة اقتصادياً الى تحقيق بعض الإصلاحات السياسية التي تسمح لها بالاستيلاء على السلطة وهذه الحركة المزدوجة ذات الشقين الاقتصادي والسياسي كانت تتعارض تداً مع بقاء نظام الملكية المطلقة التي أصبحت بذلك عاملاً رجعياً يجب القضاء عليه ، وإذا استمر نظام الملكية المطلقة في البقاء الى ما بعد هذه الحدود التاريخية فإن الأمة كانت ستضمحل لاستحالة نمو الرأسمالية نمواً طبيعياً . وإذا استمر امتداد هذا النظام متخطياً حقيقته التاريخية فإن ذلك يتسبب في قلبه نتيجة لمركبة عنيفة قد تكون ثورة داخلية أو حرباً خارجية (١) .

وإذا كنا نذكر كثيراً الملكية المطلقة فإن ذلك يرجع الى أنها تمثل فترة انتقالية بين مجتمعين : المجتمع الاقطاعي والمجتمع الرأسمالي . ولهذا فهي مورد غني بالدراسات المفيدة في ميدان تطور اقتصاد الدولة الذي يمثل بدوره فترة انتقال بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي .

(١) نعني ببقاء نظام الملكية المطلقة بقاء هيكل سياسي محدود وليس فقط بقاء ملك على العرش . لقد دفعت الجمهورية الإسبانية الثمن غالية حينما اعتقدت أن المشكلة قد حلت برحيل الملك الفونس الثالث عشر (المؤلفان)

واقتصاد الدولة الذى يعد عاملا ثوريا بوصفه النظام الذى يحل محل الرأسمالية ، اله هو الآخر حدوده التاريخية التى يصبح بعدها عاملا رجعيا .

الدور التاريخى لاقتصاد الدولة :

ان الدور التاريخى لاقتصاد الدولة ، كما يكشف عن نفسه فى مراحل تطور مختلف الدول ، ينحصر فى تحويل الملكية الخاصة الى ملكية عامة . ولما كانت الملكية العامة هى الشرط الأساسى لتحقيق الملكية الاجتماعية فان دور اقتصاد الدولة يعد فى جوهره تقدما . ولكن حينما يصبح هذا النظام هو الطابع السائد فى الدول الكبرى الرئيسية ، يبدأ فى الانزواء على نفسه ليصبح اقتصادا وطنيا متافسا لغيره من اقتصاديات الدول الأخرى . وبدل أن تصبح ملكية الدولة ملكية اجتماعية تتحول الى ملكية وطنية .. وعندما يبلغ اقتصاد الدولة هذه المرحلة يصبح رجعيا لأنه يمتنع تقارب الدول ووحدها وهو الشرط الضرورى لتقدم البشرية والاشتراكية . ويصبح من الضرورى تخطى الاطار الوطنى لكى يتساح لقوى الانتاج النمو والانطلاق .

الفصل الرابع

تطوّر النضال الطبقي

علينا أن نبحث الآن مصير الطبقات والنضال الطبقي داخل طائر
اقتصاد الدولة .

النضال الطبقي واقتصاد الدولة :

يقع الأساس الاقتصادي للنضال الطبقي في ظل النظام الرأسمالي
في التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الخاص للملكية وسائر
الإنتاج ولا يمكن أن يختفي النضال الطبقي طالما بقي هذا التناقض قائما
ولكن بإحلال ملكية الدولة محل الملكية الخاصة يبدأ هذا التناقض في
التلاشي . مما يجب أن يؤدي بدوره إلى اختفاء النضال الطبقي . وهذا
ما يدعيه - على الأقل - الشيوعيون الذين يؤكدون أنه لم يعد يوجد في
روسيا طبقات ومن ثم نضال طبقي بعد أن أصبحت وسائل الإنتاج جميعا
ملكا للدولة .

وتبين لنا الحقيقة الاجتماعية أن نضال العمال من أجل تحسين
مستوياتهم المعيشية لم يختف . فالاضرابات التي اجتاحت أوروبا عقب
الحرب العالمية الثانية مست المؤسسات العامة . وإذا كان لا يوجد هناك
اضرابات في روسيا فإن ذلك يرجع إلى النظام السياسي الذي يقضي بالموت
أو بالنفي على كل عمل من شأنه تعطيل العمل وعرقلة . ومما لا شك
فيه أن الاتجاه الحكومة السوفيتية إلى سن تشريعات بوليسية غاية في الشدة
وامتلاء السجون ومسكرات الاعتقال هناك بالمرائنين يدل على أن النضال
العمالي مازال قائما في الاتحاد السوفيتي (١) .

وهنا يحق لنا أن نتساءل : ما هو التناقض الاقتصادي الذي يحدد
هذا النضال ، وما هي طبيعة هذا النضال ؟

إننا نعلم أن توزيع الدخل في ظل النظام الرأسمالي يتم بواسطة
الرأسماليين . فهم الذين يوزعون الأجور على العمال والريع الزراعي على
الملاك الزراعيين ، وسعر الفائدة المقرض رؤوس الأموال ويحتفظون لأنفسهم

(١) يعلم المؤرخون جيّدا أن القمع البوليسي هو من الدلائل التي
لا تخطئ في الدلالة على وجود شعب اجتماعي يعمل النظام السياسي جاهدا
على كبحته وإخفائه عن العيون (المؤلفان) .

بالأرباح بعد أن يستقطعوا جزءاً يمثل رأس المال الثابت من جملة الإنتاج .
إن الرأسماليين إذا هم المسئولون عن توزيع الدخل ، وتمثل الأجور الجزء
من الدخل الذي يوزعه الرأسماليون على أفراد الطبقة العمالية . ولكي
يزيد العمال من هذا الجزء يجب عليهم الدخل في نضال ضد الرأسماليين
الذين يحاولون دائماً خفض مستوى الأجور لتضخيم أرباحهم .

توزيع الأجور :

حينما تصبح الدولة مالكة لوسائل الإنتاج فإنها تحل محل
الرأسماليين في توزيع الدخل ، وتصبح هي المسئولة عن توزيع الأجور
على أفراد الطبقة العاملة .

ولكن ما هو الدافع الذي يحدد عملية التوزيع هذه ؟

إن الدافع في ظل النظام الرأسمالي هو الربح . ولما كان اقتصاد
الدولة لا يقوم على أساس الربح ، فإن هذا الأخير يفقد دوره كدافع محدود
لتوزيع الأجور ، لقد سبق أن أشرنا إلى أن اقتصاد الدولة يقوم على أساس
« الحاجة » بمعنى أن الإنتاج يهدف قبل كل شيء إلى إشباع الحاجات وهكذا
تصبح الحاجات هي المحددة لتوزيع الدخل القومي وبالتالي للأجور . ولكن
هناك نوعان من الحاجات : حاجات الفرد ، وحاجات السيادة الوطنية وكلما
تضخم جزء الدخل القومي المخصص لحاجات السيادة الوطنية ، كلما قل
الجزء المخصص لحاجات الفرد ، أي المخصص للقوة الشرائية . وهذا يعني
أن هناك تعارضاً بين زيادة القوة الشرائية وإشباع حاجات السيادة الوطنية
وتوضيح لنا هذه الظاهرة التي سبق أن أشرنا إليها في الصفحات السابقة
أن الأساس الاقتصادي للنضال الطبقي في ظل نظام اقتصاد الدولة يقبع
في التعارض بين الطابع « الوطني » للملكية ووسائل الإنتاج « العالمي »
للاتنتاج . قطعاً بقي العالم مقسماً بين دول متنافسة لأن زيادة القوة
الشرائية ستتعارض مع مصالح السيادة الوطنية ، ولقد خضع الروس لهذه
التجربة منذ زمن طويل ، وبدأ الانجليز يخضعون للتجربة نفسها على حين
اندفعت جميع البلدان الأخرى في الاتجاه نفسه (١) .

تغير طبيعة النضال الطبقي :

تضطر الدولة لكي تشبع حاجات السيادة ، أو ما يطلق عليه عادة
الاستقلال الوطني إلى ضغط جزء من الدخل القومي المخصص للقوة
الشرائية . وتقف الطبقة العمالية ضد هذا الاتجاه مناهضة لتحسين قوتها
الشرائية ، وهذا النضال سيبقى قائماً طالما ظل التناقض بين الطابع
العالمي للإنتاج والطابع الوطني للملكية ووسائل الإنتاج . وعندما يبلغ التطور
التاريخي هذه المرحلة يتحول النضال الطبقي الكلاسيكي بين الرأسمالية
والعمال إلى نضال بين العمال والدولة بمعناها التقليدي . ويصبح هدف

(١) لقد أصبح هذا الاتجاه حقيقة واقعة اليوم بعد انتهاء سياسة
إعادة التسليح (المؤلفان)

هذا التضال ليس الموازنة بين فائض القيمة والأجور بل الموازنة بين حاجات السيادة الوطنية والقوة الممرالية .

من الواضح أن تحليلنا لا ينطبق الا على نظام اقتصاد الدولة فى حالته الحالية ، ووجود هذا النظام فى جميع بلدان العالم ، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن ، ففي معظم الدول مازالت الاشكال الرأسمالية للانتاج قائمة بل تسود غيرها من الاشكال . بل هناك فى كثير من المناطق بعض الاشكال البدائية للانتاج أى تلك التى ظهرت قبل الاشكال الرأسمالية . ولهذا فهناك تشابك بين التضال الطبقي الذى اشرنا اليه فى الاسطر السابقة والتضال الطبقي الكلاسيكى ، أى ذلك الذى يقوم بين العمال والرأسماليين . ولكن هذا النوع الأخير فى طريقه الى أن يصبح ثانويا لان تحديد الأجور حتى فى ظل القطاع الرأسمالى بوساطة السلطة التشريعية يغير من طبيعة التضال الطبقي على النحو الذى بيناه سابقا (١) .

وإذا كان اشباع حاجات السيادة الوطنية هو الدافع لتحديد توزيع الدخول ، فإن ذلك لا يعد الدافع الوحيد لتحديد توزيع الأجور ، بل هناك دافع آخر هو سعر الفائدة ، فملكية الدولة لاتقضى قضاء تاما على الطبقة الرأسمالية التى تنقسم - كما يعلم الجميع - الى طائفتين : الطائفة الأولى هى التى تملك رموس الاموال ويمثلها الرأسماليون الحاليون Les capitalistes Financiers الذين يثول اليهم سعر الفائدة ، والطائفة الثانية هى التى تملك وسائل الانتاج والتى يمثلها اصحاب العمل الرأسماليون والذين يثول اليهم الربح الرأسمالى . وبظهور الشركات المساهمة يخفى صاحب العمل الرأسمالى لان وظيفته الاقتصادية يضطلع بها أحد المديرين . ولكن الرأسمالى «المالى» يظل فى مزاولة نشاطه ، بل يصبح الرأسمالى بمعناه «العام» أى ذلك الذى درسه ماركس واتباعه ، وحينما تحل ملكية الدولة محل الملكية الخاصة فانها تقضى بصفة نهائية على صاحب العمل الرأسمالى بالقضاء على سبب وجوده نفسه أى على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وتختلف الأوضاع بالنسبة للرأسمالى «المالى» لان سبب وجوده أى الملكية الخاصة للمال (أو رأس المال) يظل قائما . وهكذابقى هذا النوع الأخير من الرأسماليين قائما فى ظل ملكية الدولة ولكن بدل أن يقرض رأس ماله لصاحب العمل يقرضه للدولة نظير سعر فائدة ثابت . وان زيادة مقدار الدين العام فى معظم البلدان زيادة مستمرة لتؤيد مانقول . والاتحاد السوفيتى نفسه يخضع لهذه القاعدة ، وان إعادة نظام الارث. الذى قضت عليه ثورة عام ١٩١٧ وتدرج قيمة الأجور . . كل ذلك فتسح الباب على مصراعيه لإعادة تكوين طبقة الرأسماليين «الماليين» .

وهكذا فإن اقتصاد الدولة لا يقضى على الطبقات بل هو يبقى على طبيعتين : العمال والرأسماليين الماليين . . ويؤدى ذلك بدوره الى بقاء تناقض الطبقات لان سعر الفائدة ليس فى الواقع الا جزءا من فائض القيمة . .

(١) ان قانون تناقض - هارضى - وتطور اضراب عمال الصلب فى الولايات المتحدة الامريكية فى الفترة الأخيرة يعطينا دليلا اضافيا على ما نقول

(المؤلفان) .

وجزاء البديهي القومي الذي يوزع كسعر فائدة لا يمكن أن يزيد إلا على حساب الجزء الذي يوزع على شكل أجور (١) والعكس صحيح . ولكن هذا التنافر الطبقي لا يكشف عن نفسه بصورة مباشرة لأن الطبقتين المتنازعتين ليستا على علاقة مباشرة ، وينعكس هذا على الدولة ، لأن كل طبقة تعتمد على الضغط عليها لتزيد دخلها . بل تعتمد إلى توجيهها والإشراف عليها إلى « التقليل » فيها لاستغلالها في تنفيذ مآربها .

وتتحول النضال الطبقي من شكله الكلاسيكي إلى شكله الجديد (قدي شرحنا خطوطه العريضة فيما سبق ، في ظل نظام اقتصاد الدولة يدخل هذا النضال في مرحلته الأخيرة . فهو لا يقوم بين طبقتين ذاتي مصالح متعارضة ، بل بين طبقة واحدة ، هي الطبقة العمالية ، وبين منظمة سياسية هي الدولة . نعمانها التقليل .

ولما كان نضال الطبقة العمالية من أجل تحسين مستوياتها المعيشية لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية إلا بتحويل الدولة من أداة قمع لتحقيق التوازن الاجتماعي إلى مجلس إدارة للمجتمع ، فإن هذا النضال لابد أن يؤدي في النهاية إلى اختفاء الطبقات اختفاء تاما .

الحركة العمالية واقتصاد الدولة

الضغط العمالي على الدولة :

إن النضال الطبقي بين العمال والرأسماليين هو الذي يحرك تطور الرأسمالية نحو اقتصاد الدولة . لمطالبية العمال بتجديده مستوى الأجور وشروط العمل أدت في كثير من الأحوال إلى تحويل عقد العمل الفردي إلى عقد عمل جماعي Contrat Collectif . ويضغط العمال على الدولة حتى تمنح لهذا العقد الجماعي قوة القانون . وهكذا بدأت تزدهر تشريعات العمل التي تحدد العلاقات بين العمال من ناحية والرأسماليين من ناحية أخرى . وتطالب الطبقة العمالية بتدخل الدولة لتسبغ على المميزات التي حصلت عليها الثوب القانوني . وكانت المطالب الأولى للطبقة العمالية تخص ميدان تحديد ساعات العمل ، فقمع ضغطت على الدولة كي تحدد فترة العمل اليومية تحديدا تشريعي إجباريا (٢) . وكانت الحركة العمالية في بدايتها مناهضة ولكنها أدركت في النهاية أن الامتيازات

(١) من الواضح أننا لا نعني هنا غير حصص نسبية (المؤلفان) .

(٢) يعد القانون الإنجليزي الذي صدر عام ١٨٠٢ Moral and Health الخاص بتنظيم عمل الأطفال في مصانع غزل ونسج الصوف والقطن من أهم مظاهر تدخل الدولة في ميدان العمل . وقد كتب « هوبير يورجان » ، بصدد التنظيمات التي وردت في هذا القانون : « إن الدولة بهما رستها حق عرض عدد من القواعد على المنتخبين من أصحاب عمل وعمل . قواعد على مستوى أعلى من إرادة المتعاقدين وفوق مستوى نظام علاقة الطرفين التقليدية » ، قد وضعت أسس مذهب تدخل الدولة الذي لا تحده أية اعتبارات قانونية كانت أو سياسية (المؤلفان)

«التي حققتها بنقضها سبقي» «وهمية» إن لم تضرب في القالب القانوني
زولها أخذت النقابات العمالية تغير بالتدريج موقفها تجاه الدولة ، واليوم
لم تعد هناك بلد لا تشعر فيها النقابات بضرورة التعاون مع الدولة بل
«السيطرة عليها» (١) .

ويقول «جويتز جيري» Gootz-Grey بصدد نشاط النقابات
العملية في فرنسا ما يلي : « كان التيار النقابي الشوري يؤكد ضرورة
انفصاله عن الدولة حتى إذا اتخذت الشكل الديمقراطي .. ولكن الواقع
أن اخصب التيارات الفكرية النقابية هو ذلك الذي عمد جاهدا إلى خلق
علاقات دائمة للتعاون بين الدولة والنقابات » (٢) .

وقد حدث نفس التطور في معظم بلدان العالم . ففي اسبانيا مثلا
«انقسمت الحركة النقابية الفوضوية» (٣) Syndicalisme Anarchiste وهي أخو
معقل لأنصار «ماخونين» إلى شطرين : الشطر الأول لازل أمينا على موقفه
«التقليدي المناهض للدولة ، أما الثاني فيؤمن بضرورة التعاون والسيطرة

(١) هذه هي سياسة الاتحادات العمالية في الولايات المتحدة
الأمريكية (المؤلفان)

(٢) انظر كتاب : التيار الفكري النقابي في فرنسا (المؤلفان) .

(٣) يعتقد أنصار المذهب الفوضوي أن اختفاء الملكية الفردية يؤدي
إلى اختفاء الطبقات الاجتماعية . وبانتشار العدالة في المجتمع يصبح
وجود الحكومة نفسه أمرا لاهورية له ، لأن الحكومة في نظرهم ليست إلا
أداة تتحكم بوساطتها طبقة معينة في بقية الطبقات . وهكذا فالفوضوي
تعني مجتمعا بلا حكومة يعيش في رحابه رجال يتمتعون بالحرية والمساواة
«ويؤكد «برودون» أو «أب الفوضوية» أنه يكفي القضاء على الملكية الفردية
والحكومة التي تساند هذه الملكية حتى تختفي جميع المشكلات ، فالإنسان
حينما يكتسب من جديد الشعور بالحرية والمساواة سيكتسب كذلك
«طبيعته الأولية» ، ولا يخشى «برودون» وأنصاره من الفوضويين سسوء
استخدام الإنسان لحريته المطلقة وهم لا يفترضون أبدا أن فريقا منهم
سيحاول السيطرة أو استغلال الفريق الآخر .. أنهم كجناح جاك روسو
يثقون بالإنسان ولا يؤمنون بالخطيئة الأزلية .

ووجد المذهب الفوضوي بعد «برودون» عدة أنصار في شخص
(ماخونين) و (كروبتكين) و (جان جراف) وغيرهم ، ويمجد هؤلاء حقوق
الفرد وينددون بالسلعة في جميع أشكالها .. يقول ماخونين مثلا : « إن
حريتي ، أو بمعنى آخر كرامتي كإنسان تعني عدم خضوعي أو طاعتي لأي
رجل آخر .. وإن جميع أعمال يجب ألا تحدد إلا بمقتضى الشخصية ..
ويختلف الفوضويون بخصوص الوسائل التي يمكن أن تحقق المجتمع
الفوضوي فجميعهم باستثناء «برودون» ينادون بضرورة استخدام العنف
يقول ماخونين في هذا الصدد : «الغاية تسوغ الوسيلة والثورة تظهر كل
شيء» .. وباختصار فانصار هذا المذهب من المثاليين الذين يعتقدون أن
طبيعة الإنسان التلقائية كفيلة بحل جميع مشكلات المجتمع (المترجم) .

عليها . وقد حدث هذا الانقسام في الحركة الفوضوية الاسبانية بمناسبة التعاون مع الحكومة الجمهورية في المنفى عام ١٩٤٥ . وقد وافق الاتحاد القومي ، الذي كان يعمل في الخفاء في اسبانيا على هذا التعاون ، على حين بقي الاتحاد القومي الذي يعمل في المنفى وفيا لبيادته الفوضوية .

التأميم :

ويجد الباحث نفس التطور بالنسبة لوسائل الانتاج . فنحن اذا قارنا اتجاهات الحركة العمالية عام ١٨٤٨ باتجاهاتها عام ١٩٤٩ ، وجدنا الاختلاف التالي : لقد كان شعار الحركة العمالية منذ قرن مضى هو «المشاركة» وتغير هذا الشعار اليوم فأصبح «التأميم» . فالنقابات العمالية تؤمن اليوم أن تأميم وسائل الانتاج أى ملكية الدولة لهذه الوسائل هو الوسيلة الوحيدة لتحرير العمال .

ويشير « جويتز - جيري » عند دراسته موقف الحركة النقابية الفرنسية ، من التأميم أن جميع التنظيمات النقابية ، حتى المسيحية منها «تؤيد التأميم التدريجي لجميع المؤسسات التي تتمتع بموقف احتكاري» وتوضح النقابات المسيحية أن « التأميم يهدف الى تحويل نظام الاقتصاد الحر الى نظام اقتصادي جديد تسوده مفاهيم الخدمة والمصلحة العامة » .

ولم تتحقق في إنجلترا سياسة التأميم الا بفضل مساندة اتحادات العمال التي وضعت جميع قواها في خدمة الدولة . وقد تمت التأميمات في بلدان أوروبا الشرقية كذلك بفضل ضغط الحركة العمالية . وأصبح التأميم ظاهرة عامة ، فقد تبنت النقابات في جميع البلدان شعار التأميم وراحت تساند نظام اقتصاد الدولة ضد النظام الرأسمالي .

وتخضع الحركة العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية للتطور نفسه . فقد حصل الرئيس روزفلت منذ عام ١٩٣٢ على مساندة النقابات العمالية له لتنفيذ سياسته الجديدة New Deal وراحت النقابات العمالية الأمريكية بعد الحرب الأخيرة تطالب بتحقيق العمالة الكاملة وبإشراف الدولة على النشاط الاقتصادي ، والنقابات الأمريكية لم تتخذ التأميم بعد شعارا لها ولكنها تساند الدولة دائما في سياستها التدخلية والتخطيطية ومن أهم مميزات هذا التطور هو نضال النقابات العمالية الأمريكية من أجل اقامة نظام للضمان الاجتماعي الاجباري شبيه بالانظمة القائمة في إنجلترا وفرنسا .

وهكذا فاطبقة العمالية تساند الدولة لتحل محل الطبقة الرأسمالية . وهي لا تقوم بذلك بدون تردد وخوف ولكنها كقاعدة عامة تؤيد نظام اقتصاد الدولة ضد الرأسمالية .

وتصل النقابات في اثناء دفاعها عن ملكية الدولة ضد الملكية الخاصة على نشر الأساليب الديمقراطية في ميدان ادارة هذه الملكية (١) فتمثين

(١) ان نضال النقابات الألمانية من أجل تحقيق مبدأ الادارة المشتركة La co Gestion يعد من اخذت الامثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا الصدد (المؤلفان)

المعمال فى المنظمات الاقتصادية وفى لجان المؤسسات Les comités d'entreprises الخ . هى فى الواقع اصلاحات تهدف الى تحقيق ادارة اقتصادية ديمقراطية .

الحركة الاشتراكية واقتصاد الدولة

الاستيلاء على الدولة :

حددت الحركة الاشتراكية خطتها منذ نهاية القرن الماضى ، فبعد أن تخلت عن نظم الاشتراكيين المثاليين Les Socialistes Utopistes لتحرير الطبقة العمالية رسمت لنفسها هدفا محدودا هو الاستيلاء على الدولة وتحويل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية . وقد أصبح هذا الهدف اليوم يحدد سياسة الحركة الاشتراكية فى جميع البلدان . . . وهناك من غير شك ، انشقاق فى الحركة فيما يخص بوسائل الاستيلاء على الدولة ، فالبعض لا يؤيد غير الوسائل السلمية الشرعية والبعض الآخر لا يؤمن بغير الوسائل الثورية . ولكن هذه الاختلافات فى الواقع ليست الا اختلافات «تكتيكية» ستخف حدتها مع تطور الحركة العمالية وتنظيمها تنظيميا سليما . والحقيقة الجوهرية التى يجب أن تسترعى الانتباه هى أن الاستيلاء على الدولة أصبح الهدف الرئيسى للحركة الاشتراكية وتطور النضال الطبقي الذى حددنا معاملة فيما سبق ينحى هو الآخر نفس الاتجاه

ويرجع ذلك الى أن الحركة الاشتراكية تعتبر الدولة هى الوسيلة الضرورية لتحويل نظام الملكية . وفى أى بلد استطاعت فيه الاشتراكية ممارسة السلطة عمدت الى استخدام الدولة فى عملية تحويل الملكية الخاصة الى ملكية عامة وإلى تنظيم الاقتصاد وتخطيطه . وفى انجلترا عرض حزب العمال ، بعد نهاية الحرب مباشرة المشكلة أمام الراى العام وخاض المعركة الانتخابية ببرنامج يطالب بمبدأ التأميم والتنظيم الاقتصادى . . . وما أن تقلد مقاليد الحكم حتى راح ينفذ برنامجه وأصبحت إنجلترا التى كانت معقل الرأسمالية الحرة ، من أولى دول أوروبا الغربية التى بلغ فيها اقتصاد الدولة أعلى مراحل النضج . وقد أدى استيلاء الشيوعيون على السلطة فى أوروبا الشرقية الى الأسراع بحركة التأميم . أما فى ألمانيا حيث تحتل مشكلة ملكية وسائل الانتاج مكانا بارزا فنجسد الحركة الاشتراكية تساند مبدأ الملكية العامة .

وهكذا نجد الحركة العمالية والاشتراكية فى فترة تحول الرأسمالية الى نظام اقتصاد الدولة تساند مساندة تامة هذا النظام الأخير ، وهذه الحركة كما سبق أن أشرنا ، تمثل العامل الارادى الضرورى للقضاء على العقبات القانونية التى تعوق أو تشل نمو القوى الانتاجية والوصول بنظام اقتصاد الدولة الى الاشتراكية .

الفصل الخامس

الاشتراكية ضرورة تاريخية

شروط الاشتراكية :

لقد عرفنا نظام اقتصاد الدولة، على أنه نظام انتقالي بين الرأسمالية والاشتراكية . وقلنا ان فترة الانتقال هذه لها حدود تاريخية اذا تعدتها أصبح النظام القائم رجعيا وعاد على المجتمع بالنتائج التالية : خفض مستوى المعيشة . . ديكتاتورية مطلقة . . حرب . . ولا يمكن تفادي هذه النتائج الا اذا حلت الاشتراكية محل نظام اقتصاد الدولة .

وهنا يبرز أمامنا السؤال التالي : هل يمكن أن تتم عملية التحويل هذه من الآن ؟ وبمعنى آخر هل تحققت بالفعل شروط المجتمع الاشتراكي ؟ هذا هو ما سنبحثه الآن . ولكن يجب أن نوضح أولا أننا لا نعني مجتمعا اشتراكيا خالصا أى بلغ درجته القصوى من التطور ، بل مجتمعا اشتراكيا. يتحقق فيه الحد الأدنى من الشروط الأساسية للاشتراكية . فوجب ألا ننسى أن سقوط نظام الملكية المطلقة لم يؤد الى ظهور المجتمع الرأسمالى المكتمل ، بل فتح الابواب على مصراعيها لتطور النظام الرأسمالى . وهذا هو أقصى ما يمكن أن ننتظره من اختفاء نظام اقتصاد الدولة ، فلا يمكن أن يتحقق بناء المجتمع الاشتراكي بين يوم وليلة . . . وإن ما يجب عمله هو القضاء على العقبات « القانونية » التى تحول دون ازدهار النظام الاشتراكي . . .

الاسس الجديدة للمجتمع :

ونحن حينما نتكلم عن الاشتراكية فإننا نعنى تنظيم المجتمع على اسس جديدة مع العلم بأن هذا التنظيم يجب أن يعتبر «بداية» لا «نهاية» أى ان هذا التنظيم لابد أن يخضع للتجربة والخطأ ، للتقدم والتأخر . . الخ . . . ولهذا فلنحس لا يهتما معرفة مختلف التفاصيل ، بل معرفة هل من الممكن أن نحقق من الآن مجتمعا يتميز بالصفات الجوهرية التالية :

١ - تكون فيه الملكية اجتماعية أى لا تخص فردا أو جماعة من الافراد بل المجتمع بأسره .

٢ - أن يتولى المجتمع بنفسه إدارة وتوجيه عمليات الإنتاج .

٢ - أن يكون هدف الانتاج هو الارتقاء المستمر بمستوى معيشة الافراد .

وفي رأينا أن الشروط الاقتصادية متوافرة لتحقيق مجتمع تتوافر فيه هذه الشروط الثلاثة . فلكي تصبح الملكية اجتماعية يجب أن تفقد طابعها الخاص أو الفردى . وقد رأينا أنها فقدت بالفعل هذا الطابع ، على الأقل فى مجالات الانتاج الرئيسية . وحتى المجالات التى احتفظت فيها الملكية بالطابع الفردى أو الخاص فإنها تخضع لبعض تشريعات جعلتها ليست أكثر من وجهة قانونية

ولكى يستطيع المجتمع ادارة الانتاج يجب أن تصبح المناصب القيادية انتخابية لا وراثية . وقد رأينا أنها اكتسبت هذا الطابع بالفعل منذ اللحظة التى أصبحت فيها وسائل الانتاج ملكية جماعية . ليس هناك شك فى أن تنظيم عمليات الانتخاب للمراكز القيادية ما زالت تشوبه الكثير من العيوب كما أنها ما زالت غير مباشرة ، ولكن هذا لا يمنع أن هذه المناصب أصبحت ذات طابع انتخابى . أى أنه يكفى تعميم المبدأ الانتخابى حتى يشمل جميع من يهمهم الأمر حتى تتحقق قيادة المجتمع لعمليات الانتاج . أما الخاصة الثالثة للمجتمع الاشتراكى أى الارتقاء المستمر بمستوى معيشة الافراد ، فإنها تتحقق عندما لا يصبح الربح هو المحرك للجهاز الانتاجى

القفاء على العقبات . . .

إن الاسس المادية للمجتمع الاشتراكى قائمة بالفعل ويكفى أن تساعد على تطويرها بالقضاء على العقبات القانونية التى تقف فى سبيلها

إن أهم هذه العقبات هو انقسام العالم الى دول متنافسة وذلك يحول دون تحقق مبدأ تقسيم العمل الدولى Division International du travail ويتسبب من نمو قوى الانتاج . ثم النزعة الدولية بمعناها التقليدى وهى النتيجة المحتمة لتقسيم العالم الى دول متنافسة ، تلك النزعة التى تؤدى الى وضع القوى الانتاجية فى خدمة سياسة القوة . l'olitique De Puissance وتهدم أركان الديمقراطية .

وهناك أخيراً مابقى من تنظيمات رأسمالية تموق نمو الانتاج وتطوره وتخلق أزمات اجتماعية تساعد بدورها على تدعيم النزعة الدولية .

وسيطل العالم ، طالما بقيت هذه العقبات قائمة ، يعانى من أزمة اجتماعية وسياسية تتفاقم حدتها باستمرار ، ويواجه فى نهايتها الحرب فى حالته المزمنة . ولهذا فالاشتراكية تعد ضرورة للمجتمع ، كما كانت الرأسمالية من قبل .

الضرورة البشرية :

ولكن العقبات القانونية ، وهى من عمل الانسان ، لا يمكن أن تهدم إلا بيد الانسان ، ولهذا فإن كانت الاشتراكية ضرورة تاريخية ، فإن هذه

لا يعنى أن عزيمة البشر ليس لها دور فى تحقيقها ، فلكى تصبح الاشتراكية ، وهى الشكل التاريخى الضرورى للمجتمع ، حقيقة يجب تدخل الإنسان . ولكن هل سيتم هذا التدخل فى الوقت المناسب ، أى قبل أن تنزل المدنية فى هوة الحرب التى لا نهاية لها ؟ . . . أن التاريخ وحده هو الذى يستطيع أن يجيب عن هذا السؤال . . . ويكفى أن نقول هنا أن تضامن الطبقة العمالية يهدف إلى القضاء على العقوبات القانونية التى تحد من ازدهار الاشتراكية .

لقد رأينا أن تطور النضال وضغطه على الدولة يرمي ، فى المقام الاول ، إلى زيادة القوة الشرائية للعاملين أى زيادة نسبة الدخل القومى المخصصة لاشباع حاجات الافراد . ولما كانت هذه الزيادة لا يمكن أن تتحقق الا على حساب الجزء المخصص لاغراض السيادة الوطنية فإن كل زيادة للقوة الشرائية تؤدى إلى ضغط نسبة الدخل القومى المخصصة لحاجات هذه السيادة ، وهذا الاتجاه يؤدى بدوره إلى الخد من ستيااسة القوة والعزلة الاقتصادية ويشجع التبادل التجارى بين مختلف الدول . وازدياد التبادل التجارى يؤدى بدوره إلى نشر تقسيم العمل الدولى وتدعيم أسس الاقتصاد العالمى .

الديمقراطية والطبقة العمالية :

بعد نضال الطبقة العاملة من أجل زيادة القوة الشرائية ، فى الوقت نفسه ، نضالا ضد أخطار الديكتاتورية المطلقة . فالديمقراطية تعتمد على مستوى معيشة جماهير الشعب ، وهذا المستوى يتوقف بدوره على حجم الانتاج المخصص لاغراض الاستهلاك ، وهذا بدوره يتوقف على هدف الانتاج . ان الديمقراطية فى ظل النظام الرأسمالى شكلية لا موضوعية لان هدف الانتاج الرأسمالى ليس اشباع حاجات الافراد ، بل تحقيق أكبر قسط من الربح . ولم يبدأ مستوى المعيشة — ومن ثم الديمقراطية — فى ظل النظام الرأسمالى فى النمو الا خلال القرن التاسع عشر . وقد تحقق ذلك النمو لا بفضل قوانين الانتاج الرأسمالية ، بل نتيجة لنضال الطبقة العاملة (١) والديمقراطية بوضعها الحالى فى الدول الغربية ليست هدية من الطبقة البورجوازية ، بل كسبا حقته الطبقة العمالية . . . وهذه حقيقة كثيرة ما يحتاجها المفرضون .

(١) تؤدى قوانين الانتاج الرأسمالى إلى افتقار جماهير الشعب . ومن المعروف ان هذه هى وجهة نظر ماركس . وإذا كان التطور التاريخى قد اثبت خطأ هذه الفكرة فإن ذلك لا يرجع إلى عدم صحة تحليل ماركس للانتاج الرأسمالى بل لأن النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد عاصر مولد النشاط المنظم المستمر للطبقة العمالية ، ذلك النشاط الذى أدى إلى تغيير قواعد توزيع الدخل . وإذا كان العمر قد امتد بكل من ماركس وإنجلز ليشاهدوا مولد تطور الحركة النقابية ، لغيرا من أفكارهما السابقة (المؤلفان)

ويهدف الانتاج إلى تطل نظام اقتصاد الدولة ليس الربح بل إشباع الحاجات ولكن هذه الحاجات ليست حاجات الأفراد بل حاجات السيادة الوطنية واقتصاد الدولة يؤدي في النهاية إلى الديكتاتورية الاستبدادية .. ولكن فضال الطبقة العاملة من أجل زيادة القوة الشرائية يقضى على هذا الاتجاه ، وهو بتفكيره هدف الانتاج يبعد خطر الديكتاتورية المطلقة .

القضاء على النزعة الدولية :

ويهدف النضال الطبقي كذلك إلى القضاء على النزعة الدولية ، أي تحويل الدولة إلى « مجلس إدارة » للمجتمع ، والطبقة العمالية لا يمكن أن تضمن بقاء مكسبها إلا إذا سيطرت على عمليات الانتاج ، وهذه السيطرة لا يمكن أن تتحقق بدورها ، إلا في إطار الديمقراطية الاقتصادية . وقد أصبح ذلك هو أحد المطالب الرئيسية للحركة العمالية والاشتراكية في أيامنا هذه . وقد تحققت هذه المساهمة إلى درجة ما بظهور « مندوبى المصانع » ولجان المؤسسات .. الخ .. ولكنها ما زالت في مراحلها الأولى . والإدارة الديمقراطية للاقتصاد تعنى نهاية النزعة الدولية لأن هذه النزعة هي في الواقع عبارة عن تنظيم العمل الاجتماعي بوساطة الدولة أو الحكومة على حين أن الاشتراكية هي « تنظيم العمل الاجتماعي بوساطة العمال المنظمين إلى تنظيمات تخضع للقانون العام » .

ونضال العمال من أجل تحسين مستوياتهم المعيشية أي زيادة ذلك الجزء من الدخل القومي المخصص لاشباع حاجات الأفراد يعد العامل الإداري الذي يهدف إلى القضاء على العقبات القانونية التي تمنع نمو وازدهار الاشتراكية . حقيقة أن الطبقة العمالية لم تدرك بعد تمام الإدراك الأهمية التاريخية للدور الملحق على عاتقها ولكن هناك حقيقة لا مفر من انكارها وهي : أن الطبقة العمالية لن تتمكن من تحسين مستوياتها المعيشية إلا إذا قضت على العقبات القانونية التي تعرقل نمو وازدهار المجتمع الاشتراكي .

خاتمة

لقد تحول النظام الرأسمالي تحت أعيننا الى نظام اقتصاد الدولة . ولكن ليس هناك شك في أن هذا التحول لم يكتمل بعد بل يمكن القول بأن هناك نكسات أصابت اقتصاد الدولة خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الأخيرة ، وبدأ النظام الرأسمالي يرفع رأسه من جديد . وراح انصاره ، كما راحت صحافته تشن الحملات الشعواء ضد الاقتصاد الموجه ، وتطالب في الحاح بالعودة الى ما يسمونه بالحرية الاقتصادية . ولكن كل ذلك لا يعدو أن يكون ظاهرة عابرة شاهدنا مثلها عقب الحرب العالمية الأولى . ان الحقيقة التي لا ريب فيها هي أن الرأسمالية في طريقها الى التحول الى نظام اقتصاد الدولة . كما أن نجساح الرأسمالية في فرض قوانينها الاقتصادية لن يفعل أكثر من التعجيل بوقوع العالم في هوة أزمة جديدة تؤدي بدورها الى تحويلها من جديد الى نظام اقتصاد الدولة . وقد تجلت هذه الظاهرة في الولايات المتحدة الامريكية . فانتخابات عام ١٩٤٦ أدت الى نجاح الجمهوريين الذين رفعوا شعار الحرية الاقتصادية ، ولكن هذا النجاح انقلب الى فشل في انتخابات عام ١٩٤٨ . وكان السبب في هذا التحول هو ركود الحالة الاقتصادية ، ذلك الركود الذي كان يلذر باندلاع أزمة قريبة . وقد أعيد انتخاب الرئيس ترومان الذي تقدم ببرنامج للاقتصاد الموجه أشد حدة من برنامج «النيوديل» الذي تبناه الرئيس روزفلت ، وإن شبح الازمة الاقتصادية الذي يحوم حول الولايات المتحدة الامريكية . وكذلك احتمالات الحرب تدفع بالرأسمالية الى التطور السريع حتى تصل الى نظام اقتصاد الدولة .

واقتصاد الدولة خطوة هامة في طريق الاشتراكية لانه يحقق الشروط الفنية اللازمة لازدهارها ، فهو يحول الملكية الخاصة الى ملكية عامة ، ويوصل بحركة التركيز الاقتصادي الى نهايتها ... وهو يقضي على وظيفة صاحب العمل الرأسمالي ، يحول الرأسماليين ، بصفة نهائية ؛ الى طفيليين يعيشون على «الأتاوات» التي يفرضونها على المجتمع . ونظام اقتصاد الدولة يجعل من الاجر وحدة الشكل العام للدخل ، ويذيب جميع الطبقات الاخرى داخل اطار الطبقة العمالية . وهو يقضي أخيراً على قانون الربح ويخلق اقتصاداً يبنى على « الحاجة » ،

ولكن اقتصاد الدولة لا يخلق غير الشروط الفنية للاشتراكية . فلو كان يصبح الاشتراكية حقيقة عامة يجب أن تتمشى اقتصاد الدولة ، فالاشتراكية اقتصاد اجتماعي أي اقتصاد ذو نزعة عالمية يهدف الى تحقيق الرفاهية والعدالة بين جميع الشعوب . أما اقتصاد الدولة بصفته اقتصاداً وطنياً

فحينئذ الى سيطرة «الامة» مما يؤدي الى النضال بين مختلف الاقتصاديات الوطنية من أجل التسلط والسيطرة ، فكل دولة تحاول تصريف أكبر قسط ممكن من بضائعها في السوق العالمية . ويتجلى هذا الاتجاه الخطير في السياسة التي تنتهجها جميع الدول اليوم ونعني بها سياسة تشجيع الصادرات بأي ثمن والحد من الواردات . يقول «رايت ميلز» Millie في هذا الصدد في كتابه «القادة الجدد وممارسة السلطة» ما يلي : ان الجميع يعملون على زيادة صادراتهم ولا أحد يقوم بأدنى جهد في ميدان الاستيراد لقد أعلنت انجائرا أخيرا انها يجب أن تزيد صادراتها بما يقرب من ٧٥٪ بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب لكي تتوصل الى موازنة ميزان مدفوعاتها . وتطالب خطة مونيه Monnet في فرنسا بضرورة زيادة حجم الصادرات بنسبة لا تقل عن ٨٧٪ وهكذا . . . وقد كتبت مجلة بينزنس ويك Business wik تقول ان الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع تحقيق العمالة الكاملة الا اذا زادت من حجم صادراتها بما يعادل ثلاثة أضعاف ما كان سائدا قبل الحرب الأخيرة .

وذكرنا هذا النضال بين الأمم بالنضال بين الرأسماليين . ويبدو أن عصر التكتل الجغرافي سيخلف عصر التكتل الاقتصادي . فهناك من الدلائل ما يشير الى أن ضم الدول الكبيرة للدول الصغيرة بدأ يحل محل ضم المؤسسات الكبرى للمؤسسات الصغيرة . وهذا الاتجاه يتفق مع منطق الأمور لان التطور الاقتصادي جعل من الدول مؤسسات ضخمة . ولكن بينما كان النضال بين الرأسماليين لا يؤدي الا لدرجة محدودة ، الى نتائج عسكرية ، فإن النضال بين الأمم سسيؤدي حتما الى اندلاع نيران الحرب . وقد بدأت الدول الصغيرة تدور في فلك الدول الكبرى ، وانقسم العالم الى معسكرين يعملان على السيطرة العالمية . واصبح التصادم بينهما أمرا لا مفر منه .

ان الحرب الأخيرة وتلك التي يلوح شبحها في الافق ليست في الواقع غير انعكاس للازمة الاجتماعية التي تعصف بمدنيتنا . وسبب هذه الازمة هو التناقض القائم بين الطابع العالمي للانتاج والطابع الوطني للملكية ومنازل الانتاج . وطالما لم يختف هذا التناقض فإن الحرب ستبقى ضرورة لا بد منها (١) ، نتيجة الازمات داخل النظام الرأسمالي . ان القضاء على هذا التناقض يعد شرطا أساسيا لسيادة السلام وهو كذلك شرط جوهري لازدهار الاشتراكية وبمعنى آخر فالسلام لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق الاشتراكية

ولهذا ستكون كلمة ختامنا هي : اما الاشتراكية او تزدى الانسانية في سلسلة لا نهائية من الحرب .

(١) ان الادعاء الشيوعي الذي يؤكد ان الحرب التي يستعد لها الجميع ترجع الى التناقض القائم بين النظام الاشتراكي للاتحاد السوفيتي والنظام الرأسمالي للولايات المتحدة الأمريكية ، لا أساس له من الصحة . وهذا ما أثبتته أحداث الحرب العالمية الثانية حيث وقعت الولايات المتحدة والأمريكية الى جانب الاتحاد السوفيتي ضد ألمانيا ، كما هاجمت اليابان الولايات المتحدة لا لاتحاد السوفيتي (المؤلفان) .

ملحق

الجلوط العريضة لبيان اشتراكى .

بدأ النظام الرأسمالى فى الازدهار فى بداية القرن التاسع عشر وراح يتغلغل فى أوروبا وغيرها من قارات العالم . واستطاعت الرأسمالية أن تدعم مركزها كشكل رئيسى للنتاج بسرعة مذهلة وحلت الصناعات الكبرى محل « الورش » الصغيرة ، وتحول أصحابها الى عمال أجراء . وأخذت معدلات الانتاج تتزايد باضطراد مستمر . وفتحت أسواق جديدة بفضل ظهور الآلة البخارية وتقدم وسائل الملاحة والسكك الحديدية واتسعت رقعة السوق الدولية وازداد عمقها الاقتصادى . ودخل المجتمع الرأسمالى الفتى الذى استطاع أن يتحرر من القيود القانونية التى ورثها من المجتمع الاقطاعى فى مرحلة نمو وازدهار .

ولكن طور النمو هذا كانت تلازمه أزمات دورية تزداد خدتها بازدياد قوى الانتاج . وكانت هذه الأزمات علامة مميزة للمرض العضوى الذى تعاني منه الرأسمالية . ولم تنتج الرأسمالية ذلك التوازن الذى تفنى به أنصارها من رجال الاقتصاد ، بل أزمات اقتصادية متلاحقة ، فضلا طبقياً ميراً ، وتردت فى النهاية فى حوة حرب لم يشهد التاريخ لها مثيلاً .

وقد اكتشف الاشتراكيون «السبب فى عسدم التوازن الدائم الذى يعيش فيه الاقتصاد الرأسمالى فى بداية القرن التاسع عشر : انه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وقد أظهر البيان الشيوعى منذ أكثر من قرن التناقض القائم بين تطور القوى الانتاجية وبين الشكل القانونى لاستخدام هذه القوى أو بعبارة أدق بين الطابع « الاجتماعى » للنتاج والطابع « الخاص » للملكية وسائل الانتاج .

وازداد هذا التناقض الجوهرى حدة وخطورة مع نمو النظام الرأسمالى وكان السبب فى «الأزمات المستمرة التى راحت تمصف بهذا النظام على مر السنين .

واخذ الانتاج الرأسمالى طوال القرن التاسع عشر ، أى فى الفترة التى شأهدت اندثار آخر بقايا الملكية المطلقة ، يزداد بمعدلات قياسية . وبلغت القوى الانتاجية ، بفضل تقليم الفنون التكنولوجية ، درجة من الضخامة فى نهاية القرن الماضى ، لا يمكن أن تتناسب مع نظام الملكية الفردية لوسائل الانتاج . وبدأت الملكية الجماعية ، منذ بداية القرن الحالى ، تحل محل الملكية الفردية . وكان هذا هو عصر الشركات المساهمة والتطبيقات الاحتكارية المختلفة كالترونت trusts والكارتل Cartels الخ . . .

واليوم أي بعد أكثر من قرن على ظهور البيان الشيوعي ، أصبحت
«قوى الانتاج أكثر ضخامة من أي وقت مضى » . حتى أن الرأسماليين
أنفسهم الذين راعهم ما ابتكروا من تنظيمات راحوا يحاولون السيطرة
عليها وذلك بالحد من الانتاج ، لا يهدقون بذلك الا تحقيق غاية واحدة هي
المحافظة على حقهم في الملكية . ولكن مجهوداتهم هذه لم تنجح الا في دنع
المجتمع في احضان الازمات الاجتماعية وزيادة التناقض بين الشكل القانوني
للملكية والشكل الاجتماعي للانتاج . وبلغ هذا التناقض درجة من العنف
دفعته الدولة في جميع البلدان الى التدخل لادارة وتوجيه القوى الانتاجية
حتى تتفادى الوقوع في الفوضى النامة مما قد يؤدي الى شلل جهاز الانتاج
نفسه . وأصبح الطابع المميز لعصرنا وخاصة منذ الازمة الكبرى (عام
١٩٢٩ - عام ١٩٣٠) . هو ظهور اقتصاد وطني تسوده الدولة محل الاقتصاد
الخاص الذي يتحكم فيه رأس المال .

ولكن هذا اللون الجديد من الاقتصاد نقل التناقض القائم بين تطور
قوى الانتاج والشكل القانوني للملكية من المستوى الوطني الى المستوى
العالمي . فانقسام العالم الى اقتصاديات وطنية متنافسة جعل الشكل
القانوني للملكية وسائل الانتاج « وطنيا » في الوقت الذي يكتسب فيه
الانتاج نتيجة لتطور القوى الانتاجية وزيادة حدة تقسيم العمل الدولي
الطابع « العالمي » وانتقل التنافس بين الرأسماليين ثم بين التنظيمات
الاقتصادية الرأسمالية الى تنافس بين الأمم . واتجه التوسع الرأسمالي
الذي كان يهدف الى سيادة هذا « الترسن » أو ذلك « الكارتل » الى
توسيع وطني . يهدف الى سيادة هذه الدولة أو تلك

حقيقة أن التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والطابع الخاص
للملكية ووسائل الانتاج ، لم يخف بحد . ولكنه أصبح ظاهرة ثانوية . .
بقايا نظام لعصر مضى . وانقرض . . . أن الظاهرة الجوهرية التي تزداد
خطورة مع الأيام هي تلك التي تمثل التناقض بين الطابع العالمي للانتاج
والشكل الوطني للملكية ووسائل الانتاج .

وقد كانت الحرب البامية التي أغرقت العالم في لجة من الدماهي
نتيجة لهذا التناقض بين ضخامة القوى الانتاجية وضيق الحدود الوطنية

واذا كانت هناك ضرورة لاثبات هذه الحقيقة الواضحة في نظر
الاشتراكيين ، فاننا نجد هذا الاثبات في الموقف الدولي الحالي . فعلى الرغم
من انهيار الدول الفاشستية . . . دول المحور روما - برلين - طوكيو . . .
فما زالت الحرب تهدد العالم بالانفجار . وجميع الدول تمسك بجاذبة
للاستعداد لها . ويجمع السبب في ذلك الى أن المنتصرين لم يستطيعوا أن
يزيقوا الى « المستوى الانساني » فقد عادوا بعد النصر الى عزلتهم وراء
جدارهم مما زاد من خطورة التناقض بين الطابع الدولي للانتاج وتقسيم
العالم الى دول متفرقة متنافسة . .

ولم يغفل انتصار الحلفاء السبكرى أية مشكلة جوهرية . بل أدى ،
على العكس ، الى زيادة حدة التناقض الرئيسي للمجتمع الحديث بتقسيم

«العالم الى معسكرين أصبح عداؤهما هو المحدد للسياسة العالمية . وهكذا تلوح في الافق بوادر حرب عالمية ثالثة يرفض الجميع قبولها في الوقت الذي يستعدون ... ويعيدون لها .»

وطالما بقيت «الاضواء الراهنة» على حالها فان المجتمع العالمي سيبعد نفسه دائما أمام الاختيار المزدوج التالي : الحد من تنو القوى الانتاجية أو القضاء على النزعة الدولية .

ان إيقاف نمو القوى الانتاجية سيؤدي حتما الى تدهور المدنية لان المجتمع البشري لا يستطيع أن يفلت من القانون العام القائل ان « الحياة هي حركة مستمرة » ... والشعب أو الأمة التي سترتكب هذه العقاق ستجد نفسها في النهاية تحت رحمة أمة أكثر منها قوة وحيوية ... ان كل دولة يجب أن تعمل على تدعيم قوتها للحفاظ على استقلالها ما دام العالم مقسما الى أهم متنافسة متصارعة ... ان دعامة القوة في العصر الحديث هي نمو قوى الانتاج ...

من المستحيل إذن محاولة الحد من القوى الانتاجية فان ذلك مصيره الفشل تماما كمحاولات العمال تحطيم الآلات عام ١٨٤٠ ، ومحاولات الرأسماليين تحديد الانتاج ...

ولا يبقى أمام العالم غير الحل الثاني : وهو القضاء على النزعة الدولية ... وجميع الدلائل تشير الى أن العالم ينتجه فعلا نحو هذا الحل . ولكن بلوغ هذا الهدف يمكن أن يتم بطريقتين : سواء بسيادة دولة لبقية الدول أو الاتحاد الحر بين الشعوب ... أي أنه يمكن أن يتم على الطريقة « البروسية » أو على الطريقة « السويسرية » . والحالة الأولى تعنى الحرب والاستبداد أما الحالة الثانية فتعنى السلام والحرية .

ان تقسيم العالم بوضعه الراهن لا يتلق مع تطور قوى الانتاج . وإذا ركب الرجال رهوسهم وعملوا على تدعيم هذا النظام فانهم سيجعلون من الحرب ضرورة تاريخية ... لان الحرب ستصبح هي الطريقة الوحيدة للقضاء على هذا التقسيم ... ولكن الحرب يمكن - بسبب ما بلغت فنون التسلمح من تقدم - أن تقضى على المدنية جمعاء .

ان التاريخ يخبر العالم اليوم بين الاشتراكية وبين الحرب والاستبداد وبناء الاشتراكية هو الهدف الذي يجب أن تحققه الانسانية حتى يتفادى أن يقع المجتمع العالمي في هوة الحرب والبربرية .



١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

٤١٠١٢ - ٤٠٧٥٣

تليفون | ٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤

مجموعة اخترنا لك

تصدر

اسبوعية باللغات العالمية

يشارك في تحريرها واعدادها

لجنة اخترنا لك



الرسائل

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبدة - روض الفرج

٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٣